

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2016-2018) - السنة الثالثة 2018 - الدورة البرلمانية العادية (2018-2019) - العدد: 5

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الثلاثاء 9 والخميس 11 ربيع الثاني 1440
الموافق 18 و 20 ديسمبر 2018

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 14 جمادى الأولى 1440
الموافق 20 جانفي 2019

فهرس

- (1) محضر الجلسة العلنية العاشرة ص 03
- 1 - عرض ومناقشة مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016؛
 - 2 - رد السيد وزير المالية؛
 - 3 - المصادقة على مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016.
- (2) محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة ص 29
- أسئلة شفوية.
- (3) ملحق ص 52
- 1 - تدخل كتابي حول مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016؛
 - 2 - مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016؛
 - 3 - أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية العاشرة
المنعقدة يوم الثلاثاء 9 ربيع الثاني 1440
الموافق 18 ديسمبر 2018

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا

هذا المجلس الموقر، لعرض مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2016.

لقد تم إعداد مشروع هذا القانون، كما تعلمون، وفقا لأحكام القانونية ذات الصلة، والتي من ضمن ما تقضي به تكريس رقابة تنفيذ قوانين المالية، من طرف البرلمان، على أساس السنة المرجعية (س - 3).

هذا، فضلا عن النتائج المالية المحددة، بموجب التشريع المعمول به، فإن مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية، مرفق بتقرير يذكر بصفة موجزة بالإطار الاقتصادي الكلي الذي تم من خلاله إعداد وتنفيذ قانون المالية للسنة المعتمدة.

فبالنسبة لمشروع قانون المالية لسنة 2016، فإنه يندرج ضمن إطار متابعة السياسة الميزانية المطبقة، خلال العشرة الأخيرة، والتي تهدف أساسا إلى وضع الشروط اللازمة للتنمية وتنويع النشاطات الاقتصادية، علاوة عن التكفل بالخدمة العمومية، وهذا رغم الوضع الاقتصادي الصعب.

على هذا النحو، فإن تقييم التوقعات الصادرة أثناء إعداد الإطار الاقتصادي الكلي يتمثل فيما يلي:

- بلغ النمو الاقتصادي في سنة 2016، نسبة 3.30٪، مقابل 4.60٪، مقدرا بعنوان قانون المالية، ويفسر هذا التباطؤ، من خلال الأداء الضعيف المسجل في النشاطات خارج المحروقات، أي بـ:

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد عضو الحكومة، ومساعدتهما؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض ومناقشة مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016، وسماع ردود السيد وزير المالية، ثم تحديد الموقف من مشروع القانون نفسه؛ ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية ليعرض علينا أولا، مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016، الكلمة لكم سيدي.

السيد وزير المالية: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم؛ السيد رئيس المجلس المحترم، السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضاؤها الأفاضل،

زميلي، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل، أسرة الإعلام، الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. يطيب لي أن ألتقي مجددا بالسيدات والسادة أعضاء

ومجموعة سلع الاستهلاك بفارق سلبي قدره 375 مليون دولار أمريكي، مقارنة بتقديرات قانون المالية 2016.

عرف رصيد الميزان التجاري في سنة 2016 عجزا بـ 17 مليار دولار أمريكي. ومقارنة بالسنة المالية 2015، تم تسجيل تغيير سلبي بأقل من 1 مليار دولار أمريكي. يرجع هذا الوضع، من جهة، إلى انخفاض الواردات بمبلغ 5 مليار دولار، منتقلة من 52 مليار دولار، في 2015، إلى 47 مليار دولار، في 2016؛ ومن جهة أخرى، إلى انخفاض الصادرات بـ 5 مليار دولار، منتقلة من 35 مليار دولار في 2015 إلى 30 مليار دولار أمريكي في 2016.

بلغت احتياطات الصرف في نهاية 2016 ما قيمته 114 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 23 شهرا من استيراد السلع والخدمات دون عوامل، مقابل 144 مليار دولار أمريكي، مسجل في نهاية سنة 2015.

بلغت مستحقات الدين العمومي، في نهاية ديسمبر 2016، ما قيمته 3.534 مليار دينار، منها 3.407 مليار دينار خاصة بالدين الداخلي و127 مليار دينار بالدين الخارجي. عرف الرصيد المحاسبي السلبي لتنفيذ قانون المالية 2016 تحسنا مقارنة بالسنة الماضية، وذلك بتسجيل انخفاض بـ 2.283 مليار دينار، مقارنة بالسنة المالية السابقة، منتقلا بذلك من 6.372 مليار دينار في 2015، إلى 4.090 مليار دينار في 2016.

بلغ حاصل الجباية البترولية لسنة 2016، قيمة 1.807 مليار دينار، وقد تم تخصيص هذا الحاصل بمبلغ 1.683 مليار دينار لميزانية الدولة، و99 مليار دينار لصندوق ضبط الإيرادات و3 مليار دينار للنفط، و23 مليار دينار لفائدة الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشاركة.

وصلت السيولة المتاحة لصندوق ضبط الإيرادات، في نهاية سنة 2016، إلى 839 مليار دينار، مقابل 3.110 مليار دينار في 2015 وهذا بعد اقتطاع مبلغ 2.370 مليار دينار مخصص لحساب نتائج الخزينة.

وصل المبلغ الإجمالي للإيرادات إلى 5.026 مليار دينار في 2016، أي بما يتجاوز بـ 6٪، مقارنة بتقدير قيمته 4.747 مليار دينار، وازيادة بـ 10.13٪، بالنسبة للإنجازات 2015، التي بلغت 4.564 مليار دينار.

وصلت النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة إلى

- 1.80٪ في القطاع الفلاحي، مقابل توقع 4.70٪؛
- 2.90٪ لقطاع الخدمات التجارية، مقابل توقع 5.70٪؛
- 5٪ لقطاع البناء والأشغال العمومية، مقابل توقع 5.90٪، أي انخفاض بحوالي نقطة من النسبة المئوية بين التقديرات والإنجازات.

سجل قطاع المحروقات انتعاشا قويا في نشاطه في سنة 2016، أي بقيمة تساوي 3.026 مليار دينار، مقابل 2.833 مليار دينار متوقعة في قانون المالية 2016، مسجلا نسبة نمو بحجم 7.70٪، مقابل 4.50٪ متوقعة بموجب قانون المالية 2016.

- بلغ متوسط سعر برمبل البترول الخام الجزائري ما قيمته 44.76 دولارا أمريكيا، مقابل 52.81 دولارا أمريكيا في سنة 2015. وأقر قانون المالية 2016 سعر 45 دولارا أمريكيا، مقابل 60 دولارا بعنوان قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

- تراجع سعر صرف الدينار بـ 9.01 دينار للدولار الأمريكي الواحد، حيث انتقلت قيمة الدينار من 100.46 دينار للدولار الأمريكي الواحد في 2015 إلى 109.47 دينار للدولار في 2016. وبلغ الفارق قيمة 11.47 دينار للدولار الأمريكي الواحد، مقارنة بتوقعات قانون المالية (أي بـ 98 دينار للدولار الأمريكي الواحد). سجلت نسبة التضخم سنة 2016 نسبة 6.4٪، مقابل 4٪ متوقعة في قانون المالية، تفوق هذه النسبة بحوالي 1.62 نقطة من النسبة المئوية مقارنة بنسبة التضخم المسجلة بعنوان سنة 2015.

- سجلت صادرات المحروقات عائدا بـ 28 مليار دولار أمريكي في سنة 2016، مقابل تقدير بـ 26 مليار دولار أمريكي. يعود الفارق المسجل (2 مليار دولار) أساسا إلى التقدير الضعيف لحجم صادرات المحروقات في قانون المالية 2016 في حين تطور الحجم المنجز فعليا بـ 8.30؛ أي بـ 4.20 نقطة من النسبة المئوية.

وصلت قيمة واردات السلع المنجزة في 2016 (47 مليار دولار أمريكي) أي أقل، بـ 8 مليار دولار أمريكي، من تلك المتوقعة بموجب قانون المالية (أي 55 مليار دولار أمريكي). يرجع هذا الفارق إلى سياسة ترشيد الاستيراد التي وضعتها السلطات العمومية، والتي مست أساسا مجموعة سلع التجهيز بانخفاض يقدر بـ 256 مليون دولار أمريكي،

6.358 مليار دينار، مقابل تقدير بـ 7.984 مليار دينار، بفارق 1.626 مليار دينار، أي انخفاض بـ 891 مليار دينار وهو ما يمثل 12٪ بالنسبة لسنة 2015، أين تم تسجيل مبلغ 7.249 مليار دينار.

فيما يخص تنفيذ قانون المالية:

تمحورت ميزانية الدولة لسنة 2016 حول تنفيذ الشطر الثاني من البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي 2015 - 2019.

إرتباطا بسياسة مواصلة تقليص الموارد الميزانية المعتمدة منذ السداسي الثاني لسنة 2014، تدرج التدابير المتخذة في سنة 2016 ضمن مسعى حذر وواقعي، بما يتناسب مع القدرات الاقتصادية والمالية للبلاد، والتي تمنح الأفضلية لفعالية النفقة العمومية، يهدف هذا الإجراء إلى ترشيد النفقات العمومية وإلى تحسين الإيرادات.

في هذا الإطار، أقر قانون المالية لسنة 2016، فيما يخص الميزانية العامة للدولة، مبلغا يقدر بـ 4.747 مليار دينار للإيرادات، ومبلغا بـ 7.984 مليار دينار لنفقات الميزانية، مقسمة إلى مبلغ 4.807 مليار دينار لنفقات التسيير 60٪ و3.237 مليار دينار.

فيما يخص التنفيذ، وصل المبلغ الإجمالي للإيرادات المحققة في سنة 2016 إلى 5.026 مليار دينار، منه 3.344 مليار دينار، فيما يتعلق بالموارد العادية و1.683 مليار دينار بالنسبة للجباية البترولية.

بلغت نفقات الميزانية المنفذة بعنوان 2016 ما قيمته 6.358 مليار دينار، منه 4.327 مليار دينار بعنوان التسيير و2.031 مليار دينار بعنوان التجهيز.

وبإضافة نفقات الميزانية غير المتوقعة، والتي عادت 185 مليار دينار، وصل العجز الحقيقي إلى 1.517 مليار دينار، أي بما يمثل 9٪ من الناتج الداخلي الخام.

ونظرا للسياسة الحذرة المتبعة من طرف الدولة، فقد تمت تغطية هذا العجز الميزاني بواسطة السيولة المتاحة في مسار أموال الخزينة وعلى مستوى صندوق ضبط الإيرادات، الذي سجل رصيда بـ 839 مليار دينار في نهاية 2016.

فيما يخص السنة المالية 2016: يفضي حساب العمليات المتعلقة بنتيجة الميزانيات غير المضبوطة إلى رصيد إيجابي قدره 2.054 مليار دينار.

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة الأعضاء،
بالنسبة لإيرادات الميزانية:

لقد أقر قانون المالية لسنة 2016 مبلغ 4.747 مليار دينار لإيرادات الميزانية، منه 3.065 مليار دينار بعنوان الموارد العادية أي ما يعادل 65٪ و1.683 مليار دينار بعنوان الجباية البترولية أي ما يعادل 35٪.

بالنسبة لنفقات الميزانية:

فباستثناء النفقات غير المتوقعة، بلغت نفقات الميزانية العامة للدولة سنة 2016 ما يعادل 6.358 مليار دينار، منها:
- 4.327 مليار دينار لنفقات التسيير.

- 2.031 مليار دينار لنفقات التجهيز.

بإضافة النفقات غير المتوقعة، بمبلغ 185 مليار دينار، وصل إجمالي هذه النفقات إلى 6.543 مليار دينار، أي بانخفاض مقدر بـ 12٪ مقارنة بتلك المسجلة في 2015، والتي حددت بـ 7.424 مليار دينار.

فيما يخص نفقات التسيير:

تستجيب ميزانية التسيير لسنة 2016 لضرورة ترشيد تخصيص الموارد، مع ضمان تغطية الاحتياجات غير القابلة للتقليص لمختلف القطاعات. ويتعلق الأمر بالدعوة إلى الاستعمال الأمثل للموارد العمومية، من خلال الجهود المبذولة لترشيد نفقات تسيير المصالح ومكافحة كل أنواع التبذير والحرص، موازنة مع ذلك، على الحفاظ على نوعية الخدمة العمومية.

فيما يخص التحويلات الاجتماعية، ورغم السياق الاقتصادي، أقر قانون المالية لسنة 2016 ظرفا ماليا بـ 1.842 مليار دينار، أي بزيادة تقارب 8٪ مقارنة بسنة 2015.

فيما يخص نفقات التجهيز:

تدرج ميزانية التجهيز لسنة 2016 ضمن مساعي استكمال الجهود المبذولة، في إطار البرامج التنموية السابقة، مع تفضيل انتهاج الصرامة والانضباط في المجال المالي، بهدف تحقيق جملة أهداف، منها اكتمال المشاريع التي في طور الإنجاز في الآجال المحددة وضمن حدود التكاليف المتوقعة مع منح الأولوية لنشاطات تطهير هذه البرامج، وكذا لتسجيل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي التي تتوفر فيها الشروط اللازمة لانطلاقها.

بمبلغ 198 مليار دينار، مفضيا بالتالي إلى رصيد سلبي قدره 2 مليار دينار.

- تفضي حسابات التخصيص الخاص المتبقية إلى رصيد دائن بـ 134 مليار دينار؛

تمثل حسابات التسبيق، في الجانب المدين، مبلغ 378 مليار دينار، وفي الجانب الدائن، مبلغ 382 مليار دينار، أي برصيد إيجابي يصل إلى 4 مليار دينار.

تسجل حسابات القروض في الجانب المدين مبلغ 166 مليار دينار، متكون أساسا من قروض مباشرة للبنك الجزائري للتنمية بـ 103 مليار دينار وقروض للسكن بـ 26 مليار دينار وقروض للحكومات الأجنبية «العينية والنقدية» بـ 36 مليار دينار، تسجل هذه الحسابات في الجانب الدائن مبلغا قدره 44 مليار دينار، موافقا لتسديدات القروض المحسومة من قروض السنوات المالية السابقة، ويتعلق القسط الأهم منها بتسديدات الحكومات الأجنبية بمبلغ 29 مليار دينار. تسجل هذه الحسابات في نهاية السنة رصيدا مدينا قدره 122 مليار دينار.

سجلت حسابات المساهمة رصيدا دائنا بـ 2 مليار دينار. تفضي حسابات الاقتراض التي تبين عمليات الدين إلى رصيد دائن بـ 2.083 مليار دينار.

في نهاية تسيير سنة 2016، وعلى الصعيد المحاسبي، تسجل نتائج الميزانيات التي لم يتم تسويتها مبلغا إيجابيا يعادل 2.054 مليار دينار مثلا متاح يبين كالاتي:

- عجز نهائي في العمليات الميزانية بمبلغ 1.517 مليار دينار منها 1.33 مليار دينار مسجلة بعنوان تنفيذ قانون المالية.

- أرباح الحسابات الخاصة للخزينة المصفاة أو المقفلة بما يعادل 5.181 مليار دينار.

- الخسائر الناجمة عن تسيير عمليات دين الدولة بمبلغ 1.484 مليار دينار.

- تغير صافي مدين لأرصدة الحسابات الخاصة للخزينة الذي بلغ 2.208 مليار دينار.

- تغير صافي دائن لحسابات الاقتراض بمبلغ 2.083 مليار دينار.

- تغير صافي دائن لأرصدة حسابات المساهمة بمبلغ 2 مليار دينار.

بعد المصادقة على قانون تسوية الميزانية للسنة المالية

بلغت رخص البرامج المصادق عليها 1.894 مليار دينار بعنوان قانون المالية 2016، منها 1.655 مليار دينار لبرامج الاستثمار، أي 87٪ و 239 مليار دينار لعمليات برأس المال.

لقد أثر انخفاض الإيرادات البترولية بكيفية سلبية على الموارد المالية، مما أفضى إلى تجميد بعض المشاريع.

يخص هذا التدبير مشاريع التجهيز التي لم تنطلق، باستثناء برامج التنمية المحلية (المخطط البلدي للتنمية)، ومجموع المشاريع التي لم تكن موضوع تبليغ الأمر بالخدمة، بما فيها المشاريع الممولة من حسابات التخصيص الخاص.

فيما يخص اعتمادات الدفع، أقر قانون المالية مبلغ 3.176 مليار دينار، خصص منه مبلغ 2.403 مليار دينار لبرامج الاستثمار ومبلغ 773 مليار دينار لعمليات برأس المال.

بالنسبة للحسابات الخاصة للخزينة:

فبعنوان السنة الميزانية 2016، سجلت الحسابات الخاصة للخزينة مبلغا إجماليا قدره 8.310 مليار دينار في الحساب المدين، و 7.426 مليار دينار في الحساب الدائن، أي برصيد مدين قدره 884 مليار دينار.

تلخص الوضعية حسب فئة الحسابات على النحو التالي:

- سجلت الحسابات التجارية رصيدا سلبيا بمبلغ 935 مليون دينار، ناتج أساسا عن نشاط حظائر عتاد مديريات الأشغال العمومية، التي تسجل عملياتها رصيدا سلبيا بـ 935 مليون دينار؛

- سجلت حسابات التخصيص الخاص، البالغ عددها 52 حسابا، في الأصول مبلغا إجماليا يساوي 2.529 مليار دينار، وفي الخصوم مبلغا يعادل 5.379 مليار دينار، مفضية بذلك إلى رصيد سلبي يعادل 2.850 مليار دينار؛ وبالتالي:

- يسجل صندوق ضبط الإيرادات، إلى 31/12/2016، رصيدا إيجابيا بـ 839 مليار دينار.

- تفضي حسابات التخصيص الخاص الستة، المكرسة لبرامج التجهيز العمومي إلى رصيد مدين بـ 711 مليار دينار.

- يسجل صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في الجانب المدين، مبلغ 200 مليار دينار، وفي الجانب الدائن

ينخص السنة المعنية، وكذا الجهود الحكومية المبذولة لتجسيد الأهداف والبرامج التنموية المسطرة، في إطار تنفيذ برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية.
أشكر لكم كرم الإصغاء وطيب المتابعة والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية؛ الآن أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، ليقراً على مسامعنا التقرير الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016، والذي يحتوي على مقدمة، عرض ومناقشة مشروع القانون، رأي اللجنة، توصيات وملحق يحتوي على مضمون مشروع القانون.
المقدمة

يأتي مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المعنية، في إطار تطبيق أحكام الدستور والقانون رقم 84 - 17، المؤرخ في 7 جويلية سنة 1984، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، بهدف تقييم وتحديد نتائج تنفيذ مشروع قانون المالية السنوي ومشروع قانون المالية التكميلي للسنة المعنية، عبر مقارنة النتائج المالية الفعلية بالتقديرات الأولية المحددة، والمتمثلة في الفائض أو العجز الناجم عن الفرق الصافي بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة، والنتائج المثبتة عند تنفيذ العمليات المرتبطة بالحسابات الخاصة للخزينة، ونتائج تسيير عمليات الخزينة، والتغيرات الصافية للحسابات الخاصة والاقتراض والمساهمة. ومن هذا المنطلق، يعد مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016، الذي أحاله السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، بتاريخ 13 ديسمبر 2018، على

2016، سيتم نقل النتائج المبينة فيه إلى مفتاح ومكشوف الخزينة.

السيد رئيس المجلس،
السيدات والسادة الأعضاء،
أنهي عرضي هذا، الخاص بمشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2016، بالتذكير ببعض الآثار الأساسية للنفقة العمومية، والتي تساهم في التطور الكمي والنوعي للخدمات العمومية وذلك بفضل الجهد الميزاني المبذول من طرف الدولة، فمن بين الآثار المسجلة إذن، نجد ما يلي:

- بلوغ تدرس الأطفال ذوي 6 سنوات نسبة 99٪.
- بلوغ تدرس الأطفال بين 6 و15 سنة نسبة 96٪.
- بلوغ تدرس الأطفال بين 15 و19 سنة تفوق نسبة 63٪.

- وصول نسبة تغطية البلديات بمؤسسات التكوين إلى 62٪.
- وصول نسبة السكان المسجلين على مستوى التعليم العالي، أي ما بعد التدرج إلى 4٪.
- تخصيص 1.75 سريرا استشفائيا لكل 1000 نسمة.
- توفير طبيب (1) لكل 967 نسمة.
- توفير شبه طبي (1) لكل 323 نسمة.
- تخصيص عيادة لكل 24.118 نسمة.
- تخصيص قاعة علاج لكل 6.913 نسمة.
- بلوغ شغل الأسرة نسبة 56.66٪.
- وصول متوسط مدة إقامة المرضى إلى حوالي 3.73 يوما.

- بلوغ شغل السكن نسبة 4.58 شخصا.
- وصول نسبة الربط بالشبكة الكهربائية الريفية إلى ما يقارب 100٪.
- بلوغ ربط السكن بالغاز نسبة تقارب 60٪.
- وصول نسبة الربط بشبكة التزويد بالماء الصالح للشرب إلى حوالي 98٪.
- تخصيص حوالي 180 لترا من الماء في اليوم لكل نسمة.

- بلوغ نسبة الربط بشبكة التطهير نسبة 90٪.

تلکم هي، السيد الرئيس، السيدات والسادة الأعضاء، أهم المعطيات الخاصة بتنفيذ مشروع قانون المالية لسنة 2016، والتي تعكس جوانب تنفيذ الميزانية العامة، فيما

أمريكي سنة 2016، كما تناول واردات السلع المنجزة في سنة 2016، فأوضح أن قيمتها بلغت 47 مليار دولار أمريكي، أي أقل بـ 8 مليار دولار أمريكي، من تلك المتوقعة في قانون المالية لسنة 2016، وأوعز هذا الفارق إلى سياسة ترشيد الاستيراد التي انتهجتها الحكومة.

من ناحية أخرى، تطرق ممثل الحكومة إلى رصيد الميزان التجاري لسنة 2016، فأوضح أنه عرف عجزا بـ 17 مليار دولار أمريكي، وأن مرد ذلك إلى انخفاض الواردات الذي قابله انخفاض في الصادرات، مسلطا الضوء، في الوقت نفسه، على احتياطي الصرف في سنة 2016، مؤكدا أنه بلغ 114 مليار دولار أمريكي، مقابل 144 مليار دولار أمريكي، في سنة 2015.

ولدى تطرقه إلى موضوع مستحقات الدين العمومي، أوضح ممثل الحكومة أنها بلغت 3.534 مليار دج، نهاية سنة 2016، منها 3.407 مليار دج، خاصة بالدين الداخلي و 127 مليار دج، خاصة بالدين الخارجي.

وأخيرا، أكد ممثل الحكومة أن الجباية البترولية في سنة 2016، بلغت 1.807 مليار دج.

II - النقاط التي تطرق إليها السادة أعضاء اللجنة:

بعد دراسة اللجنة لمشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016، ولمعينات واستنتاجات المختصين في مجلس المحاسبة حوله، سجلت جملة من الأسئلة والملاحظات حول الكثير من المواضيع، الاقتصادية والمالية والاجتماعية، كانت بمثابة تقييم لعملية تنفيذ قانون المالية وطرق تسيير المال العام، وتشخيص للوضعية المالية والاقتصادية للبلاد، وعملية إنجاز المشاريع التنموية، وإشكالية إعادة تقييم المشاريع، ومناصب العمل الشاغرة التي لم يتم شغلها، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

وفيما يلي باختصار، النقاط التي تطرق إليها السادة الأعضاء، خلال مناقشة المشروع مع ممثل الحكومة:

1 - كثرة اللجوء إلى إعادة التقييم المالي للمشاريع بمبالغ معتبرة ما زال يميز تسيير بعض القطاعات.

2 - لجوء معظم القطاعات إلى التسريع في استهلاك الاعتمادات المالية المخصصة في الميزانية، خلال مرحلة نهاية السنة المالية وفترة تمديد إقفال الحسابات.

3 - عدم وجود الشفافية في استعمالات الإعانات الممنوحة، والتي وصلت في سنة 2016 إلى 886.32 مليار

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، إحدى الآليات القانونية التي يمارس مجلس الأمة من خلالها دوره الرقابي المنوط به دستوريا، في مجال مراقبة صرف المال العام.

ومن أجل دراسة مشروع هذا القانون، عقدت اللجنة اجتماعين منفصلين صباح يوم الأحد 16 ديسمبر 2018، برئاسة السيد أحمد أوراغي، رئيس اللجنة، درست في الاجتماع الأول أحكام المشروع والمواضيع ذات الصلة، الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وسجلت جملة من الأسئلة بشأنها، وناقشت في الاجتماع الثاني مشروع القانون بحضور السيد عبد الرحمن راوية، وزير المالية، ممثلا للحكومة، والسيد محجوب بدة، وزير العلاقات مع البرلمان، وعدد من الموظفين السامين في الوزارتين، واستمعت إليه حول المشروع وإلى أجوبته عن أسئلتها.

واختتمت اللجنة دراستها للمشروع في جلسة عمل عقدتها بمكتبها برئاسة رئيس اللجنة، صباح يوم الإثنين 17 ديسمبر 2018، وأعدت هذا التقرير.

عرض ومناقشة مشروع القانون

سنتطرق فيما يلي باختصار إلى العرض الذي قدمه ممثل الحكومة حول مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016، وإلى المواضيع التي تناولها السادة الأعضاء في مداخلاتهم، وردود ممثل الحكومة عليها:

I - ملخص عرض ممثل الحكومة:

قدم ممثل الحكومة عرضا شاملا لمشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016، أكد فيه أن النمو الاقتصادي بلغ 3.30٪ في سنة 2016، مقابل 4.60٪ التي كانت متوقعة في قانون المالية للسنة نفسها، وأشار إلى نسبة النمو في بعض القطاعات، فأوضح أنها بلغت في القطاع الفلاحي 1.8٪ مقابل 4.7٪ التي كانت متوقعة في قانون المالية لسنة 2016، وبلغت في قطاع الخدمات التجارية نسبة تقدر بـ 2.9٪ مقابل توقع بـ 67.70٪ للسنة نفسها، في حين بلغت في قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة تقدر بـ 5٪، مقابل توقع بـ 5.90٪.

كما تطرق ممثل الحكومة إلى قطاع المحروقات، فأكد أنه عرف انتعاشا قويا في سنة 2016، بقيمة 3.026 مليار دج، محققة، مقابل 2.833 مليار دج، متوقعة.

عطفا على هذا، تناول ممثل الحكومة الصادرات من المحروقات، فأشار إلى أنها سجلت عائدا بـ 28 مليار دولار

12 - كفاءة غير كافية في تقديرات رخص البرامج، وابتعادها في كثير من الحالات عن الواقع.

13 - كثرة اللجوء إلى إعادة تسمية المشاريع التي لم تنطلق بعد، أو تحويل مبالغها إلى تمويل مصاريف أخرى.

14 - عدم اقتراب فترة اعتماد رخص البرامج مع مواعيد تنفيذها، ووجود حالات لاختلاف رخص البرامج المسجلة مع مبالغ العمليات.

15 - ما مدى صحة تقارير مجلس المحاسبة؟ وهل تطلع الوزارة على الملاحظات التي يرفعها؟ وهل تبذل الوزارة مجهودات من أجل رفع تلك التحفظات؟

16 - كثير من الملاحظات التي يقدمها مجلس المحاسبة تتكرر في كل مشروع قانون تسوية الميزانية؛ فهل الأهداف التي يتم تسطيرها في كل قانون مالية يتم فعلا تحقيقها؟

17 - لماذا لا يتم جرد الممتلكات العقارية والمالية، التي يستمر المسؤولون في استعمالها بعد انتهاء خدمتهم، في مختلف القطاعات الوزارية؟

18 - هناك تراجع في تحصيل إيرادات أملاك الدولة والتي تقدر نسبتها بحوالي 38.37٪، لماذا هذا التراجع مقارنة بسنة 2015؟

19 - يلاحظ غياب الشفافية في إعادة تقييم المشاريع الذي أصبح ينخر ميزانية الدولة، رغم أن القانون يحددها بنسبة 30٪، إلا أن نسبة إعادة تقييم المشاريع في الواقع قد تتعدى 100٪، فلماذا لا يتم مراقبة ومتابعة تقييم هذه المشاريع؟

20 - كثير من المشاريع تم تجميدها، بفعل الأزمة المالية، في عدد من الولايات رغم أهميتها الكبيرة، كالسكك الحديدية والترامواي وغيرها من المشاريع؛ لماذا لم يتم إطلاقها في وقتها المحدد، في عز البحوحة المالية، وما هي الأسباب الحقيقية لتأخر إعادة إطلاق هذه المشاريع؟

21 - لماذا لا يتم تفعيل دور المفتشية العامة للمالية في كل الدوائر الإدارية وكل القطاعات الوزارية؟

22 - رغم تطور التحصيل الجبائي والجمركي، إلا أنه لوحظ تراجع في الجباية الجمركية مقارنة بسنة 2015.

III- الردود التي قدمها ممثل الحكومة:

أوضح ممثل الحكومة في معرض رده على مجمل ما طرحه السادة أعضاء اللجنة خلال المناقشة، ما يلي:

1 - حول تصاعد نسبة الإيرادات رغم انخفاض سعر

د.ج، وغياب المتابعة بشأنها بالرغم من الأخطار المرتبطة بمثل هذه العمليات، الأمر الذي ينتج عنه آثار تضرر بالاقتصاد الوطني.

4 - عدم وجود تطابق في أرقام الإعانات الممنوحة بين المديرية العامة للضرائب ومديرية كبريات المؤسسات، من جهة، وتقرير تقديم مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016، من جهة أخرى.

5 - يلاحظ عدم انطلاق العديد من المشاريع الخاصة بوزارة الشباب والرياضة، والتي تم تسجيلها منذ أكثر من عشر سنوات، كما يلاحظ وجود مشاريع أخرى للوزارة نفسها تعرف تأخرا كبيرا في الإنجاز مع وتيرة استهلاك ضعيفة، وعلى سبيل المثال لا الحصر، مشروع المسبح الأولمبي بقسنطينة الذي يوجد في حالة توقف، رغم استهلاكه لمبلغ معتبر يقدر بـ 640 مليون دج.

6 - عدم وفاء بعض الوزارات، منها: وزارة العمل، وزارة الاتصال، وزارة الثقافة، وزارة التضامن الوطني، وزارة الشباب والرياضة، بالتزاماتها تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

7 - عدد مناصب العمل الشاغرة تزايد في سنة 2016 ليصل إلى 378 551 منصبا، بالمقارنة مع سنتي 2014 و2015؛ ويتركز هذا الكم من الوظائف على الخصوص في قطاعات: التربية، التعليم العالي والتكوين المهني.

8 - كثرة إبرام الملحقات (les avenants)، سواء أكانت للتعديل بالنقصان أو بالزيادة.

9 - ضعف أداء الجماعات المحلية في تسيير المشاريع، باتجاه تحسين الواقع المعيش للمواطنين وإنجاح المشاريع المدرة لدخل البلديات.

10 - عدم التحكم في قيادة المشاريع، بسبب كثرة العراقيل، بدءا بقلّة جودة الدراسات الأولية وعدم الإعداد الجيد لدفاتر الشروط، حسب واقع العمليات المستهدفة، والاكتفاء باستنساخها رغم الاختلافات في طبيعة الأشغال والمواقع الجغرافية، مما يؤثر في التقدير الجيد للمبالغ، وتسجيل تأخر في انطلاق المشاريع أو توقفها، ويقلص إمكانات انتقاء أفضل العروض، مروراً بنقص كبير في نضج المشاريع وانتهاء بضعف أداء وفعالية المتابعة والمراقبة.

11 - عدم احترام إجراءات المنافسة وظروف الإعلان عن المناقصات، يقصي في أغلب الحالات المنافسين الجادين.

النفط:

أكد ممثل الحكومة أن هذا الأمر يُظهر أن ارتفاع الإيرادات ليس مرتبطاً بأسعار النفط، إلا أن مبالغ الجباية في تصاعد، وهذا راجع إلى النمو الاقتصادي، إذ كانت في سنة 2000، في حدود 400 مليار د.ج، وتقارب حالياً 3000 مليار د.ج.

2 - فيما يتعلق بنقص مداخل الجباية الجمركية: أوضح ممثل الحكومة في هذه النقطة أن الأمر راجع لإيقاف منح رخص الاستيراد خلال سنة 2016.

3 - بالنسبة لإعادة تقييم المشاريع العمومية: تم اعتماد سلسلة من التدابير من أجل تقليل حجم هذه الظاهرة، لاسيما:

- إخضاع تسجيل المشروع لاكتمال دراسة النضج،
- التطهير الدوري لمدونة الاستثمارات العمومية،
- توسيع الرقابة المسبقة إلى البلديات بالنسبة للنفقات التي تم الشروع فيها.

وعلى سبيل المثال، سمحت هذه التدابير بتقليص حجم إعادة التقييم، من ما يفوق 1.113 مليار د.ج، في سنة 2007، إلى 253 مليار د.ج، في سنة 2016، أي ما يمثل تخفيضاً يقارب نسبة 77٪.

4 - فيما يخص المزايا الجبائية:

مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات مجلس المحاسبة، سيتم بذل مجهودات خاصة لضمان الفعالية المطلوبة لهذه الفئة من المزايا، لاسيما من خلال تقييم أثرها على الاقتصاد الوطني، وبمشاركة مختلف المتدخلين في العملية، والتكفل بها مستقبلاً، والتي قد تشكل محورا من محاور الاستراتيجية العمومية للدولة.

5 - فيما يتعلق بتأخر إنجاز المشاريع العمومية:

لقد شهدت عدة مشاريع تأخراً في انطلاقها، وتجدر هذه الوضعية تفسيراً لها، أساساً، من خلال:

- بطء الإجراءات التنظيمية المتعلقة بتوفير المساحات العقارية المخصصة لإنجاز المشاريع، وغياب الأوعية لاسيما في المدن الكبرى،

- بطء في الإجراءات المقررة في التنظيم الخاص بالصفقات العمومية،

- نقص إنضاج المشاريع،

- نقص مكاتب الدراسات المختصة،

- عدم جدوى المناقصات الناتجة غالباً عن قلة الشركات

التي تملك الوسائل اللازمة لإنجاز المشاريع الضخمة.

6 - بالنسبة للنقائص المسجلة في بعض القطاعات، في عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS، والخاصة بدفع اشتراكات عمالها:

بعد التدقيق في مجمل تصريحات الدفع الشهرية لسنة 2016، يتبين أنه تم تسديد الاشتراكات الرئيسية (Cotisations principales) بصفة منتظمة وفقاً للقانون، ولم يتم تسجيل أي خرق فيما يخص مستحقات الصندوق.

7 - فيما يخص عدد مناصب العمل الشاغرة:

عدد مناصب العمل الشاغرة، المقدر في تقرير مجلس المحاسبة بـ 378.551 منصبا، يعكس وضعية مبررة، لاسيما من حيث:

- نقص المترشحين في التخصصات التي تسجل عجزاً،
- شغور المناصب الميزانية الناتجة عن الذهاب النهائي إثر التقاعد، أو الوفاة، أو الاستقالة... وعن الذهاب المؤقت (مثل الإحالة على الاستيداع، أو الانتداب...) التي تكون خلال السنة،

- تخصيص المناصب لفائدة الموظفين الذين تمت ترقيتهم والمعنيين بالتكوين المسبق قبل ترسيمهم في منصب الاستقبال،

- طول أجال المصادقة على مخططات التسيير للموارد البشرية وإجراءات التنفيذ المتعلقة بها.

8 - حول الرقابة في صرف المال العام:

لقد عمدت السلطات العمومية إلى وضع جملة من التدابير والآليات التي تكفل تعزيز دور الأجهزة الرقابية، منها مصالح المراقبة المالية التي تعتبر الأداة الأساسية والعملية في الحرص على حسن استعمال المال العام.

في هذا السياق، وضع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، إطاراً عاماً جديداً للمالية العمومية، يتطلب تطبيقه مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بإعداد الميزانيات العامة وبالرقابة على النفقات العمومية.

9 - بشأن إجابة القطاعات الوزارية عن ملاحظات مجلس المحاسبة:

أشار ممثل الحكومة في هذا السياق، إلى أنه عقب صدور تقرير مجلس المحاسبة، بعنوان كل سنة مالية، يطلب السيد الوزير الأول من مجموع الدوائر الوزارية الإجابة عن

والإعانات الممنوحة من طرف الدولة لمختلف المؤسسات والهيئات، بالإضافة إلى تمويل النفقات غير المتوقعة.

في هذا السياق، تشيد اللجنة بالدور الرئيسي والمحوري للدولة، من خلال ما وفرته وما تزال توفره من موارد مالية معتبرة طيلة السنوات الماضية، من أجل بعث وتنشيط النمو الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار في جميع القطاعات. كما تثنى اللجنة استمرار الوزارة المعنية في مواصلة عملية تطهير حسابات التخصيص الخاص، وجهودها الرامية إلى تحسين تحصيل الضرائب، مما يزيد في الموارد العادية للدولة، وفي الاتجاه نفسه، تقدر اللجنة لجوء الحكومة إلى اتباع مبدأ الحذر في التخفيض التدريجي للعجز المالي، حتى يتسنى المحافظة على مستوى مستقر للنمو.

وأخيراً، ولتفادي تكرار النقائص المسجلة وتداركها، تدرج اللجنة بعض التوصيات التي ترى ضرورة التكفل بها، وهي:

- ضرورة استحداث هيئة متخصصة في الاقتصاد الرقمي، قصد مراقبة صرف الأموال العامة وتحصيلها بدقة، والتأكد من سلامة الاستثمارات والكشف المبكر عن الانحرافات والتعرف على أسبابها ومعالجتها في حينها.
- تأكيد تفعيل نظام للمعلومات يتسم بالجودة والشفافية.
- مواصلة تطهير مدونة الاستثمارات العمومية من المشاريع غير المجدية.
- تحويل البلديات إلى واجهة الدولة أمام المواطنين، عن طريق التكفل الحقيقي والجدي بانشغالاتهم والرفع من كفاءة وفعالية برامج النمو للبلديات.
- تأكيد المعالجة المحاسبية للنفقات غير المتوقعة.
- عدم الإسراع في تسجيل رخص البرامج دون التأكد المسبق، عن طريق الحصول على كل الوثائق التبريرية الضرورية الدالة على تنفيذ العمليات، وفق مبالغ الرخص ودون تأخر، أو تلك التي لم يتم تفريدها.
- الرفع من كفاءة إجراءات التحصيل الضريبي.
- العمل على التحكم في التكلفة الضريبية.
- السهر على تجسيد التنسيق العملي بين جميع أجهزة الدولة المكلفة بإيرادات الدولة.
- وضع حد لجميع مظاهر الإسراف والتبذير في الإنفاق العام.
- حث مدراء مؤسسات القطاع العمومي، في مختلف

ملاحظات المجلس فيما يخص تسييرهم لميزانية الدولة، وإطلاعه، بصفة شاملة، بالإجراءات التي تم الشروع فيها بالتحديد لتدارك النقائص المسجلة، ولهذا الإجراء طابع الاستمرارية، وفقاً لتعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية.

رأي اللجنة

لقد شكلت دراسة مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016، وتفحص مضمونه ومكوناته، من ناحية، ودراسة الملاحظات والتوصيات المدونة في التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة، من ناحية أخرى، أرضية مناسبة للجنة، لطلب توضيحات من ممثل الحكومة حول ثلاثة أمور أساسية، هي:

- الأمر الأول: يتعلق بتقييم فعالية الأدوات المستخدمة في التنسيق بين مختلف الأجهزة المكلفة بجمع وتحليل ومناقشة جميع تقديرات النفقات العمومية لمختلف القطاعات.

- الأمر الثاني: يخص تقييم الإجراءات المتبعة في متابعة تنفيذ النفقات العمومية.

- الأمر الثالث: يتعلق بوجود وظائف شاغرة معتبرة؛ هل هناك مسعى إلى إلغائها أو أنه سيتم معالجتها بصورة تدريجية؟

كما أن دراسة مشروع القانون، والاطلاع على التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة بهذا الخصوص، مكّنّا اللجنة من معرفة أنه من خلال تنفيذ قانون المالية تم تسجيل رصيد إيجابي للخزينة، ارتفع إلى 2.054.61 مليار دج، والذي يعود أساساً إلى دعم من صندوق ضبط الإيرادات، مقابل مكشوف إجمالي يقدر بـ 1.839.91 مليار دج.

كما وقفنا على الارتفاع الذي سجله تنفيذ الموارد، إذ وصلت إيرادات الميزانية المحققة لسنة 2016 إلى 5.026.31 مليار دج، أي بارتفاع قدره 462.33 مليار دج، بالنسبة للسنة السابقة، وهو يعود إلى تحسن التحصيل في الإيرادات الجبائية، في حين تراجع عائد الإيرادات البترولية لاستمرار هبوط أسعار المحروقات.

أما من ناحية تنفيذ النفقات لسنة 2016، فإنها ارتفعت إلى 6.543.49 مليار دج، وهي نفقات تغطي حاجات غير قابلة للتقليص، وتحويلات اجتماعية تعكس الإرادة القوية للدولة في حماية الفئات الهشة من المجتمع، إلى جانب تغطية الحاجات الوطنية من التجهيز، وكذلك المساهمات

وتسعة وثمانون مليوناً وثلاثة آلاف وواحد وخمسون ديناراً وتسعة سنتيمات (6.543.498.003.051.09 دج).

تنقسم هذه النفقات كما يلي:

1 - نفقات التسيير: أربعة آلاف وثلاثمائة وستة وعشرون ملياراً وتسعمائة وثمانية ملايين وستمائة واثنا عشر ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وخمسة وستون سنتيماً (4.326.908.612.333.65 دج).

2 - نفقات التجهيز: ألفان وواحد وثلاثون ملياراً ومائتان وسبعة وخمسون مليوناً وأربعمائة وأربعة وسبعون ألف دينار (2.031.257.474.000.00 دج).

3 - نفقات غير متوقعة: مائة وخمسة وثمانون ملياراً وثلاثمائة واثنتان وعشرون مليوناً وتسعمائة وستة عشر ألفاً وسبعمائة وسبعة عشر ديناراً وأربعة وأربعون سنتيماً (185.322.916.717.44 دج).

يجدر التذكير بأن الأرقام المحددة، من خلال هذا المشروع، تعكس المعطيات المحاسبية المركزة في تقييدات الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة المتعلقة بالسنة المالية 2016.

III - الرصيد المدين المتحصل عليه في سنة 2016 من الحسابات الخاصة للخزينة وصل إلى: ألفين ومائتين وثمانية مليارات وسبعمائة واثنتين وثلاثين مليوناً وستمائة وألف واحدة ومائة وثمانية عشر ديناراً وخمسة وعشرين سنتيماً (2.208.732.601.118.25 دج).

IV - حسابات الاقتراض، وصل رصيدها الإيجابي المسجل بعنوان السنة نفسها إلى: ألفين واثنتين وثمانين ملياراً وستمائة وستة عشر مليوناً وسبعمائة وخمسة وثمانين ألفاً وخمسمائة وواحد وخمسين ديناراً وثمانية وثلاثين سنتيماً (2.082.616.785.551.38 دج).

V - حسابات المساهمة، أفضت إلى رصيد إيجابي يعادل: ملياراً وستمائة وستة وتسعين مليوناً وخمسمائة وتسعة وعشرين ألفاً وسبعة وثلاثين ديناراً وثلاثة وستين سنتيماً (1.696.529.037.63 دج).

VI - العجز الإجمالي لمتاح ومكشوف الخزينة بعنوان السنة المالية 2016، حدد بمبلغ: ألفين وأربعة وخمسين ملياراً وستمائة وتسعة ملايين وستمائة وستة وثلاثين ألفاً وأربعمائة وثمانين ديناراً وستة عشر سنتيماً (2.054.609.636.480.16 دج).

القطاعات، على إعداد تقارير إدارية دورية، تسمح بمراقبة مدى احترامهم للقواعد المالية الخاصة بتسيير الميزانية، من جهة، والتمكن من تقييم طريقة استخدامهم للأموال العامة وقيادتهم للمشاريع الموكلة لهم، من جهة أخرى.

- اعتماد المعايير الدولية في تعيين مدراء المؤسسات المهيكلية للاقتصاد.

- ضرورة تغيير طريقة عمل وتسيير المؤسسات والإدارات العمومية، تماشياً مع التقلبات الحادة في المحيط الدولي ومختلف التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

- وضع خطط مناسبة لإصلاح النظام المالي والجبائي، تتماشى والتوجهات الجديدة في الاقتصاد الوطني.

- مواصلة مراقبة التجارة الخارجية والقضاء على التحويلات غير الشرعية للعملة الصعبة وكذا عمليات تضخيم الفواتير.

- بعث الحيوية في عمليات بورصة الجزائر لاستقطاب الادخار العام.

- تحسين المستوى التعليمي والتكويني على المدى الطويل، ضمن استراتيجية وطنية تهدف إلى النهوض بالمستوى الصحي والإداري والمعيشي.

- ضرورة التفكير في اقتحام عالم الطاقات المتجددة.

- تشجيع إنشاء المقاولات خصوصاً عند الشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد.

ذلكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016، وشكراً.

ملحق

مضمون مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016

I - المبلغ الإجمالي للإيرادات والحواصل والمداخيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة، وصل إلى: خمسة آلاف وستة وعشرين ملياراً ومائة وواحد وثلاثين مليوناً وثلاثمائة وتسعة آلاف وتسعمائة وتسعة وتسعين ديناراً وواحد وستين سنتيماً (5.026.131.309.999.61 دج).

II - المبلغ الإجمالي لنفقات الميزانية العامة للدولة، هو: ستة آلاف وخمسمائة وثلاثة وأربعون ملياراً وأربعمائة

يجدر التذكير في الأخير بما أشار إليه عرض الأسباب بشأن الحسابات الخاصة للخزينة وكذا حسابات التخصيص الخاص، بأنه يتعين التمييز بين الحسابات التي تشمل عمليات برامج التنمية وبين الحسابات الكلاسيكية الأخرى.

كما يجدر التذكير أيضا بأن النتائج المقدمة كانت موضوع استشارة مع مجموع القطاعات والهيئات المعنية.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة على قراءته التقرير الذي أعدته اللجنة في الموضوع، والشكر موصول لكافة أعضاء اللجنة على ما بذلوه من جهد مشكور، لإعداد هذا التقرير. ننتقل الآن إلى النقاش العام حول مضمون مشروع القانون المعروض علينا منذ قليل والكلمة للمسجل الأول في القائمة، السيد أحمد بوزيان.

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله جل وعلا، والصلاة والسلام على المصطفى وآله وصحبه من اصطفى، أما بعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،
معالي وزير المالية، ممثل الحكومة،
معالي وزير العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأكارم،
الحضور الكرام،
أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته وعلى آله وصحابه الطيبين الطاهرين.

لا يخفى على أحد بأن قانون المالية وما يلحقه من قوانين، يعدّ ركنا أساسا يقوم عليه بناء الدولة، ويعد المحور الرئيسي الذي تدور حوله كل الدواليب السلطوية، من أجل تسيير البلاد والنهوض بها والإبقاء على مقدراتها وسلامتها على جميع الأصعدة.

إن للسياسة المالية والاقتصادية للدولة الجزائرية أهمية قصوى في مجالات عديدة، قد يصل مداها إلى حد تشكيل خطورة على التنمية؛ وبالتالي تؤثر سلبا على تماسك الجبهة الاجتماعية والاستقرار السياسي للبلاد، إن لم تسيّر تلك السياسة بكيفية رشيدة وعقلانية تضع في حساباتها جميع الرهانات.

لقد تم التصريح على مستويات من الدولة الجزائرية بخطورة الأزمة الاقتصادية التي تتعرض لها الجزائر، إثر الهزة التي أصابت أسعار النفط في السوق الدولية، الأمر الذي جعل القائمين عليها مجبرين على إعادة النظر في الكثير من المشاريع التنموية. وما وجدنا هنا لمناقشة هذا المشروع، إلا صدى للوضع الصعب الذي لا يخفى على أحد.

إن من الملاحظات العامة التي تعنّ لنا ونحن ندرس هذا المشروع، أنه يتعين علينا كأعضاء لهذا المجلس الموقر، وفي سبيل أداء عملنا التشريعي على الوجه الأكمل أن نحصل على توضيحات وشروحات تنير لنا حيثيات هذا المشروع وما يمثله من مشاريع؛ ونشير بالخصوص إلى جوانب تقنية دقيقة جدا، تتطلب الإلمام الجيد بالمصطلحات والمفاهيم الواردة، إما في مشروع الحكومة أو في تقرير مجلس المحاسبة، ومن ذلك نقطة بعينها:

1 - لقد وجدنا في الصفحة 03 من «عرض الأسباب» إشارة إلى الرقم الموسوم بأنه العجز الإجمالي المتاح ومكشوف الخزينة بعنوان السنة المالية 2016، وهو ألفان وأربعة وخمسون مليارا، وستمئة وتسعة ملايين، وستمئة وستة وثلاثون ألفا وأربعمائة وثمانون دينارا و16 سنتيما (2.054.609.636.480.16 دج).

2 - والرقم نفسه يرد في مشروع القانون في صفحته 08 بالمادة 07 موسوما بأنه الربح الإجمالي لحساب متاح ومكشوف الخزينة لسنة 2016.

3 - وورد في تقرير عرض مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2016 بصفحته 07 موسوما بـ: الرصيد الإيجابي.

4 - أما في التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة، حول المشروع التمهيدي للقانون المذكور بصفحته 12، فنجدّه موسوما بـ: الرصيد الإجمالي للخزينة لسنة 2016، مع الإشارة دائما بأنه يمثل مجموع عجز الميزانية والنفقات غير المتوقعة.

ومن هنا نطرح السؤال: ما الفرق بين مفاهيم المصطلحات الأربعة التي ذكرناها؟

العجز الإجمالي المتاح ومكشوف الخزينة، الربح الإجمالي لحساب متاح ومكشوف الخزينة، الرصيد الإيجابي، الرصيد الإجمالي للخزينة.

من جهة أخرى:

إنه بعد تفحصنا للتقرير التقييمي الذي أعده مجلس المحاسبة، لاحظنا كمية الملاحظات التقنية التي أسداها، بعد مراجعة الأرقام المقدمة، حيث أفضت تلك الملاحظات والمراجعات إلى رقم افتراضي لعجز الميزانية أقل بكثير من الرقم الواقعي الذي قدمته الوزارة الوصية، حيث توصل المجلس إلى تلك النتيجة، من خلال افتراضات حول الكيفية التي كان ينبغي بها معالجة العجز وتسيير النفقات والإيرادات.

فما المبررات والمسوغات التي تقدمها الوزارة الوصية، تجاه ما قدمه مجلس المحاسبة من ملاحظات؟

في الأخير، نغتنم هذه الفرصة لكي نوجه كلمة من هذا المنبر، مفادها أنه ينبغي على كل الدوائر في البلاد، على صعيد كل الهيئات التشريعية والتنفيذية وكذا كل المستويات الحكومية والمدنية، أن تستوعب المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد، لذا ندعو الجميع إلى التفهم والعمل من أجل استقرار البلاد والحفاظ على مقدراتها ومكتسباتها والعمل قداماً من أجل تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، أطال الله عمره ومتعنا ببقائه ذخراً للجزائر وللشعب الجزائري، الذي لم يشهد عصراً يماثل عهد فخامته في الرقي والعزة والكرامة، حيث شهدنا تشديده الدائم على الوقوف إلى جانب الجبهة الاجتماعية وطبقاتها الهشة بالخصوص، من أجل الرقي بها والرفع من مستواها المعيشي.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

لقد جاء مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2016 بالعديد من الملاحظات التي تستحق منا التوقف عندها والتي حملت العديد من الاختلالات، حتى لا أقول تجاوزات، خاصة في ما جاء في تقرير تقييم مجلس المحاسبة، هذه الملاحظات، مع تكرارها في معظم تقارير مجلس المحاسبة، تبعنا أكثر عن الهدف المنشود وهو الوصول إلى ترشيد حقيقي للنفقات، وتطبيق أعلى درجات الشفافية في إنفاق المال العام ومراقبته.

ولعل أول ما يبدأ به هو أن الملاحظة الواردة في تقرير مجلس المحاسبة لهذه السنة المالية، كما في السنوات الماضية، لا تزال تحمل الصفة الإعلامية ما دامت حبيسة الأدراج، ومادما لم نصل بعد لوضع آليات متابعة تنفيذ هذه التوصيات، إلى جانب التوصيات التي يسجلها أعضاء البرلمان في كل مناسبات مناقشة قوانين تسوية الميزانية؛ والسؤال المطروح: إلى متى تبقى هذه التوصيات والملاحظات بعيدة عن المتابعة والتجسيد؟

وبالعودة إلى مناقشة ما ورد في نص قانون تسوية الميزانية لسنة 2016، وتقرير مجلس المحاسبة، فإنني أسجل الملاحظات التالية:

1 - تفشي ظاهرة إعادة تقييم المشاريع، وأشدّد على استعمال كلمة «ظاهرة»، حيث أصبح اليوم من النادر أن نجد مشروعا تم إنجازه أو هو في إطار الإنجاز، دون أن يخضع لإعادة تقييم لأكثر من مرة، وما يترتب عن ذلك من ارتفاع التكلفة؛ وبالحديث عن تفشي ظاهرة إعادة تقييم المشاريع في الجزائر، فيكفي التذكير أنها تستهلك آلاف الملايير، ما يجبر الخزينة العمومية على دفعها سنويا لاستدراك التأخر الملحوظ لإنجاز العديد من المشاريع التي تجاوزت آجال تسليمها، نتيجة سوء التسيير أو سوء التقديم الأولي لهذه الأخيرة؛ وأحيانا بسبب نقص أو سوء الدراسات الجيوتقنية، حيث إن بعض المشاريع عرفت مراجعة بثلاثة أضعاف، بل هناك من العمليات التي أعيد تقييمها بعد إتمام الأشغال، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة قد خصصت ضمن ميزانية السنة القادمة أزيد من 1.300 مليار لإعادة تقييم المشاريع وهي الأرقام التي تم الإعلان عنها خلال انعقاد الندوة الوطنية للحكومة والولاية مؤخرا.

رغم التقارير السوداء التي يدونها مجلس المحاسبة

سنويا، حول المبالغ الهامة التي تضعها الخزينة العمومية، في إطار إعادة تقييم المشاريع، إلا أننا لم نسجل - مع الأسف - أي تحرك ملموس لتدارك هذه الخسائر المالية، ويحدث هذا في ظل تناقص الموارد المالية التي تعيشها الجزائر منذ أكثر من أربع سنوات.

2 - لا يمكن الحديث عن تفشي ظاهرة إعادة تقييم المشاريع، دون الحديث عن ضرورة إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية، الذي لا يزال يعاني بعض الثغرات التي يتم استغلالها للالتفاف حول قانون إبرام الصفقات، خاصة حالة صيغة التراضي، دون وجود أسباب موضوعية، وحالة التحايل والتلاعب بدفاتر الشروط، بما يعطي الأفضلية لمقاولات على حساب أخرى، بعيدا عن التنافس النزيه والشفاف، حيث إنه لا يوجد إطار يحدد أو يضبط إعادة دفتر الشروط ويعطي هامشا للمؤسسات المتعاقدة لصياغة ووضع دفتر شروط، حسب ما تراه مما يفتح الباب أمام شبهات المحسوبية والفساد في إبرام الصفقات؛ المطلوب هو وضع إطار محدد لدفاتر الشروط حسب كل مشروع، لغلق الباب نهائيا أمام التلاعب الذي يشهده هذا الموضوع، ولعل سد الثغرات الموجودة في قانون الصفقات العمومية يأتي في سياق توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الواردة في رسالته الأخيرة، بمناسبة انعقاد الندوة الوطنية للحكومة والولاة، والتي شدد فيها على ضرورة محاربة ظاهرة الرشوة والمحسوبية وتصرفات البيروقراطية والقضاء عليها بكل قوة وردع، كما جاء في رسالته، وهنا أتساءل عن غياب الرقابة عن المؤسسات الاقتصادية وكيفية التذكير أن بعض مديري هذه المؤسسات يشغلون مناصبهم لأكثر من ثلاثين سنة، دون الحديث عن قيمة الصفقات والتعاقدات التي تبرمها هذه المؤسسات، دون التقيد بضوابط الرقابة المتعارف عليها. السيد الرئيس، ودائما في مجال ترسيخ مبدأ الشفافية، في إنفاق المال العام، يجب التذكير بما تعانيه الكثير من البلديات من البيروقراطية التي يمارسها المراقب المالي، ما بين البلديات، بحكم وظيفته، الأمر الذي يتسبب في تعطيل العديد من المشاريع التنموية ذات العلاقة المباشرة بحياة المواطن البسيط؛ وهو ما يتطلب من الوزارة الوصية إعادة النظر في مهامه، بما يخفف من تدخلاته الإدارية في السير الحسن للشأن العام دون الإخلال بدوره وواجباته.

السيد الرئيس، وأختم تدخلتي بالدعوة لإعادة النظر في الأسعار المطبقة للاستفادة من استغلال الأملاك التابعة للبلديات، فمن غير المعقول أننا في سنة 2018 لا زلنا نسجل قيمة إيجار، تكاد أن تكون رمزية، بينما قيمتها الحقيقية في السوق أعلى من ذلك بكثير، مما يمثل صورة هدر المال العام. كما أدعو لإجراء تقييم موضوعي لتلك التحفيزات والإعفاءات الضريبية التي استفاد منها العديد من المتعاملين، في إطار دعم وترقية الاستثمار، إلا أن المردود الاقتصادي لهذه الاستثمارات لا يتناسب إطلاقا مع حجم هذه الامتيازات؛ ويكفي أن أشير إلى رقم 5 مليار دولار، هو مجموع قيمة هذه الامتيازات والإعفاءات الضريبية. ذلك، سيدي الرئيس، ما أردت أن أساهم به في إثراء ومناقشة هذا المشروع؛ شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة الآن للسيد حميد بوزكري.

السيد حميد بوزكري: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي وزير المالية المحترم،
معالي وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن ميزانية 2016 تمت صياغتها تماشيا مع الظروف الاقتصادية آنذاك، وخاصة فيما يخص استمرار فقدان الخزينة لإيراداتها المعتادة، الناتجة عن مداخل المحروقات. هذه الوضعية جعلت نفقاتها تتقلص، خاصة في ميزانية التجهيز بمقدار 16.99٪.

ومن المؤشرات الإيجابية في ميزانية 2016، هو تسجيل تراجع في متوسط معدل التضخم السنوي بحوالي 4٪، مقارنة بسنة 2015 بنسبة 4.4٪ وسنة 2014 بنسبة 5.3٪.

إنخفاض تدفقات الواردات السلعية إلى 54.7 مليار دولار أمريكي بمعدل 17.1٪.

بالرغم من جهود الدولة لتنويع المداخل خارج المحروقات، بخلق استثمارات صناعية وفلاحية وخدمية، إلا أن الأهداف المسطرة لم تكن في مستوى الطموح وربما انعكاساتها الإيجابية في تلك السنة لم نلمسها بعد. أما في الإيرادات فلاحظنا استمرار نفس الصعوبات المطروحة سابقا، خاصة فيما يخص تحصيل الضرائب، نذكر منها:

- أرباح الشركات.
- الضريبة على الأملاك.

هذه الاختلالات، أثرت على مبدأ المساواة أمام الضريبة على وجه الخصوص.

- نقص إجراء الإحصاء الدوري وتكاثر ظاهرتي التهرب والغش الضريبيين ونعرف أهمية النفقة الجبائية في غياب أثرها على الاقتصاد وما تجليه هذه المزايا من قيمة مضافة.

نكرر دعوتنا للحكومة، وبالأخص وزارة المالية، للعمل على توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمصالح الضرائب، وتحفيز أعوانها وتوفير الحماية القانونية والعمل بالصرامة المطلوبة والشفافية لتطهير ملفات الديون المترتبة عن المؤسسات، وتحديد الديون الجبائية القابلة للتحصيل وغير القابلة للتحصيل، لأن بواقي التحصيل المتراكمة في تزايد وحجم الديون المتزايدة وجب التصدي لها بكل الوسائل القانونية المتاحة.

في نفقات التجهيز:

المنحى التصاعدي لميزانية التجهيز عبر السنوات العشر الأخيرة، تراجع في سنة 2016، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تتسم بعدم استدامة الميزانية، بسبب نقص الموارد المالية، حيث بلغت نسبة استهلاك المبالغ 86٪.

- حسب تقرير مجلس المحاسبة:

سجلت عدة دوائر وزارية تأخرا كبيرا في استكمال عمليات الإنجاز، مثلما هو الحال في قطاع الشباب والرياضة الذي لم يتجاوز نسبة 27.13٪ وهو حال المشاريع التي عرفت وتيرة إنجاز ضعيفة ولم تنته بها الأشغال لحد الآن، على سبيل المثال:

- إنجاز وتجهيز ملعب الدويرة،

- إنجاز وتجهيز ملعب تيزي وزو،

- إنجاز وتجهيز ملعب براقبي،

- إنجاز وتجهيز ملعب وهران.

أيضا قطاع التربية: شهد تراكما لعدة عمليات، تراوحت مدة الإنجاز فيها من 4 سنوات إلى 10، بنسبة تقدم أشغال ضعيفة وتم إحصاء حوالي 40 عملية، رصدت لها مبالغ مالية ضخمة.

إن هذه التأخرات المسجلة في الإنجاز ترهن الأهداف المسطرة، ناهيك الآثار السلبية المرتبة عن إعادة التقييم بسبب طول المدة الزمنية للإنجاز.

- بقاء عدد كبير من المناصب شاغرة والبالغ عددها 378551 منصبا في سنة 2016، ويفسر هذا العدد المعتبر من المناصب الشاغرة بتجميد التوظيف في الوظيفة العمومية من جهة، أو عدم إصدار النصوص المحددة لتنظيم بعض الهيئات العمومية، من جهة أخرى.

بالنظر إلى تحسن مداخل الخزينة العمومية، ندعو الحكومة إلى إمكانية تحرير هذه المناصب لاستغلالها، لأجل توظيف فئة معتبرة من الشباب ونقترح تخصيصها لموظفي الإدماج بمختلف البرامج، وخاصة الذين يشتغلون لفترة طويلة بهذه الصيغ.

ما تزال الأندية المحترفة بإمكانها الاستفادة من إعانات مالية متنوعة، هنا نفتح قوسا لنطرح تساؤلا فيما يخص وضعية كرة القدم في البطولة المحلية، التي مازالت تحظى بالدعم المالي المباشر للأندية من الخزينة العمومية بتمويلات مختلفة، هذا ماجعلها لا تعطي أهمية في خلق مداخل لشركات اقتصادية والاجتهاد في تنويع رأس مالها.

كما أن جل النوادي المحترفة سجلت عجزا في السنوات المالية الماضية، بالرغم من استفادتها من إعانات سنوية خلال الفترة بين 2011 - 2016 مع استعمال الإعانات المالية الممنوحة لأغراض أخرى غير الأغراض المخصصة لها.

سيدي الرئيس، معالي الوزير، إن رصد أموال ضخمة لدوائر وزارية لا تستطيع مسايرة تحديات الإرشاد في إنفاقها. إن التساؤل المطروح، هو كيف لقطاع عجز عن تسيير مرافق متواضعة، عادية، أن ترصد له أغلفة مالية معتبرة، في ولاية الشلف مثلا، تجاوزت 1270 مليار سنتيم، في السنوات الماضية، لإنجاز مشاريع أغلبيتها فاشلة ولم تحقق الأهداف المرجوة، بدليل عدم اكتمال الكثير منها وكانت

مواهب شبانية من مختلف التخصصات من البروز في مختلف المحافل الوطنية والدولية، مثلما كان الحال في الماضي، أين قدمت ولاية الشلف البطل العالمي، نور الدين مرسلي، الذي أسعد الجزائريين في فترة صعبة كانت تمر بها البلاد.

فيما يخص المخططات البلدية للتنمية، نلاحظ عدم استشارة المواطنين حول خيارات وأولويات التنمية وغياب إطار منهجي يسمح بذلك، طبقاً لأحكام المادة 11 من القانون المتعلق بالبلدية.

إن تسيير البلدية يقوم على مبدأ الديمقراطية الجوارية وهو ما يلزم المجلس الشعبي البلدي على استشارة المواطنين حول خيارات وأولويات التنمية، كما نلاحظ أن اقتراح المشاريع للتسجيل يبقى محصوراً في أغلب الأحيان بين مصالح الدائرة ورئيس المجلس الشعبي البلدي، إلى جانب المصالح التقنية للدولة وهذا ما يعتبر تناقضاً صريحاً مع القانون السالف الذكر.

إن الميزة الجبلية لبعض البلديات، تجعل تكلفة إنجاز المشاريع في تزايد وهذا لصعوبة الوصول إلى هذه المناطق، هنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الطبيعة التضاريسية لمعظم بلديات ولاية الشلف جعلت شبكة الطرق البلدية بها متدهورة في معظمها، مما يجب النظر في إمكانية تخصيص اعتمادات خاصة لفك العزلة عن سكان المناطق الجبلية ورفع الغبن عن معاناتهم في التنقل.

كما نلاحظ عدم إيلاء العناية اللازمة لسكان المناطق الحدودية بين الولايات، خاصة في البلديات النائية، لذا يتوجب تفعيل قانوني البلدية والولاية، فيما يخص التعاون والشراكة ما بين البلديات، لضمان تنمية عادلة وشاملة لهؤلاء السكان، خاصة بتوفير المياه الصالحة للشرب وفك العزلة والتعليم والصحة.

هذا ما أردنا الإشارة إليه بتدخلنا، حول مناقشة القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016؛ أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد حميد بوزكري؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم.

محل إعادة تقييم متكررة ولم تر النور بعد، والبعض لم تراعى المعايير التقنية اللازمة في إنجازها، ناهيك عن نوعية إنجاز الأشغال التي لم تكن في المستوى المطلوب؟! كل هذه الإشكالات المطروحة في القطاع، جعلت مواطني الولاية يتحسرون على الفرصة الضائعة من الأموال المرصودة للتكفل بالرياضة والشباب بولايتنا.

كما أن سوء التخطيط جعل إنجازات القطاع في مهب الريح، بسبب عدم تأطيرها بكفاءات بشرية، لضمان استغلال هذه المنشآت بصفة منتظمة وعقلانية، هذا ما جعلها عرضة للإهمال والتدهور.

من بين المشاريع غير المجدية نذكر، المسابح غير الصالحة مثلاً:

- مسبح أم الدروع مهجور وغير مستغل؛
- مسبح بوقادير يعرف مشاكل تقنية؛
- المسبح الأولمبي، شهيد بومرزاق، تشققات وتضرر كبير؛

- حوض السباحة بتنس غير وظيفي؛
 - حوض السباحة بتاوقريت في حالة متدهورة؛
 - مسبح مركز العربي تبسي مهملة.
- أما القاعات الرياضية المهملة والمتدهورة مثلاً:

قاعة تنس، وادي قسين وأولاد بن عبد القادر، ناهيك عن القاعات المغلقة والتي لا تستغل بسبب انعدام التأطير البشري.

الكثير من المركبات الجوارية مهجورة وغير مستعملة، بسبب إهمالها من طرف القطاع المعني، على غرار قاعات ودور الشباب أيضاً، بكل من تنس، سيدي عكاشة ووادي الفضة والهرايقة وبني حواء.

كما تعرف ملاعب كرة القدم وضعية كارثية في الأرضية والمرافق وأصبحت غير وظيفية، على غرار ملاعب تنس، وادي الفضة بوقادير، معمر ساحلي.

كما أننا لا نعلم أسباب تحويل ميدان ألعاب القوى من بلدية الزبوجة إلى وجهة أخرى، بالرغم من استهلاك جزء من المبالغ المالية المرصودة والمعتمدة لدى وزارة المالية في ذات البلدية.

سيدي الوزير، إن بذكر هذه الأمثلة عن سوء التسيير الذي يعرفه القطاع بولايتنا، نسجل - بكل أسف - الاستمرار في إهمال الإنجازات الرياضية والشبانية وحرمان

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا للسيد الرئيس؛
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

بادئ ذي بدء، لا يمكن إنكار أو تجاهل ما تقوم به الدولة
من مجهودات جبارة للتكيف مع الواقع الاقتصادي العالمي
اليوم، والإكراهات التي تطرحها الساحة العالمية على
مستويات عدة؛ ولأن الجزائر جزء من هذه المنظومة فإن
انعكاسات هذا الواقع سيؤثر حتما على حركية الاقتصاد
الوطني، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، خاصة
حين نعلم أن اقتصادنا مؤسس أصلا على مداخيل النفط.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لعل القراءة الأولية للوثيقة التي أمامنا والمتعلقة بتسوية
الميزانية لسنة 2016، تجعلنا أمام سؤال قد يتكرر وربما
قد يصبح نمطيا، هو تشابه فيما سبقه فيما يخص بعض
الإكراهات والصعوبات بين الاعتمادات ونسبة الاستهلاك
وبين كل هذا وذاك، وهو المهم، أنه يجب اعتماد مبدأ
الترشيد والحفاظ على المال العام الذي تسعى الدولة، ممثلة
في السيد رئيس الجمهورية، الذي أكد ويؤكد مرارا على أن
المال هو مال الشعب، ويجب أن يوجه إلى الصالح العام،
وحتى لا أطيل كثيرا، فقد سجلت بعض الانشغالات لها
علاقة بموضوع هذه الوثيقة وهي انشغالات وتساؤلات، ربما
ستفتح نوافذ للمراجعة ولعل أهمها:

1 - أن موضوع الضرائب غير المحصلة يبقى هاجسا
مركزيا يطاردنا وينهش اقتصادنا الداخلي في كل زمان
وحين، ونحن نتفرج، علما أن العملية يمكن أن تحل بإيجاد
أو اجتهاد لخلق آليات فعالة للتحصيل، فماذا عن هذا الأمر
السيد الوزير؟

2 - هاجس إعادة تقييم المشاريع، ألا ترى - السيد

الوزير - أن الأمر أصبح سلوكا وأن الكل أصبح يضع
في حسابه مسألة إعادة التقييم، مهما تطلب الأمر، من
مراوغات وحيل.

3 - بالنسبة لقانون الصفقات، يلاحظ أن الحق يعطى
للمقاول في المراجعة، حين ترتفع قيمة السلعة، بينما لا
تعطى للهيئات حين تنخفض الأسعار؛ والمفترض أن العمل
يسير وفق هذه الثنائية التي يفرضها سوق مواد البناء، ما
رأيكم سيدي الوزير في هذا الإشكال؟

4 - هل يمكن الحديث اليوم عن الافتقار إلى آليات
لتطبيق ملاحظات أربابها مجلس المحاسبة كل مرة ونبه
عليها، لكنها تتكرر، سيدي الوزير، لما لا تكون هناك هيئة
تتابع مثل هذه التوصيات؟ لعل ذلك يأتي بالفائدة على
الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

وكما سبق وأن أشرت، فإن الدولة ما فتئت تراهن على
أن تحسن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمواطن، من
خلال ضخ أموال للهيئات العمومية، ولكن الأمر يصبح
عكس ذلك، حين يصادف العجزة من المسيرين، خاصة في
البلديات، فأى صدمة أكبر من رئيس بلدية تتراكم أموال
البلدية التي يسيرها بالملايير ولا يطلق المشاريع المسجلة
التي تعود على المواطن بالفائدة؟! وعليه، نلتمس من السيد
وزير الداخلية، متابعة هؤلاء الرؤساء غير القادرين والإسراع
في فك أسر المئات من المشاريع البلدية.

في ختام هذه الورقة الموجزة، إنه لابد من التذكير أننا في
وطن يجب أن نتعاون جميعا للسمو به، وطن ترك لنا رجاله
إرثا تاريخيا ونضاليا، نفتخر به اليوم، إرثا يمثل خلفية لكل
وطني حقيقي، يعترف بفضل الرجال المخلصين وليس
للمتنكرين الذين لا يقرؤون التاريخ.

في الأخير، أشكر اللجنة على إنجاز هذا الملف وأشكركم
- السيد الرئيس - والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛
الكلمة الآن للسيد علي جرباع.

السيد علي جرباع: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله
الرحمن الرحيم.

تستقطب هذه السوق حوالي 60٪ من إجمالي التجار على المستوى الوطني، حسبما تشير إليه بعض الدراسات، في ظل عجز الرقابة الجبائية، أو بتعبير أدق، نقص فعاليتها في الحد من هذه الظاهرة. وعليه، كان لا بد من:

- ضرورة إعادة النظر في نظام الضرائب وكيفية احتسابهما.

- تبسيط القوانين وتحيينها.

- تقييم أثر الحوافز الجبائية والمخاطر المترتبة عنها.

ويبقى الأهم في هذا، هو الإسراع في عصنة الإدارة الجبائية بنظام معلوماتي جبائي وكل الإدارات ذات الصلة والتنسيق الدقيق مع مصالح التجارة، البنوك، إدارة الجمارك، القضاء، وغيرها من المصالح الأخرى، أي بمعنى آخر، رقمنة هذه الإدارات، على غرار تجربة السجل التجاري الإلكتروني وتعميمها، والتي بالمناسبة نثمنها.

في الأخير، سيدي الرئيس، بودي أن أطرح بعض التساؤلات، أو بالأحرى، بعض الاستفسارات، الإجابة عنها تضع النقاط على الحروف:

- هل يكفي مجلس المحاسبة بإصدار التوصيات أم يقوم بتنفيذها، من خلال الاتصال الدائم بالمسيرين المعنيين ومرافقتهم ومساعدتهم في كيفية تطبيقها؟

- هل قيام مجلس المحاسبة بدوره، من خلال مساهمته في تحسين تنفيذ الميزانية هو وقاية من الفساد والحماية منه؟ هاته الظاهرة التي ما فتئ فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في كل مرة، يحث على محاربتها وبصرامة ودون هوادة.

ما حقيقة ماتم تداوله إعلاميا، حول عدم وفاء وزارة العمل بالتزاماتها تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ في الأخير، لا يسعنا إلا أن نثمن هذا المشروع ونؤيده؛ شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي جرباع؛ الكلمة الآن للسيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس،

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد معالي وزير المالية المحترم، السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سيدي الرئيس، مداخلتي مختصرة، لكون أن الملف تقني جدا.

يعد قانون تسوية الميزانية آلية فعالة لتكريس الرقابة اللاحقة لميزانية الدولة. وعليه، جاء التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة، حول مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2016، لتوضيح الاختلالات التي شابت تنفيذ الميزانية والعمليات التي تنتج خارج معايير حسن الأداء والتسيير واستنتاجا، قدم مجلس المحاسبة خمسا وعشرين (25) توصية، منها (18) ثماني عشرة توصية وردت في التقارير الماضية - سبع (7) منها أعيدت صياغتها، مقابل سبع (7) توصيات جديدة؛ ومن بين النقاط التي أشار إليها التقرير - يعني تقرير مجلس المحاسبة - دور الرقمنة في التحكم بالميزانية العامة. السيد الرئيس،

إن للرقمنة دور مهم، ومهم جدا، في التحكم بالميزانية العامة، من خلال توفير معلومات دقيقة وبشكل سريع. وعليه، تعد شرطا أساسيا لتحقيق الشفافية.

إن عصنة الإدارة الجبائية بنظام معلومات جبائي أو ما يطلق عليه «رقمنة القطاع»، الذي تأخر تجسيده كثيرا وكذا الحرص على ضبطه مع أسس المحاسبة العامة والتقييم الدوري لأدائه، من شأنه العمل على نجاعة ونجاح هذا القطاع في القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي، والتي تعود إلى أسباب مختلفة، ساهمت في تفشيها في المجتمع، حيث أصبحت تهدد الاقتصاد الوطني ومن ثم صعوبة تحقيق الأهداف العامة وبلوغ وتيرة التنمية والتقدم الاقتصادي، في ظل تراجع سعر البترول وتقلبات سوق النفط.

هذه الظاهرة أصبحت تكلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة، تقدر بما يزيد عن 1 مليار دولار سنويا، وتؤكد المعطيات أن هذه القيمة لا تمثل إجمالي حجم التهرب، بل هي قيمة ما وصلت إليه المصالح المختصة فقط، ومازاد من حدة هذه الظاهرة، هو اتساع رقعة السوق الموازية، حيث

السيد عزيز بزاز: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

معالي رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي وزير المالية،

معالي وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

معالي وزير المالية،

المتصفح لهذا المشروع، مشروع تسوية الميزانية لسنة 2016، يلاحظ بأن مجلس المحاسبة سجل عدة ملاحظات في تسيير ميزانية الدولة الذي حث على تقييم البرامج ومتابعتها ومدة التنفيذ، ومدة الإنجاز، والرقابة والصرامة في دراسة المشاريع، وتخصيص الأغلفة المالية اللازمة للمشاريع وتطبيق الصرامة والرقابة اللازمين، ولكن يبدو أن توصيات مجلس المحاسبة لم تؤخذ بعين الاعتبار رغم أن هذه التوصيات كانت هادفة لترشيد النفقات والعقلانية في تسيير المال العام، كما حث عليه فخامة رئيس الجمهورية في كل مناسبة، وكذلك الاستشراف للمشاريع الكبرى التي لها أهمية اقتصادية واجتماعية؛ كيف نفسر هذا العدد الكبير من مناصب العمل الشاغرة في سنة 2016، رغم التبريرات التي جاءت في التقرير التمهيدي؟

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

إن إجراءات المنافسة، وظروف الإعلان عن المناقصات وكيفية منحها، تؤثر بشكل كبير على جودة المشروع واحترام المدة المتفق عليها، كما كثر وزاد بشكل كبير إبرام الملحقات (Les Avenants)، في جل المشاريع وعند رجوعنا إلى توزيع الاعتمادات، حسب الدوائر الوزارية المفتوحة والاستهلاكية المسجلة وبالتحديد الجدول «ب»، فإن نسبة الاستهلاك الكلية هي 90٪، أمر جيد ولكن بعض الوزارات لم تكن كذلك مثل: الثقافة، التكوين والتعليم المهنيين، الشباب والرياضة، فإن نسبة الاستهلاك قليلة بالنسبة لقطاعات أخرى، نستنتج احتمالين: إما التوقعات

الإخوة أعضاء الحكومة،

زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام.

في هذه الأثناء يتم إلغاء مشروع المدينة الجديدة بالمنية، ومبالغة تحول إلى المدينة الجديدة بوينان وسيدي عبد الله، يعني ميزانية المدينة الجديدة بالمنية تحول إلى سيدي عبد الله، يعني من الجنوب إلى الشمال، وهو تحد ومعاكسة واضحة لسياسات السيد الرئيس، في ضرورة التوجه جنوبا ما هو ردكم - سيدي الوزير - في هذا الصدد؟

أما من ناحية تسوية الميزانية لسنة 2016، فيقابله رأسا تقرير مجلس المحاسبة الذي لا نستطيع أن نقول عنه أكثر من أنه تقرير متشائم، تقرير صادم، تقرير سوداوي إلى أقصى الحدود، لاستعماله بعض المفردات التي لا نعرفها، في الفصل الأول من نتائج تنفيذ مشروع قانون المالية في الصفحة (11) نقرأ: اكتتاب سندات الخزينة لفائدة سوناطراك بقيمة 900 مليار دينار يعتبره المجلس عملية وهمية، حيث إن هذه العملية لم يقابلها أي إيرادات مالية للخزينة، ما هو تفسيركم؟ من جملة 25 ملاحظة التي لاحظناها، ماهي ردودكم أولا سيدي الوزير؟

سيدي الوزير، إنه من غير العادل إطلاقا، أن نسمع للسيد وزير المالية يسرد علينا تسوية ميزانية 2016 ولا نسمع ماهي المعوقات والصعوبات التي تواجه كل قطاع لتجاوز هذه التحفظات التي في كل سنة نقوم بإعادة المصادقة عليها، التحفظات هي تحفظات مالية، سياسية تعني عجزهم عجزا واضحا في تجسيد سياسات السيد الرئيس، وتحفظات محسوبة.

سيدي الرئيس، حبذا لو، يعني من صلب مهامنا ومن صلب اقتناعنا أنه من الضروري تجسيد سياسات السيد الرئيس في مكافحة الفساد؛ من صلب مهامنا الدستورية مراقبة عمل الحكومة، حبذا لو نسمع القطاعات، وما هي تبريراتهم في عدم مقدرتهم على تجاوز الصعاب والتحفظات؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى تجسيدنا لسياسات السيد الرئيس في ضرورة التصدي للفساد، سماع السيد الرئيس مجلس المحاسبة في جلسة سماع؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة الآن للسيد عزيز بزاز.

وثيقة تلخص ظروف تنفيذ الميزانية وقوانين المالية للسنة المعنية؛ ويتعلق أيضا بتقييم شروط استعمال المسيرين المعنيين للاعتمادات المرصودة للميزانية مقارنة مع الموازنات التي حددتها السلطات العمومية وتخضع هذه الوثيقة إلى تقرير تقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016، وفقا للأمر 95 - 20 المؤرخ في 17 يوليو 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم، يستخلصها من أهم المعايير والملاحظات والتعقيبات، ويساهم باقتراحاته وإصدار توصيات قصد البحث عن تصحيحات وتعديلات ضرورية لتطوير تسيير المالية العمومية.

ومن هذا المنطلق، واستنادا إلى تقرير مجلس المحاسبة، لوحظ وككل سنة، تكرار بعض النقائص التي تؤثر سلبا على نجاعة وفعالية المال العام، لعدم التقيد بتدابير أحكام المرسوم التنفيذي 98 - 227، المؤرخ في 17 يوليو 1998، المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز وهي كما يلي:

- فيما يخص تسجيل العمليات، لوحظ في بعض القطاعات الوزارية، كوزارة الصناعة والمناجم، والشباب والرياضة، والموارد المائية، السكن والعمران والمدينة، الفلاحة والتنمية الريفية، والصيد البحري، كتسجيل عملية تجهيز ونقص نضج الدراسات، وهذا يخالف أحكام المرسوم التنفيذي أعلاه والذي جاء به أنه لا تعرض للترشيد بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، سوى برامج التجهيز الممركزة التي يسمح باكملها وانطلاق إنجازها خلال سنة، وأدى هذا الوضع إلى نقائص في التعبير عن الاحتياجات، برمجة مشاريع تنج عنها:

- تسجيل عدد كبير من العمليات التي لم تخضع للتقييم بما فيه كفاية .

- التأخر في انطلاق المشاريع والتأجيلات المتكررة في آجال الإنجاز.

- إعادة تقييم العدد الكبير من رخص البرامج، إضافة إلى التجميد والتخلي عن عدة مشاريع استثمارية.

- فيما يتعلق بدعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف، سجل عند إقفال سنة 2016 ضعف استهلاك الاعتمادات الممنوحة للتكفل ببرامج المنحة الجزافية والأشغال ذات المنفعة العامة، التي تقتضي يد عاملة كثيفة وبرامج التنمية الجماعية التساهمية،

كانت غير مبنية بشكل دقيق، أو المجهود التسييري غير كاف لتحقيق البرامج المسطرة، فصنفت المشاريع إلى ما لم ينطلق بعد، ومنها ما يعرف تأخرا كبيرا ومنها ما أنجز ولم يستغل كما يجب؛ وعلى سبيل المثال تم إنجاز ملعبين بولاية أو البواقي، واحد في عاصمة الولاية، والآخر في بلدية عين مليلة، لم تفتح أبوابهما للرياضيين إلى اليوم، رغم إمكانيات الدولة والمبالغ الكبيرة التي ضخت فيهما، أما المركز الرياضي للمنتجات الرياضية ببلدية الزرق، فوتيرة الإنجاز بطيئة وبطيئة جدا. وأنجزت الدولة أكثر من عشرات المركبات الجوارية ومراكز ثقافية لم تستغل ولم تجد حتى من بحميها من السرقة والتلف، بداعي عدم توفر مناصب العمل، ونفس الوضعية بالنسبة للمكاتب العمومية المتواجدة في جل البلديات.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

أما بالنسبة لتحصيل إيرادات أملاك الدولة، التي تقدر نسبتها بـ 38.37٪، فقد تراجعت، مقارنة بسنة 2015، هل نجد لهذا التراجع إجابة؟

وفي الأخير، أشكر معالي الوزير، وكل من ساهم في إنجاز هذا المشروع، والشكر موصول إلى السيد رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية وأعضائها على المجهودات التي بدت واضحة في هذا التقرير؛ وشكرا على حسن الإصغاء؛ والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عزيز بزاز؛ السيد ناصر بن نبري حوّل تدخله إلى تدخل كتابي، وسوف يتم الاهتمام به وإحالاته إلى السيد الوزير؛ الآن الكلمة للسيد محمد قطشة.

السيد محمد قطشة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مشروع قانون تسوية الميزانية للسنة المالية 2016 يعتبر

والخلايا الجوارية للتضامن، ومصاريف التسيير والتأمين، حيث بلغت النسبة 49.29٪ من إجمالي ميزانية التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، رغم الطلبات الكثيرة على هذا البرنامج.

الحال نفسه بالنسبة لقطاع التشغيل والضمان الاجتماعي، على الرغم من الموارد المالية الضخمة، المسخرة، إلا أنه سجل فرق كبير بين الأهداف المسطرة والإنجازات المحققة، ولم يتمكن هذا القطاع من إنجازها عند إقفال السنة إلا بنسبة 50.51٪، أي من أصل 180000 منصب متوقع، تم توظيف 103.529 منصب عمل جديد، في ظل احتياج الشباب لفرص العمل.

وبالنسبة للتوظيف في القطاع الاقتصادي، فهي لا تتجاوز 28٪، تقابلها نسبة 72٪ في الإدارات العمومية.

وفي مجال قروض السكن، لوحظ ضعف في حجم التسديدات وتأخر في القيام بإجراءات التحصيل؛ وفي المجال نفسه نغتنم هذه الفرصة السانحة للتعبير والتحسيس، بالوضعية الصعبة والمزرية التي يعيشها أصحاب السكنات الهشة بولاية الجلفة، إذ أصبح هذا الملف أكثر تعقيدا بسبب التراكمات منذ سنوات، وغياب معالجة حقيقية وغياب إرادة قوية من طرف الولاية المتعاقبين منذ سنة 2004 إلى غاية تعيين الوالي الجديد في سبتمبر 2017، أين يعمل هذا الأخير على تفكيك شيفرة هذا الملف المعقد، والسبب الرئيسي الحالي هو نقص البرامج السكنية المخصصة والمحددة بـ 1500 سكن والإحصائيات من السكنات الهشة بأحياء «الزريعة» و«بوخالفة» و«حي الرياض»، تقارب 4000 سكن هش؛ وأما قاطنو هذه السكنات فيجب التسريع بترحيلهم إلى سكنات لائقة، لإنقاذهم من هذه الوضعية الصعبة الحالية التي لا تليق بكرامة المواطن الجزائري.

نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد قطشة؛ الكلمة الآن للسيد مصطفى جغدالي.

السيد مصطفى جغدالي:
السيد رئيس المجلس المحترم،

معالي وزير المالية،
معالي وزير العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي الأعضاء،
أسرة الإعلام،
الإطارات المرافقة للوزيرين،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الرئيس،
الجزائر تعتبر الأولى إفريقيا من حيث المساحة، ولها فرص كبيرة في مجال الاستثمار البديل، ولكن - للأسف - كل قوانين المالية مكرزة شبه كلي على البترول.

سيدي الرئيس،
عدم عصرنة أو تباطؤ في عصرنة رقمنة قطاع المالية بكل فروعها، يطرح ألف سؤال وسؤال في هذا الشأن، ونطلب من هذا المنبر إدراج وزارة خاصة بالتخطيط والرقمنة الإدارية، مع تأمين الرقمنة بما يسمى، نظام (Intranet)، ذو الجودة العالية في جميع القطاعات، مع أن فخامة رئيس الجمهورية السيد عيد العزيز بوتفليقة، في عدة محطات ركز على تقريب الإدارة من المواطن بكل شفافية.

سيدي الرئيس،
أصبح في بلاد العزة والكرامة، الموظف الجزائري، الوحيد، من يدفع الجباية بانتظام من راتبه، وفي المقابل شركات عظمى أو عظمت بتحصيل حاصل، تتهرب أو لا تدفع المستحقات الجبائية بحجة الاستثمار، وكل المؤسسات الإدارية أو التابعة لإدارة المالية من بنوك وأملاك دولة وجمارك كلها مسخرة لهذه الأخيرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، المستثمر الجزائري المبتدئ يصطدم بطرق بيروقراطية إدارية كبيرة لإضعافه.

سيدي الرئيس،
سيدي الوزير،
الجزائر العظيمة، جزائر المليون ونصف المليون شهيد، جزائر العزة والكرامة، جزائر المأساة الوطنية، جزائر الأمير عبد القادر وعبد الحميد بن باديس، الجزائر المسلمة، يطبق فيها الكيل بمكيالين، من جهة إلى أخرى، مع إضعاف رقابة البرلمان وإعطاء جميع الصلاحيات للإداريين وهذا ماتعاني منه الجزائر.

جلسة عمل مع مجلس المحاسبة لتوضيح بعض الأمور وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد مصطفى جغدالي؛ وبدخل السيد جغدالي نكون قد مكّنّا كافة المسجلين للنقاش في هذه الجلسة من أخذ الكلمة؛ الآن أسأل السيد الوزير هل لديه الجاهزية للرد على مختلف الانشغالات التي تم التعبير عنها؟ الكلمة لكم.

السيد وزير المالية: شكراً سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم؛ السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وأعضاؤها المحترمون، السيدات، والسادة أعضاء المجلس الأفاضل، زميلي، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، أسرة الإعلام، الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله، مرة أخرى.

بعد عرض مشروع قانون تسوية الميزانية للسنة المالية 2016، وبعد الاستماع إلى المناقشات التي تبعت هذا العرض، أود، في البداية، أن أتوجه بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، وإلى رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضائها، كما أشكر السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة على تدخلاتهم، التي تشكل في كل مناسبة بمثابة قيمة مضافة وسندا هاما في تطوير أساليب وكيفيات تسيير المال العام؛ أتوجه بالشكر مرة أخرى إلى قضاة مجلس المحاسبة، لمساهماتهم الإيجابية والمنتظمة في دراسة مشروع قانون تسوية الميزانية، من خلال تقريرهم التقييمي.

إن الملاحظات والتوصيات المقدمة من قبل السيدات والسادة أعضاء المجلس وكذا لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، فضلا عن كونها قيمة مضافة إيجابية، كما قلت، تمثل جملة من الإرشادات التي تشكل قاعدة لتحسين التحكم في التقدير الميزاني وإجراءات التسيير، وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بهما.

وقبل التطرق للأسئلة المتعلقة بمشروع قانون تسوية

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

نلاحظ بعض النقاط في تقرير مجلس المحاسبة:

- فيما يخص الاعتمادات المرصدة من ميزانية التجهيز في حسابات التخصيص الخاصة في برامج استهلاكات هي ضعيفة أو شبه منعدمة، وهو ما يمكن تفسيره بنقص التحكم في التقديرات.

- النقطة الثانية هي لشركة سوناطراك، الاكتتاب وسندات الخزينة لفائدة هذه الشركة بـ 900 مليار، اعتبره مجلس المحاسبة عملية وهمية، هل هذا عن الشركات التابعة لسوناطراك أو المقيمة في الخارج «كأسبيسي لوندرو» (Aspic-Londres)، ألميريا (Almeria) أو الاستثمار في جنوب إيطاليا.

إن تسجيل النفقات غير المتوقعة على أساس أنهما نفقات الميزانية، والتي تتزايد من سنة لأخرى تثير تساؤلات المجلس، لكونها تعتبر غير متوقعة وهي لم تخضع لترخيص برلماني مسبق، مثل ماهو الشأن بالنسبة للنفقات غير المتوقعة والواردة في ميزانية الأعباء المشتركة هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، المجلس يبين أن تحديد عجز الميزانية يستدعي بعض الملاحظات من بينها:

- العجز في الميزانية العامة للدولة، وهذا يعبر عن الفرق بين نفقات وإيرادات الميزانية، ولكنه يبقى غير فعلي، حيث لا تمثل هذه التجهيزات وبعض نفقات التسيير مدفوعات حقيقية، ولكنها عبارة عن تعبئة الاعتمادات لفائدة حسابات التخصيص الخاصة بتنفيذ البرامج التنموية أو التحويلات لمؤسسات عمومية مناسبة. وفي هذا الصدد، ضخ أموال شركات عمومية مفلسة وتفلّس من جديد، السؤال يبقى مطروحا لحد الآن؟

تخصيص اعتمادات لأربعة حسابات برامج مقفلة عند تاريخ 2016/12/31، بموجب قانون المالية لسنة 2017، المادة 119 منه، بارتفاع 74٪، لم يتم استهلاكها وتم تحويلها مباشرة إلى حساب الناتج الخاص، بينما كان من الأجدر أن تساهم في تحديد النتيجة الموازناتية. إن عملية تحويل الاعتمادات إلى حسابات التخصيص الخاص، تقيد على أساس نفقات الميزانية؛ وبالتالي فهي تؤثر سلبا على النتيجة الموازناتية.

وفي الأخير، نطلب من معالي السيد الوزير، أن يعقد

مختلف العوامل إلى إعادة تقييمها؛ وبالتالي إلى تكاليف إضافية، لكن من أجل تقليل حجم هذه الظاهرة، لاسيما من خلال التحكم الأحسن في برمجة هذه المشاريع؛ وبالتالي حصر عمليات إعادة التقييم في الحالات المبررة، تم اعتماد سلسلة من التدابير، لاسيما:

- إخضاع تسجيل مشروع اكتمال دراسة النضج والتصديق على الدراسة من طرف الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية.

- التطهير الدوري، أي كل خمس سنوات، لمدونة الاستثمارات من خلال سحب المشاريع التي لم تنطلق والعمليات التي لم تثبت ملاءمتها.

- التحرير بالأقساط للموارد على أساس تبريرات وحصائل استعمال الاعتمادات السابقة.

- إلزام الأمرين بالصرف بإرفاق وثائق تبعات الخدمة العمومية بدفتر الشروط العامة، مبينا الالتزامات المفروضة على المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وترجمتها ماليا.

- توسيع الرقابة المسبقة إلى البلديات بالنسبة للنفقات التي تم الشروع فيها.

وكقاعدة عامة، تبلغ مصالح وزارة المالية المرحلة المتعلقة بالدراسات، أولا، ثم تشرع في تبليغ المرحلة المتعلقة بالإنتاج، وفقا لنتائج مرحلة الدراسات. وبالفعل، بغية التحكم الأحسن في النفقات العمومية، سمحت التدابير المتخذة بتخفيض عملية إعادة التقييم، وأثرها المالي بشكل معتبر، إذ على سبيل المثال، تم تخفيض حجم إعادة تقييم من 1113.50 مليار دينار في سنة 2007 إلى 253 مليار دينار في سنة 2016، أي بما يمثل تخفيض ما يقارب نسبة 77٪.

وبشأن ضعف تحصيل إيرادات الميزانية، فمن بين الملاحظات المثارة، لاسيما بمناسبة تقديم مشاريع قوانين تسوية الميزانية، نجد تلك المتعلقة بالنقص في تحصيل إيرادات الميزانية خارج الإيرادات البترولية.

وحول هذا الموضوع، الذي تسنى في عدة مناسبات التطرف إليه، يمكن القول إن الحاجة مازالت قائمة لبذل مجهودات إضافية، لكن موازنة مع ذلك، لا مناص في رأينا، من إبراز النتائج الإيجابية، المحصل عليها بصفة منتظمة، من حيث التخفيض التدريجي من التبعة للإيرادات البترولية، وهكذا فقد انتقل مبلغ الجباية العادية من 1179

الميزانية لسنة 2016، أود أن أشير إلى أن تدخلات وملاحظات أعضاء مجلس الأمة الموقر تعكس عددا من الانشغالات، قد تم التطرق إلى العديد منها في مناسبات سابقة، حيث حظيت في حينها بالشروحات اللازمة، وقد يتبادر إلى الذهن أن تكرار هذه الملاحظات، يعكس فكرة أنها لم تؤخذ بعين الاعتبار، رغم أهميتها، لكن في الواقع تعتبر التوصيات موضوع اهتمام خاص ودائم على مستوى الحكومة.

أشير في هذا السياق، إلى أنه عقب صدور تقرير مجلس المحاسبة بعنوان كل سنة مالية، يطلب السيد الوزير الأول من مجموع الدوائر الوزارية الإجابة عن ملاحظات المجلس فيما يخص تسييرهم لميزانية الدولة وإطلاعه بصفة شاملة بالإجراءات التي تم الشروع فيها بالتحديد، لتدارك النقائص المسجلة؛ ولهذا الإجراء طابع الاستمرارية، وفقا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

فيما يخص الملاحظات والانشغالات الرئيسية التي استمعنا إليها في هذه الغرفة الموقرة، بمناسبة مناقشة مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2016، فهي تتمحور، لاسيما حول المسائل التالية:

- بالنسبة للتأخر المسجل في انطلاق المشاريع ومسألة إعادة التقييم، فعلا، لقد شهدت عدة مشاريع تأخرا في انطلاقها، وتجد هذه الوضعية تفسيرها أساسا، من خلال:

- بطء الإجراءات التنظيمية المتعلقة بتوفير المساحات العقارية المخصصة لإنجاز المشاريع، وغياب الأوعية، لاسيما في المدن الكبرى.

- بطء الإجراءات المقررة، بموجب القانون المتعلق بالصفقات العمومية.

- النقص المسجل من حيث إنضاج المشاريع التي تتسبب غالبا في تغيير مضمونها المادي.

- نقص مكاتب الدراسات المختصة في بعض المجالات.

- عدم جدوى المناقصات الناتجة في معظم الأحيان عن نقص الشركات التي تملك الوسائل اللازمة لإنجاز المشاريع الضخمة.

- كما تخضع مشاريع التجهيز العمومي إلى تأخيرات متكررة فيما يخص إنجازها، مما يؤدي غالبا من خلال تدخل

الإدارات اللامركزية، من بلديات ومؤسسات عمومية صحية، وتم تجسيد ذلك بالفعل تدريجيا في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013. وفي هذا السياق، رسمت التشريعات الأخيرة، لاسيما القانون العضوي رقم 18 - 15، المؤرخ في 30 أكتوبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، إطارا عاما جديدا للمالية العمومية، يتطلب تطبيقه مراجعة النصوص القانونية، المتعلقة بإعداد الميزانيات العامة، وبالرقابة على النفقات العمومية. وفي هذا الشأن، سيتم إدخال تعديلات تستهدف مراجعة التدابير المعمول بها بالتخلي عن الإجراءات الإدارية التقليدية واستبدالها بأساليب ومعايير حديثة لممارسة الرقابة على النفقات العمومية، لاسيما منها:

- الاعتماد على الرقابة الانتقائية.
- تعزيز الدور الاستشاري للمصالح المكلفة بالمراقبة المالية.

بالنسبة لضرورة التحكم في النفقة الجبائية، جاء في المداخلات، أهمية حجم النفقة الجبائية ونقص التحكم فيها. في الواقع، من الصعب تحديد هذه النفقة الجبائية، من حيث وجهتها، ذلك أنها لا تستهدف مستفيدين محددين مسبقا، بصفة تمكن من تقييم مالي مدقق للمزايا الضريبية الممنوحة لهم.

تتمثل النفقة الجبائية، قبل كل شيء، في تدابير ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي، متخذة من طرف الدولة لتشجيع الاستثمار وترقية الاقتصاد الوطني، ومناطق أو فئات اجتماعية، من خلال التخلي طوعا عن تحصيل جزء من هذه المداخل الجبائية، بالفعل ومع الأخذ بعين الاعتبار بتوصيات مجلس الأمة الموقر، سيتم بذل مجهودات خاصة لضمان الفعالية المطلوبة لهذه النفقة، لاسيما من خلال تقييم أثرها على الاقتصاد الوطني.

بالنسبة لموضوع مكافحة الغش والتهرب في المجال الجبائي، فإن الإدارة الجبائية تقوم باستمرار بالإجراءات المعمول بها للتأقلم مع الأوضاع الجديدة، من حيث التحايل على التشريعات والتنظيمات المعمول بها في مجال الجبائية، ومن المعروف أن مصدر التهرب الجبائي يركز على استعمال وسائل متجددة ومتطورة.

وفي كل الحالات، تشكل تدابير مكافحة الغش والتهرب الجبائيين أولوية بالنسبة للسلطات العمومية وهكذا، فمن ضمن التدابير المتخذة من طرف الإدارة الجبائية في هذا

مليار دينار في 2008، إلى 3334 مليار دينار في 2016، أي بنمو يقارب 184٪ في مدة تسع سنوات، مما أدى إلى انتقال الحصة الممثلة للجبائية العادية ضمن الجبائية الإجمالية من 41٪ إلى أكثر من 66٪.

فيما يخص بواقي التحصيل؛ كما سبق لي وأن تطرقت إلى الموضوع في الردود السابقة، فإن الأمر يتعلق في معظم الحالات بالغرامات القضائية. وفي كل الحالات، فإن العملية المباشرة لتحصيل الدين الجبائي، غالبا ما تكون محل تعليق في حالة إجرائها ضد المعنيين بالضريبة، المستفيدين من وقف قانوني لتنفيذ الدفع، وذلك إلى غاية صدور القرار النهائي للإدارة، إلا أنه مع الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات المصاغة من قبل مجلس المحاسبة لتحسين التحصيل، قامت وزارة المالية باتخاذ عدة إجراءات لتخفيض حجم بواقي التحصيل، لذلك تحرص الإدارة الجبائية، قبل كل شيء، على تجنب تراكم جديد لبواقي التحصيل، كما تلجأ إلى جانب ذلك إلى كل الوسائل التي تساهم في تقليص مخزون الديون المتراكمة، من ناحية أخرى، تم اتخاذ إجراءات إضافية لتخفيض مبلغ بواقي التحصيل، إذ بموجب قانوني المالية لسنتي 2012 - 2013، وبهدف انضمام المكلف بالضريبة في الجهاز التنظيمي، تم منح تسهيلات في المجال ووضع إجراء يسمح للمكلف بالضريبة بتسوية كل نزاع جبائي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

إن عملية تحصيل إيرادات الميزانية تخرج منهجيا إلى التعرض لما جاء في بعض التدخلات، سواء خلال مناقشة نص قانون المالية لسنة 2019، أو بمناسبة مناقشة مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2016، أي ما يتعلق بموضوع المنظومة الرقابية في مجال صرف المال العام. فمن أجل تحقيق أكثر فعالية وشفافية في هذا الشأن، عمدت السلطات العمومية إلى وضع جملة من التدابير والآليات التي تكفل تعزيز دور الأجهزة الرقابية، منها مصالح المراقبة المالية التي تعتبر الأداة الأساسية والعملية في الحرص على حسن استعمال المال العام، نظرا لأهميتها في المسار الرقابي الخاص بالنفقات العمومية وهي تكتسي طابعا قبليا وقائيا واستشاريا، علما أن هذه المصالح الرقابية متواجدة في الهيئات والإدارات العمومية؛ ولهذا الاعتبار فقد تم توسيع تطبيقها على باقي

- إن تنفيذ الإصلاحات الجارية، وفقا لأحكام القانون العضوي، المتضمن قوانين المالية، المصادق عليه مؤخرا من طرف البرلمان، سيسمح بوضع حد للكثير من النقائص الواردة في تقرير مجلس المحاسبة والتي تتمحور أساسا حول النقائص المسجلة من حيث تقييم ومتابعة تسيير الإيرادات والنفقات.

- نقص التحكم في التقديرات.
- الانضباط في احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- متابعة تقييم الإيرادات والنفقات.
- بطء تنفيذ الإيرادات والنفقات.
بالفعل، يستهدف الإصلاح الميزاني الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج والأهداف، وهو ما سيتيح تحسين الحوكمة التي تعد من أولويات الحكومة، كما سيتيح وضع هذه الإصلاحات حيز التنفيذ، وتحقيق جملة أهداف تتمثل، لاسيما في:

- تحسين أداء مصالح الدولة؛
- تحسين ضبط الوضعية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تحسين وتسهيل خدمات تجاه المتدخلين في مسارات الإيرادات والنفقات العمومية، إلى جانب تحديد دقيق لمهام ومسؤوليات هؤلاء المتدخلين.
إن تنفيذ هذه الإصلاحات، من شأنه تجديد سلسلة الرقابة وتنفيذ الإيرادات والنفقات، ووضع نظام حديث وعصري ومندمج لمعالجة المعلومات المالية.
وتقوم حاليا مصالح وزارة المالية بأعمال تصب في عصرنة الإدارة المالية، وهي تشكل أولوية ضمن جملة النشاطات والمهام التي يضطلع بها القطاع، وأهم المحاور في هذا المجال:
- عصرنة الإدارة الجبائية، لاسيما من خلال وضع نظام مندمج للتصحيح الجبائي ودفع المستحقات الجبائية، مع العلم أن هذا النظام يطبق في بعض المراكز الولائية للضرائب وفي آخر هذه السنة في مديريات كبريات المؤسسات.
- الشروع بالنسبة للجمارك الجزائرية في إنجاز نظام معلومات متكامل، بمساهمة الخبرة الكورية الجنوبية. وستتم أولى تطبيقات هذا النظام خلال سنة 2019، مع الذكر أنه تم إبرام الصفقة في هذه الصبغة.
- عصرنة هياكل أملاك الدولة والحفظ العقاري، بحيث تم تحقيق تطور ملموس من حيث رقمنة الوثائق المعمول بها في هاتين الهيئتين.

الصدد، يشار إلى القيام بتحديد التوجهات الاستراتيجية للرقابة الجبائية، بموجب تعليمة صادرة في سنة 2012، تخص إمكانية تأقلم الإدارة، بالنظر إلى تصرفات دافعي الضريبة وذلك:

- بإدخال وظيفة تسيير المخاطر ضمن مسار إعداد برامج الرقابة الجبائية؛
- مضاعفة عدد المراقبين الجبائيين وإعادة توجيه الرقابة على البيانات على مستوى المصالح؛
- تكثيف التدخلات بإدخال إجراءات جديدة، مثل الرقابة الفجائية، متابعة الملفات ذات الأهمية القصوى أو ذات المخاطر؛
- الزيادة في الفواتير من قبل المستوردين، أصحاب الامتيازات... إلخ.

ومن جهة أخرى، تم تدعيم التعاون القطاعي المشترك بين المصالح الجبائية والمصالح الأخرى المكلفة بمكافحة الغش، من خلال تبادلات، لاسيما مع الجمارك والمركز الوطني للسجل التجاري، والمصالح المكلفة بمحاربة تبييض الأموال، وكذا بنك الجزائر.

غير أن الأمر يقتضي إدخال إجراءات إضافية كتعميم استعمال وسائل الدفع الحديثة وفرض الفوترة في التعاملات التجارية، وبطبيعة الحال وضع نظام معلوماتي حديث ومتكامل.

فيما يخص عدد مناصب العمل الشاغرة:
إن عدد مناصب العمل الشاغرة المقدر في تقرير مجلس المحاسبة بـ 378551 منصبا، يعكس وضعية تجد تفسيراً لها، لاسيما من حيث:

- نقص المترشحين في التخصصات التي تسجل عجزا.
- شغور مناصب الميزانية الناتجة عن الذهاب النهائي إثر التقاعد أو الوفاة أو الاستقالة أو عند الذهاب المؤقت مثل الإحالة على الاستيداع أو الانتداب الذي يكون خلال سنة.

- تخصيص المناصب لفائدة الموظفين الذين تمت ترقيتهم والمعنيين بالتكوين المسبق قبل ترسيمهم في منصب الاستقبال.
- طول آجال المصادقة على مخطط تسيير الموارد البشرية وإجراءات التنفيذ المتعلقة بها، التي تؤدي حتما إلى مناصب شاغرة في نهاية المطاف.

فيما يخص الإصلاحات المعتمدة وعصرنة الإدارة:

- ربط شبكة الخزينة العمومية بفروعها عبر كامل التراب الوطني بنظام الدفع الشامل.
السيد الرئيس،

السيدات، والسادة الأعضاء،
خلاصة القول في الأخير، أن نتائج المحاسبة لتنفيذ مشروع قانون المالية لسنة 2016 لم تثر أي اعتراض من قبل مجلس المحاسبة، مما يتسنى لكم الاطلاع على ذلك، من خلال التقرير؛ وهذا بالرغم من تسجيل بعض النقائص التي هي - في الحقيقة - نقائص في معظم الأحيان ذات طابع إداري أو إجرائي وليست نقائص محاسبية.

هذه إذن جملة من النقاط، أردت التعرض إليها للإجابة على تدخلات أعضاء مجلس الأمة، انصبت على عدة جوانب تخص تنفيذ الميزانية العامة بالنسبة للسنة المعنية وغيرها من السنوات، بالإضافة إلى انشغالات أخرى، تستدعي الإجابة عنها بلا شك؛ فضلا عما سبق ذكره، التطرق إلى كل الجهود والنشاطات والأعمال التي تبذلها الحكومة لتجسيد الأهداف والبرامج التنموية المسطرة، في إطار تنفيذ البرامج المبادر بها من طرف فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، خدمة لشعبنا الكريم ووطننا المفقدي.

أشكر لكم كرم الإصغاء وطيب المتابعة؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية؛ بعد سماعنا لمختلف التدخلات وردود السيد الوزير، بالنسبة لمشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2016، فإنه بموجب المادة 80 من النظام الداخلي، لا تلزمنا بوضع تقرير تكميلي في الموضوع، ولهذا سوف ننقل مباشرة إلى تحديد الموقف من مشروع القانون المعروض علينا ولكن قبل ذلك هناك بعض المعطيات الخاصة بالجلسة:

- عدد الحضور: 62 عضوا.
- عدد التوكيلات: 43 توكيلا.
- المجموع: 105.
- النصاب المطلوب: 54 صوتا.
- وعليه، أعرض عليكم مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016 للتصويت عليه بكامله:
- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
التوكيلات:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
قد لاحظتم جميعا أن الأيدي الراضية أو الممتنعة لمشروع القانون لم ترفع؛ وبذلك نعتبر بأن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، قد صادقوا على مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016، شكرا للجميع، هنيئا للقطاع؛ أسأل السيد وزير المالية هل يريد أخذ الكلمة؟

السيد وزير المالية: شكرا سيدي الرئيس.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
زميلي، السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وأعضاؤها المحترمون،
السيدات، والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله.

لقد سمحت المناقشة المثمرة لمشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2016، التي كان لي منذ قليل الشرف في تقديم عناصر الرد المتعلقة بها، بتوضيح الصورة فيما يتعلق بتفاصيل تسيير الإنفاق العمومي بالنسبة للسنة المعنية، لاسيما التكفل باحتياجات المواطنين وتنفيذ البرامج العمومية وترقية قطاعات اقتصادنا الوطني، المسطرة في برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، والمكرسة، لاسيما من خلال أحكام قوانين المالية بموافقة غرفتي البرلمان. ويتعين هنا التأكيد مجددا على أن الحكومة، إضافة إلى الجهود المبذولة في الميدان، تولي العناية والاهتمام اللازمين للتكفل التدريجي بملاحظات وتوصيات لجنة شؤون الاقتصادية والمالية ومجلس المحاسبة، كل قطاع فيما يخصه، لتدارك النقائص المسجلة في المجالات المختلفة التي تم التعرض إليها؛ ولعل أعضاء البرلمان يلمسون سنة تلو أخرى تحسنا فعليا في تسيير النفقة العمومية، وتكفلا أفضل بالنقائص المذكورة.

التي تستدعي منا الوقوف بحكمة ورشادة، والسير قدما لمواصلة تجسيد أهداف التنمية والارتقاء بالاقتصاد الوطني. أشكركم جميعا؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس اللجنة المختصة؛ شكرا للسادة أعضاء المجلس كافة وخاصة الذين شاركوا في إثراء نقاش الجلسة؛ هنيئا للقطاع، أتمنى التوفيق للجميع، وتستأنف أشغال مجلسنا يوم الخميس على الساعة العاشرة صباحا، وستخصص الجلسة لطرح الأسئلة الشفوية المقدمة من قبل الزميلات والزملاء أعضاء المجلس. شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثانية عشرة
بعد منتصف النهار

أنا شاكر لكم، سيدي الرئيس، وللجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على الدور الهام في تقييم تسيير النفقات العمومية، وشكري موصول إلى السيدات، والسادة، أعضاء المجلس، ممنا لهم بمناسبة المصادقة على النص الجديد، وأدعو المولى عز وجل أن يسدد خطي الجميع، ويوفقنا لخدمة الوطن والمواطن؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية؛ أسأل الآن السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد رئيس اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة إيطارات وزارة المالية، ووزارة العلاقات مع البرلمان، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. بداية، أقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة أعضاء المجلس على تصويتهم على مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2016، والشكر موصول للسيد معالي وزير المالية على تقديمه مشروع قانون تسوية الميزانية للسنة المالية 2016؛ إذ يمكن القول بأن هذا القانون، من خلال العرض المقدم، يتسم بالإيجابية، من حيث ما تم اعتماده من تدابير رامية إلى مواجهة الظرف المالي، من خلال التحكم في النفقات وترشيدها.

إن الاعتماد المتفتح على المؤشرات الواقعية، لتسطير الميزانية وتبني المقاربة بالنتائج في تقييم تنفيذها، من شأنه أن يرتقي بالفعالية السياسية المالية، ولاسيما في ظرف تعرف فيه الموارد تضائلا بسبب تقلص المداخيل البترولية.

إن مشروع قانون تسوية الميزانية، بما يجليه من استعمال للاعتمادات المالية المقررة، وتقديم الحسابات والنتائج لقانون المالية، يجسد منوالا لتكريس مبدأ رقابة السلطة التشريعية والتنفيذية، فضلا عن ذلك، فإن ما نستخلصه من تسوية الميزانية في إطارها العام يفيدنا في التعرف على كل تدبير إيجابي، وجب منا تعزيزه، كما يتيح لنا تشخيص التحديات

محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة
المنعقدة يوم الخميس 11 ربيع الثاني 1440
الموافق 20 ديسمبر 2018

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛
- السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة

والدقيقة الثالثة عشرة صباحا

أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويا التالي
نصّه:

تعيش الكرة الجزائرية اليوم أزمة تقنية واقتصادية أثرت كثيرا على مستواها ونتائجها، بعدما كانت بالأمس القريب مفخرة، ليس للشباب فقط، بل للشعب الجزائري بأسره؛ بل إن أزمة الكرة الجزائرية لم تتوقف عند النخبة فقط، بل ضربت الأندية أيضا، والتي أصبحت تعاني بدورها نقصا في الهياكل والملاعب، بدليل أن الكثير منها لا تدري أين تلعب مبارياتها ولا حتى أين ستتدرب، إضافة للتأخر المسجل في مجال العمل القاعدي والتكوين مقارنة بالبلدان الأخرى. يحدث هذا في ظل التدني الرهيب لمستوى الرياضة الأكثر شعبية، وانتشار مظاهر كانت إلى عهد قريب غريبة عن ملاعبنا مثل العنف، وتدني مستوى التحكيم، وغياب تام للتكوين القاعدي.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة سماع جملة من الأسئلة التي تقدم بها السادة أعضاء المجلس وسماع ردود السيدة والسادة الوزراء مسؤولي القطاعات المعنية؛ ومن دون إطالة نشرع في جلستنا؛ وأحيل الكلمة إلى السيد محمد زوبيري، الذي سوف يقدم - نيابة عن السيد بن عومر برحال - سؤاله الشفوي، الكلمة لك.

السيد محمد زوبيري (نيابة عن السيد بن عومر برحال): شكرا للسيد الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السيدة والسادة الوزراء المحترمون، السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان، زميلاتي، زملائي،

وكرة القدم على الخصوص، وما جاء فيها أن كرة القدم تعيش أزمة أخلاقية، تقنية واقتصادية، مع التدني الرهيب لمستوى الرياضة الأكثر شعبية؛ أما الاحتراف فقد عرف هو الآخر بداية خاطئة، وعدم الجاهزية للدخول في هذا النظام، وخلاصتها أن صورة الرياضة الأكثر شعبية في بلادنا قائمة، وأن قطارها قد خرج عن سكه.

عطفًا على ما ورد في مستهل نص السؤال هناك ما يؤخذ منه، وما يرد، وما نشاطه، وما نختلف معه بدرجات متفاوتة، إلا أننا استقبلنا هذه الانتقادات بكل روح رياضية، ذلك أننا على قناعة بأن هدفنا واحد ومشترك، نعمل على تحقيقه جميعًا، كل من موقعه، وهو النهوض بالرياضة ببلادنا، وخدمة الجزائر.

أيها السادة، أيها السادة،

يروق لي في المستهل أن أشير إلى أن حضارة الشعوب أصبحت تقاس بنتائجها الرياضية، وحركية طاقاتها الشبانية، بل أضحت نمط عيش وتعبير عن ثقافة، وتعكس مستوى الرقي، كما تعد وسيلة فعالة في إحلال السلام بين الشعوب؛ في هذا السياق يكون من المفيد التذكير بأن التأسيس لبناء السياسة الوطنية للشباب والرياضة لدى السلطات العمومية وفق رؤية واضحة المعالم، لم تكن وليدة الساعة، بل تبلورت فكرتها مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية، وهو ما يدل دلالة قطعية على العناية التي يحظى بها هذا القطاع الحساس، والتي أثمرت نتائج هائلة، وبلغت أوجها خلال العقود الماضية، كما حظي القطاع الذي أشرف عليه بالأولوية، لاسيما في ظل حكمة فخامة السيد رئيس الجمهورية، الذي يولي الشباب اهتماما خاصا، ومتابعة دائمة، على مدار حكمه الراشد، وتجسد ذلك في برنامج الرئاسي من خلال مخطط الحكومة بإدراج ترقية الشباب كهدف أسمى، مع ضمان المساواة في الممارسة الرياضية وفي قرارات الدولة مواصلة مجهوداتها في تشييد المنشآت الرياضية الكبرى، وإنشاء البنى التحتية الكبرى، الموجهة للرياضة التنافسية، وبما ينسجم مع هذا الاتجاه، قامت السلطات العمومية بمجهودات جبارة، قصد تزويد مختلف المناطق والبلديات والمنشآت الرياضية الضرورية، التي تستقبل أكثر من مليون رياضي مرخص والعمل على ترقية المنافسة والممارسة الرياضية، في الوسط التربوي والرياضي، مع التأكيد على استفادة رياضة النخبة من

السيد الوزير،

ربما يمكننا القول إننا بدأنا الاحتراف بشكل خاطئ، لأننا لم نكن جاهزين تماما لدخول هذا النظام، بدليل أن أغلب الأندية لم تحترم دفتر الشروط على غرار ضرورة توفيرها على مركز تكوين وملعب وشبه ذلك، فضلا عن الأزمات المالية المتجددة التي تعاني منها هذه الأندية والتي تعيق تطويرها ونجاحها.

أمام هذا التصور القائم لواقع الرياضة الأكثر شعبية في البلاد، ما هي الخطوة التي يمكن لمصالح وزارة الشباب والرياضة اتخاذها، ورفع العوائق التي تعترض طريق تطوير هذه الرياضة والنهوض بها؟ وتفضلوا، معالي الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زوييري؛ الكلمة الآن للسيد وزير الشباب والرياضة.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛ سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الحضور الكرام، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني ويطيب لي أن أقف أمام مجلسكم الموقر، لأرد على السؤال الشفوي الذي تفضل به السيد بن عومر برحال، عضو مجلس الأمة، شاكرًا له اهتمامه بقطاع الشباب والرياضة، كما أشكر السيد محمد زوييري على تمثيل السيد بن عومر برحال وإعطائنا الفرصة أيضا للتطرق إلى إحدى الإشكاليات الخاصة بقطاع الشباب والرياضة.

السؤال الذي يتمحور حول الخطوات التي يمكن اتخاذها لإعادة قطاع الرياضة في سكه، ورفع العوائق التي تعترض طريق تطوير هذه الرياضة، والنهوض بها.

قبل التطرق إلى الإجابة على الانشغالات المطروحة أمامنا، أود أن أبدي بعض الملاحظات، حول المقدمة التي تم التمهيد بها إلى هذا السؤال الشفوي، والتي تضمنت جملة من الأحكام، تتعلق بالرياضة الجزائرية على العموم،

التي وددت التطرق إليها فيما يخص هذا السؤال شاكرا لكم هذه العناية التي تولونها لهذا القطاع؛ شكرا مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود إلى السيد محمد زوييري، إن كان يريد استعمال حقه في الرد أو في التعقيب على مضمون الأجوبة، التي تقدم بها السيد الوزير؟.. السيد زوييري ليس لديه ما يضيف، وبذلك نكون قد أعطينا الموضوع الأهمية التي يستحقها؛ نبقي في نفس القطاع والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري وسؤاله الشفوي.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم. السيد الفاضل معالي رئيس مجلس الأمة، السيدة الفاضلة، والسادة الأفاضل معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام، الجمع الكريم، السلام عليكم.

سؤالي الشفوي موجه إلى معالي وزير الشبيبة والرياضة؛ يتعلق الأمر بحقوق البث التلفزيوني.

نلاحظ منذ عدة سنوات زيادة كبيرة في تكلفة حقوق البث التلفزيوني للأحداث الرياضية، هذه الوضعية تضر بغالبية مواطنينا الذين يعشقون الرياضة وخاصة كرة القدم، ولكن لا يمكنهم مضاعفة الاشتراكات في القنوات التلفزيونية مدفوعة الثمن؛ وهكذا القناة المعروفة عالميا مدفوعة الثمن "بين سبورت" تشتري في معظم المناسبات من الاتحاديات القارية والدولية الحقوق الكاملة، مع البث الحصري في غالبية المباريات.

هل على الدولة الجزائرية أن تدفع في كل مرة المبلغ الهائل المطلوب لبث مباريات الفريق الوطني أو ترفض القيام بذلك وحرمان ملايين الجزائريين من مشاهدة مباريات منتخبهم الوطني؟

في العديد من الدول وخاصة في أوروبا، يتم بث - بشكل تلقائي من قناة محلية - الأحداث الرياضية الكبرى، مثل كأس العالم لكرة القدم، والأحداث الرياضية الرئيسية في

الدعم المالي والمادي، وهو ما يبرز بشكل واضح وجلي مدى ضخامة الإنجازات والمكتسبات والمنشآت الرياضية التي تم تحقيقها خلال عقود من الزمن، وهي واضحة للعيان، وهذا راجع بما رافقه التمثيل المشرف الذي أبان عن نتائج حسنة حظيت به بلادنا.

كما تحسنت النتائج التي حققها الرياضيون في مختلف الرياضات الفردية والجماعية، على سبيل المثال على مدار هذه السنة تم الحصول على 583 ميدالية، منها 220 ذهبية، و184 فضية، و197 برونزية.

لا يفوتني أن أذكر بالنتائج التي حققتها بلادنا باحتضان الألعاب الإفريقية الثالثة للشباب، شهر جويلية، حيث احتلت المرتبة الثانية، وحصدت 226 ميدالية، منها 71 ذهبية، كما حققت في الألعاب الأولمبية للشباب بالأرجنتين "بوينوس آيرس" 5 ميداليات فضية، وهذا حدث لا سابق له في تاريخ الرياضة، هذا معناه أيضا أن الموجود، والسياسة التي انتهجت في إطار تطوير الرياضة والمرافقة، كانت مبرمجة من خلال أسس صحيحة وموجهة مباشرة إلى التكوين والاستثمار في الإنسان، والاستثمار في الشباب، بعدما تم في خلال السنوات الماضية، إنجاز 13 مركزا للتكوين على مستوى التراب الوطني، هذا الاستثمار اليوم حان الوقت كي نوجهه، بعد انتقاء المواهب، وتوجيههم والعناية بهم على مستوى مراكز التكوين، من أجل الحصول في المدى القريب على مرافقة هذا الشباب، لأن اليوم يوجد هناك مواهب، والدليل أن الحصول على 5 ميداليات فضية في الألعاب الأولمبية معناه أن هناك مرتبة ثانية على المستوى العالمي، وإذا كانت هناك مرافقة واستثمار بعد انتقاء المواهب في مراكز التكوين دون شك، ستكون فيه نتائج إيجابية على المستوى الوطني، إن شاء الله.

صحيح أن هناك مشاكل، وأن هناك نقائص، لكن اليوم حان الوقت كي نستثمر في مواردنا البشرية، وعلى هذا الأساس وبداية من شهر جانفي، إن شاء الله، سنقوم بتنظيم ملتقى وطني مع كل الفاعلين (Les états généraux du sport) الخاص بوضعية القطاع، ووضعية الرياضة على مستوى التراب الوطني، وتكون عندنا الشجاعة أيضا للتطرق إلى السليبات وأيضا نتكلم عن كيفية وضع الرياضة على مستوى التراب وأيضا، كيف نتصور أن تكون الرياضة على المدى المتوسط، والمدى البعيد؛ تكلم هي بعض الأجوبة

يطيب لي ويشرفني من على هذا المنبر لمجلسكم الموقر، أن أعرض أمامكم عناصر الإجابة على السؤال الشفوي الذي تقدم به الأستاذ الدكتور محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، الذي يتمحور حول الإجراءات التي بإمكان وزارة الشباب والرياضة اتخاذها لتمكين الجزائريين من متابعة أداء فرقهم الوطنية خارج الوطن على القناة الأرضية الجزائرية، في الأحداث الرياضية الكبرى، لا سيما في البطولة الإفريقية للأمم، المقبلة، من أجل عدم حرمان الملايين من الجزائريين من متابعة فريقهم الوطني لكرة القدم.

نباشر الإجابة على هذا السؤال المتعلق بالبث التلفزيوني لمختلف المنافسات الرياضية، خاصة منها القارية والدولية، هذا الموضوع الذي يكتسي أهمية بالغة لدى مختلف الدول، ويشكل حدث الساعة في الأوساط الإعلامية الرياضية.

إن دور وأهمية الرياضة ومكانتها، سواء أكانت فردية أم جماعية، في مختلف الاختصاصات، يعبر عن مدى التأثير الإيجابي، على مستوى دمج الشباب وتأطيرهم ضمن محيط منظم وسليم، وتعتبر كرة القدم الرياضة الأكثر شعبية في هذا المجال، وهي الفضاء الأوسع الذي يجمع الشعوب؛ إن الجزائر ليست بمنأى عن هذا الاتجاه، حيث تشكل الكرة المستديرة ببلادنا، التي تبلغ نسبة الشباب بها 70٪ من الساكنة، وهي تعد الرياضة المفضلة بلا منازع، والأكثر شعبية، وهو ما يقودنا للحديث عن إشكالية حقوق البث، التي لا تزال تتصدر اهتمام قطاع الإعلام ببلادنا. أيتها السيدات، أيها السادة،

بهذه المناسبة، يكون من المفيد أن نحيط بالعناصر المكونة لإشكالية البث التلفزيوني للمباريات والمنافسات والأحداث الرياضية الدولية، والتي تخص أساسا الشركات المالكة لحقوق البث، التي تتصرف بشكل غير مفهوم، وهو ما يعقد الأمور، وقد لمسنا ذلك خلال مباريات كأس إفريقيا لكرة القدم، التي شارك بها المنتخب الجزائري، أين تعذر على المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، نقل المباريات وأصدرت بيانا أعلنت فيه أسباب عدم تمكنها من نقل المباريات، والتي ترجع إلى مبالغ باهظة خارقة لكل الضوابط، وهو ما يحرم ملايين المشاهدين الجزائريين من متابعة منتخبهم الوطني في أهم المنافسات الرياضية الكبرى، التي يجريها

الأولمبياد، وأيضا مباريات المنتخب الوطني لكرة القدم. ولذلك فإن التشريع الأوروبي والوطني لدول أوروبا ينص على وجه الخصوص على أنه المادة 20 مكرر من القانون الأوروبي، والمراسيم للدول الأوروبية، وبعد ترجمة المادة: «لا يمكن بث الأحداث ذات الأهمية الكبرى بشكل حصري وبطريقة تؤدي إلى حرمان جزء كبير من الجمهور من إمكانية متابعتها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق خدمة تلفزيونية مفتوحة».

الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم تستغل الفراغ القانوني في إفريقيا لفرض الدفع لحقوق البث التلفزيوني. وهكذا، فإن العديد من الدول الإفريقية، بما فيها الجزائر، هي ضحايا هذا الإبتزاز الإعلامي، وإذا يقرر رؤساء مختلف الاتحادات الوطنية لكرة القدم التوحد للدفاع عن مصالحهم المشتركة، يمكنهم أن يشكلوا قوة للدفاع عن هذا المبدأ في الجمعيات العامة للكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم.

سؤالي - معالي الوزير - هو كالاتي:

ما هي الإجراءات التي بإمكان وزارة الشباب والرياضة اتخاذها لتمكين الجزائريين متابعة فرقهم الوطنية خارج الوطن على القناة الأرضية الجزائرية في الأحداث الرياضية الكبرى، لا سيما في البطولة الإفريقية للأمم المقبلة، من أجل عدم حرمان الملايين من الجزائريين لمتابعة فريقهم الوطني لكرة القدم؟

تقبلوا مني، سيدي معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ والكلمة الآن للسيد وزير الشباب والرياضة.

السيد وزير الشباب والرياضة: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة الأعضاء،

الحضور الكرام.

أظن أن هذا السؤال كان من الأجدر أن يوجه إلى صديقي، وزير الثقافة ووزير الاتصال، من الأحسن والأخص، ولكن سأحاول الإجابة على هذا السؤال،

خارج الوطن، منذ ذلك الوقت لم تتوان المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري من مواصلة جهودها للبحث عن حلول تمكن المشاهدين الجزائريين من متابعة الأحداث الرياضية الكبرى، في جو من الارتياح والهدوء؛ للإشارة هنا أن شبكة قنوات «بين سبور» هي الناقل الحصري في المنطقة العربية لمختلف المنافسات والمباريات، كما أبرم الاتحاد الإفريقي لكرة القدم عقدا مع شركة (La Gadar Sport) الفرنسية، يمتد إلى غاية عام 2028، يعطيها حق الاستغلال، كما يهتم المسابقات الكروية التي ينظمها الاتحاد، وتعد مؤسسة «بين سبور» القطرية المساهم الأول في الشركة الفرنسية.

أيتها السيدات، أيها السادة، في نفس السياق قدمت الجزائر، عرضا حول علاقة إفريقيا مع الهيئات الدولية، خلال أشغال الدورة الثالثة للجنة الاتحاد الإفريقي التقنية المتخصصة للشباب والثقافة والرياضة، التي تشرفت برئاستها، والمنعقدة أيام 21، 25 أكتوبر 2018، بقصر الأمم نادي الصنوبر، حيث جاء في نتائج الجلسة المخصصة للرياضة في البند 73، لدى تقديم العرض الذي بادرت به الجزائر، وكان من نقاطه الهامة، حث الدول الإفريقية الأعضاء على التعاون وتقديم العروض للمشاركة في استضافة الأحداث الدولية الإفريقية، وأن يكون لإفريقيا مواقف موحدة بشأن المسائل الرياضية الدولية.

كما تدعم ببند آخر يتمثل في تعزيز استراتيجية التسويق والرعاية بغية تحسين الاستخدام الفعال للموارد، وأملنا أن تجد إشكالية البث التلفزيوني حلا لها في ضمن هذا الإطار الإفريقي. إننا سنعمل كل ما في وسعنا بالتنسيق مع وزارة الاتصال لتمكين الجمهور الجزائري من متابعة مباريات المنتخب الوطني الجزائري التي يجريها خارج الوطن.

في ختام كلمتي هذه، أجدد شكري للسيد الرئيس المحترم، وكذا عضو مجلس الأمة، الدكتور محمد الطيب العسكري، على اهتمامه بالقطاع، كما نؤكد حرصنا على بقاء أبواب الوزارة مفتوحة للرد على كل انشغالات السادة أعضاء مجلس الأمة، والسيدات.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد الطيب العسكري، هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة

لك.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا للسيد الرئيس؛ أشكركم معالي الوزير، على كل هذه المعطيات، وأظن أن هناك شطرين من الإجابة والاقتراحات لحل هذا الإشكال.

1 - على مستوى الكنفدرالية الإفريقية لكرة القدم، بالتنسيق مع الاتحاديات الوطنية لكرة القدم، أظن أن هناك إمكانية وهذا بغض النظر عن وزارة الاتصال، ولكن بالاشتراك مع وزارة الاتصال، أنا أشرت إلى أن هناك فراغا قانونيا على مستوى الاتحاد الإفريقي، وعلى مستوى القارة الإفريقية، لماذا وجد الاتحاد الأوروبي الحل لعدم دفع المبالغ للمشاهدة على مستوى قناة مفتوحة لمباريات فرقهم الوطنية؟ ونفس الحل لم نجده على مستوى الاتحاد الإفريقي؟

أظن أن التحضير لقمة من القمم، قمة إفريقيا مثلا أين هناك مؤتمر لرؤساء الدول الإفريقية، يعني بإمكانهم مع إقتراح اللجنة التقنية المختصة (C.P.S)، المكون من طرف كافة وزراء الشبيبة والرياضة على مستوى إفريقيا، أن يتخذوا أمرا، لأن الكنفدرالية الإفريقية لكرة القدم تنتمي إلى إفريقيا، وربما بالإمكان أن تخضع إلى قرار، يعني يأتي من طرف رؤساء الدول، لأن هناك اجتماعا لرؤساء الدول على مستوى الاتحاد الإفريقي، وعلى الدول أن تضع على مستوى البرلمان مثلا قانونا يصادق عليه البرلمان، وبهذا الأساس نجد الحل الأساسي مثل الاتحاد الأوروبي، ونقول إن القناة الأرضية الجزائرية بإمكانها بث كل المباريات للفرق الوطنية، وهذا هو الحل الذي أراه الآن، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ السيد الوزير؟

السيد الوزير: شكرا مرة أخرى على هاته العناية، الإشكالية المطروحة، واليوم نحن في اقتصاد السوق، هناك عرض وطلب، المنتج وسعره، والمنافسة شرسة، لأن الكل يحاول أن يكون له بث تلفزيوني مباشر، لأن هناك في المضمون استثمار في هذا المجال، نحن ما يهمنا اليوم أن العمل متواصل دون شك، هذه الإشكالية يعني هناك

الوطنيين رقم 14 و23، اللذين يربطانها بالجزائر العاصمة ووهران، مما شكل ضغطا كبيرا عليهما وكان بالضرورة التداعي والاهتراء، الأمر الذي دفع المواطنين بإجماع أن يوجهوا أصابع الاتهام إلى نواب الشعب بأنهم لم يقدموا شيئا ذا بال لولايتهم وتحميلنا عبء هذا المشكل، وهو الأمر الذي أثار حفيظتنا.

معالي الوزير؛

من هذا المنبر الموقر، ها أنا أحمل سؤال سكان ولاية تيارت، وما جاورها حول المحول الذي يربط تيارت بالطريق السيار شرق - غرب، مروراً بولاية غليزان، على الرغم من الوعود السابقة التي تلقيناها من لدن مسؤولي الدولة في هذا الشأن، إلا أن دار لقمان ما زالت على حالها، مع العلم أن إنجاز هذا الوعد سوف يمنح ولاية تيارت رثة جديدة للتنفس.

معالي الوزير،

هل هناك أفق ووعد لإنجاز هذا المشروع الذي يعلق عليه المواطنون آمالا كبيرة؟ راجيا أن يتحقق من جانبكم وتحت رعايتكم، ونحن على ثقة كبيرة في كفاءتكم وإخلاصكم. تقبلوا - معالي الوزير - أسمى آيات العرفان والتقدير، وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد، رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات، والسادة أعضاء المجلس الأفاضل، السيدة والسادة الوزراء، أسرة الإعلام، السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تفضلتم - السيد أحمد بوزيان - بطرح انشغال يتعلق بربط ولاية تيارت بالطريق السيار شرق - غرب، على مستوى ولاية غليزان؛ وقبل أن نوافيكم بعناصر الإجابة المتعلقة بهذا الانشغال تحديدا، نستسمحكم في البداية أن أعطيكم إجابة بصفة مختصرة جدا قبل أن أفصل، بأن هذا

عناية خاصة بها حتى من قبل وزارة الاتصال لمرافقة كل محبي هاته الرياضة، الأكثر شعبية، حتى يكون - إن شاء الله - تواصل وبث مباشر لكل المقابلات التي تهم المنتخب الوطني الجزائري، وهذا ليس فيه أي إشكال، العمل أيضا الدائم، الذي يبقى دائما على حقوق البث وعلاقتنا مع دول إفريقيا، أيضا الإشكالية مطروحة والعمل على الملف مفتوح ومتواصل، إن شاء الله، تكون فيه نتائج التي تخدم شباب إفريقيا وتخدم أهالي إفريقيا، وبالأخص الشعب الجزائري لتمكينه من متابعة ومرافقة كل ما يخص النخب الوطنية، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى قطاع الأشغال العمومية والنقل والكلمة للسيد أحمد بوزيان.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله جلّ وعلا والصلاة والسلام على المصطفى، وعلى آله وصحبه من اصطفى، أما بعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدة، والسادة أصحاب المعالي، أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي الأكارم، الحضور الكرام، أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

دون الرجوع إلى الحثيات، سأمر مباشرة إلى السؤال؛ وسؤالي الشفوي موجه إلى معالي وزير الأشغال العمومية والنقل المحترم، ويتمحور نصه كالآتي:

مما لا شك فيه ولا ينكره إلا جاحد، أن الدولة الجزائرية، تكفلت وتتكفل دوماً بانشغالات مواطنيها على مستويات متعددة، وهو ما لا يختلف فيه إثنان صديقا كان أم عدواً، ومن بين القطاعات التي أخذت حيزا كبيرا من اهتمام الدولة قطاع الأشغال العمومية، ومن ضمنه تحديدا شق الطرق التي تربط الشمال بالجنوب، والشرق بالغرب، والقرى بالمدن، والحوضر بالأرياف، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، إلا أن ثمة بعض الجهات التي يراها المواطنون أجدر بالاستدراك، أذكر على سبيل المثال ولاية تيارت، التي تتقاطع فيها خمسة طرق وطنية، وذلك لاتساع حدودها ومساحتها، مما جعل الضغط كثيرا على الطريقين

مقاطعته، لكن وفي انتظار ذلك يسعى القطاع إلى تدعيم الطريق الوطني رقم 23، وإنجاز ازدواجيته، باعتباره أحد أهم المحاور التي تمكن في الوقت الراهن من ربط ولاية تيارت بالطريق السيار شرق - غرب، حيث تتم الأشغال على عدد من مقاطع هذا الطريق.

أمل - السيد العضو المحترم - أنكم قد وجدتم فيما عرضناه عليكم إجابة وافية عن انشغالكم؛ أشكركم مرة أخرى، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛ أسأل السيد أحمد بوزيان إن كان يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد أحمد بوزيان: شكرا معالي الوزير؛ كنت أنتظر هذه الإجابة من معاليكم، ربما يكون تنبئي بالإجابة نظرا للإشكالات التقنية المطروحة، ومع ذلك ها أنا أردف قائلا: إن ما شجعني على التعقيب هو أنكم على رأس هذا القطاع الحساس وهي ثقة يعززها المنجز الفعلي لمساركم، وهي شهادة خاصة في شخصكم الكريم وليست مجاملة مني، إلا أن ما دفعني مرة أخرى للتعقيب هو أن ولاية تيارت لسوء حظها بعيدة عن الطريق السيار من الجهتين، وهو ما قلل الحراك الاقتصادي، والكل يعلم بأن المواصلات هي عصب الاقتصاد، مع علمنا بوجود أولويات يفرضها راهن الأزمة وما تدعوه إليه من تقشف، ومع ذلك سنبقى نلح في هذا الطلب، لأنه لا خيار لنا، باعتباره المنفذ الوحيد لحل إشكالات تترتب عنه.

شكرا لكم معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ أسأل السيد الوزير إذا كان لديه ما يضيفه؟.. السيد الوزير يعتقد بأنه قد وفى السؤال أحقيته؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد بلقاسم قارة، وسؤاله الشفوي الخاص بهذا القطاع.

السيد بلقاسم قارة: بسم الله الرحمن الرحيم؛ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير الأشغال العمومية والنقل،

المشروع يندرج ضمن المخطط التوجيهي للطرق السيارة أفاق سنة 2030، يعني هناك مخطط توجيهي منبثق من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وهذا المخطط التوجيهي يبرمج، في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية، إنجاز 24 طريقا سيارا نافذا (24 Pénétrent Autorouière)، لربط المدن والموانئ الكبرى بالطريق السيار شرق - غرب، يعني 24؛ وكذا الطريق السيار "الهضاب العليا" مستقبلا، وتجري حاليا أشغال إنجاز 13، يعني من 24 التي حددت كهدف، يجري إنجاز حاليا 13؛ فيما توجد مشاريع أخرى قيد الدراسة أو في انتظار تسجيل إنجازها مع تحسن الوضعية المالية للبلاد، ومنها تيارت.

ففيما يتعلق بولاية تيارت وخلافا للعديد من الولايات الأخرى، فإنها ستستفيد من الربط بالطريق السيار شرق - غرب، عبر محورين في آن واحد، المحور الأول، يتمثل في الطريق السيار النافذ الذي سيربطها بالطريق السيار شرق - غرب، على مستوى مدينة خميس مليانة - عين الدفلى، مرورا بولاية تيسمسيلت، والذي يوجد حاليا قيد الدراسة التفصيلية (A.P.D)، وبلغت نسبة تقدمه 90٪، هذا المحور الأول.

المحور الثاني، الذي أشرتم إليه في سؤالكم، سيتمكن من ربط ولاية تيارت بالطريق السيار شرق - غرب، على مستوى ولاية غليزان، وهو يمتد على مسافة 100 كلم؛ 53 كلم بإقليم ولاية تيارت، و47 كلم بإقليم ولاية غليزان، سيعزز هذا الطريق السيار النافذ من مكانة ولاية تيارت، باعتبارها بوابة الجنوب من الجهة الغربية للبلاد، ومن كونها همزة وصل بين الشمال والجنوب، لاسيما مع ربطه مستقبلا بالطريق السيار "الهضاب العليا"، الذي يمتد من تبسة شرقا إلى تلمسان غربا، وتبرز أهميته بصفة خاصة في كونه:

أولا: سيعطي دفعا قويا للحركة الاقتصادية، محليا وجهويا ووطنيا، من خلال تسهيل حركة البضائع بين مينائي وهران ومستغانم، ومنطقة الهضاب العليا، خاصة في إطار تجسيد استراتيجية تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وبدرجة أولى المنتجات الفلاحية، لاسيما وأن ولاية تيارت تعتبر قطبا فلاحيا بامتياز.

ثانيا: سيسهل من تنقل الأشخاص، ويخفف من ضغط حركة المرور على الطريق الوطني 23، الذي يشهد حالة اكتظاظ ومستوى خدمة ضعيف على مستوى بعض

السيدة الوزيرة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سؤالي موجه لمعالي وزير الأشغال العمومية والنقل:

السيد الوزير،

تمتلك ولاية المدية شبكة مهمة من الطرق الوطنية والولائية والبلدية، إضافة لعشرات المنشآت الفنية على الطرقات الوطنية والولائية، هذه البنية التحتية الهامة استوجب على وزارة الأشغال العمومية إنشاء العديد من دور الصيانة على مستوى إقليم الولاية، للاضطلاع بمهمة صيانة شبكة الطرق والحفاظ عليها، حيث تم إنجاز حوالي عشرين (20) دار صيانة على مستوى الولاية منذ سنة 2010، إلا أنها بقيت خارج الخدمة، ما حرم شبكة الطرق القريبة من هذه الدور من خدمات الصيانة الضرورية، والنتيجة كانت اهتراء الكثير من الطرق وما يترتب عن ذلك من خسائر مادية واقتصادية.

السيد الوزير،

ما هي العوائق التي حالت دون مباشرة هذه الدور لمهامها؟ وما هي الإجراءات التي يمكن لمصالحكم اتخاذها من أجل تفعيل هذه الدور وبالتالي استفادة الولاية من خدماتها، بما يعود بالمصلحة على المواطنين والحكومة؟ تفضلوا، معالي الوزير، بقبول عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل، للرد على السؤال.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: شكرا للسيد الرئيس المحترم.

السادة أعضاء المجلس الأفاضل،

السيدة والسادة الوزراء،

الحضور الكريم.

سلام الله عليكم مجدداً؛ وأشرع مباشرة في الإجابة على سؤال الأستاذ العضو، السيد بلقاسم قارة، الذي أشكره على سؤاله وأكد له على الحرص الكبير الذي نوليّه للحفاظ على مكتسبات بلدنا من منشآت أساسية،

لاسيما وأنها تشكل أحد المحاور الأساسية لمخطط عمل الحكومة، يعني الصيانة والسيد قارة مشكور لأنه تطرق إلى قضية الصيانة، فنحن كثيراً ما نعمل على الإنجاز، بلغنا ذروة إنجاز المنشآت، هياكل فنية، طرق وغيرها، ولكن إشكالية الصيانة ينبغي أن تدرج في إطار ثقافتنا، لأنه ينبغي ألا نركز فقط على الإنجاز، الشيء الذي ننجزه ينبغي ألا يضيع، لا يتلف، هو معرض لعوامل طبيعية، عوامل مناخية، عوامل الحركة، الوزن، ولذلك، وأنا شاكر لك هذا الطرح لهذا الإنشغال، طرق وطنية، هذه الصيانة مكلفة، لأنه لدينا شبكة طرقات فيها حوالي 12900 كلم، الطرق الوطنية فقط عندنا 30000 كلم، وحسب المعايير والمقاييس ينبغي كل سنة أن نضمن صيانة ولو 10٪، من هذه الشبكة، الطرق الوطنية والطرق البلدية والولائية؛ وبالتالي تنقلص بالفعل الصعوبات المالية، تنقلص هذه الأغلفة، والحمد لله، سنة 2019 ستخصص الدولة أغلفة مالية معتبرة للتكفل بصيانة الطرق، في إطار ميزانية السنة المقبلة 2019، بـ 25 مليار دج، أي بمبلغ إضافي يقدر بـ 10 مليار دج، مقارنة بميزانية 2018، في حجم الصيانة، وهذا حقاً ما أكدنا عليه في أشغال التحكيم لوزارة المالية، بأنه ينبغي ألا يتلف كل ما أنجزناه خلال -خاصة- العقدتين الأخيرتين، هذا الإرث، هذه المكاسب الكبيرة التي تخدم المواطن وتخدم اقتصاد البلد.

إذن، يتعلق الأمر بدور الصيانة التي أشرتم إليها في سؤالكم، وهي عبارة عن قسم تابع للفرع الإقليمي لمديرية الأشغال العمومية، يعرف بقسم «المرفق العمومي للطريق»، وقد أنشئت بموجب قرار وزاري مشترك في 2009، وتعتبر دور الصيانة هيكل دعم لوجستيكي، للقيام بعملية الصيانة العادية للطرق الوطنية والولائية، وتنطلق منها يوميا الآليات، وفرق الأعوان، للتدخل على مستوى مختلف مقاطع الطرق، بإقليم اختصاصها، وهو ما يفسر خلوها خلال فترة النهار، من التواجد الكثيف للآليات والأعوان، يقول لما نجدّها فارغة؟ لأن الأعوان والآليات يخرجون إلى التكفل بالأشغال المسندة إليهم، وتتمثل مهامها الأساسية في ضمان الخدمة العمومية للطريق، بالحفاظ على انسيابية حركة المرور، لاسيما من خلال تنظيف الخنادق وشبكات صرف مياه الأمطار، ومراقبة شبكة الطرق، ومساعدة مستعمليها.

ليس لديه ما يضيفه؛ فننتقل إلى قطاع السياحة والصناعة التقليدية، والسؤال الشفوي للسيد نور الدين بالأطرش.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا للسيد الرئيس المحترم؛ بسم الله الرحمن الرحيم؛ ثم الصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة معالي الوزراء،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذن، سؤالي موجه إليكم معالي وزير السياحة وفيه أقول: كثر الحديث عن التنمية خارج المحروقات وهذا بلاغ يعني كل القطاعات، ولكنني أرى أن لقطاع السياحة دورا مفصليا في تحقيق هذا المبتغى.

أجل، إن تطوير حركة سياحية ذات شأن يستوجب مرافق وتجهيزات، وثقافة استقبال، وإشهارا، وغير هذا كله كثير.

إن هناك أمرا غاية في الأهمية أتصور الإعتناء به حالة استعجالية.

إن السياحة ليست استجماما وأكلا وشربا، إنها أيضا قراءة لمعالم تاريخية واستنطاق لآثار تاريخية حضارية تشكل جميعا السند الدائم للسائحين.

ولأن مثل هذه المعالم روح للسياحة وسند لها لا يستهان به راحت بعض البلدان تصطنع أماكن من عدم، وتختلق قصصا من خيال أو خرافة، لتكون معالم وهمية تجعل منها رغم بؤسها الحضاري قبلة سياحية.

فبأي حق تهدر معالم وتلف مآثر وهي رافد من روافد الذاكرة، أقول، وسند للسياحة، ودعم للاقتصاد، وأداة فاعلة لتحقيق تنمية خارج المحروقات؟

وكمثال، معالم لا تقدر بثمن بولاية مستغانم، منها كيزة، عاصمة فينيقية، رومانية، ببلدية سيدي بلعطار، دائرة عين تادلس، إنها اليوم فضاء للرعي والفراغ والإتلاف.

ومثل ذلك جدار عال شامخ بقرية السور يعود إلى عهود رومانية تركية، ومن مثل هذا فضاء العقبية يعود إلى فترة ما قبل التاريخ وهو الكائن بمنطقة سيدي علي.

نستطيع أن نبني فندقا متى توفر مال، ولكن هل يمكن أن

وللتكفل بهذه الشبكة، تم إنجاز 22 دارا للصيانة على مستوى ولاية المدية، وهي بذلك الولاية التي تتوفر على أكبر عدد من هذه الهياكل عبر التراب الوطني، هي في المرتبة الأولى، نظرا لكثافة شبكة الطرق بها، خصوصيتها الطبيعية والمناخية، وتعتبر القاعدة اللوجستكية لوحداث المراقبة والتدخل عبر الطرق، لاسيما بعد استحداث 15 وحدة بولاية المدية سنة 2015، وذلك من خلال المراقبة والتدخل الفوري في حالة سوء الأحوال الجوية، يعني أن ولاية المدية معروفة بتساقط الثلوج والانقطاعات، أي الانهيارات، لاسيما في المرتفعات التي تميز الولاية.

شكرا لكم على حسن الإصغاء وأمل أنكم قد وجدتم فيما عرضناه إجابة وافية.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود إلى السيد بلقاسم قارة لأسأله إن كان يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد بلقاسم قارة: شكرا للسيد الرئيس؛ كما أشكر معالي الوزير، على ما تفضل به من إجابة حول موضوع السؤال، والاتفاق حاصل بيننا على أهمية الصيانة للطرق، والمنشآت القاعدية، من أجل المحافظة عليها واستغلالها بأحسن طريقة ممكنة، فلا يكفي أن ننجز المشاريع فقط، بل يجب أن تحظى المنشآت المسلمة بالاهتمام اللازم من خلال تكثيف الصيانة والمتابعة والمراقبة بنفس الحرص في إنجاز المشاريع، بل وأكثر من ذلك؛ كما يجب أن تكون صيانة الطرق والمنشآت القاعدية والمحافظة عليها من أهم المحاور في سياسة قطاع الأشغال العمومية؛ وفيما يخص شبكة الطرق الوطنية بولاية المدية، فهي تبلغ 531 كلم، مع العلم أن المعايير الدولية تفرض القيام بصيانة 10٪ من الطرق الوطنية سنويا، أي ما يعادل 73 كلم سنويا بالنسبة لولاية المدية، كحد أدنى، وأمام هذه المعطيات تظهر الأهمية الكبرى لدور الصيانة وضرورة تجهيزها وتفعيلها بما يسمح لها بأداء دورها على أحسن وجه.

شكرا لكم، معالي الوزير، وشكرا لكم سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ إذن أظن أن السيد قارة أعطى بعض التوضيحات المكملة والسيد الوزير

نستدرك معلما تاريخيا إذا ما اندثر واستحال غبارا ورمالا؟
وسؤالي: هل من إجراء فعلي لإنقاذ معالم، هي سند
للذاكرة ومعالم للتاريخ ومؤهلات للتنمية؟
شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛
والكلمة الآن للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: بسم الله؛
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

سيداتي، السادة أعضاء أسرة الإعلام.

أولا، إسمحوا لي في البداية أن أبدي تشكراتي الخالصة
إلى السيد العضو بمجلس الأمة، السيد نور الدين بالأطرش،
التشكرات الناتجة عن طرحه لانشغال موضوعي، وانشغال
عميق وحقيقي، وهذا يمت أو يدل على اهتمامه واهتمام
السادة أعضاء مجلس الأمة بهذا القطاع، الذي يشكل
فعلا نقطة أو معالما، ويشكل في الحقيقة قطاعا بديلا
للبترو، وبديلا للمحروقات في أفق 2030، إذن اهتمامتم
بنقطة حساسة، متمثلة في الحفاظ على الموروث الثقافي،
بصفة عامة، والمعالم الأثرية التي يعتبرها السيد بالأطرش
من حق ذاكرة الأمة، وسندا قويا لتثمين الواجهة السياحية
الوطنية، بالفعل نؤكد ذلك سيدي الفاضل؛ فالجزائر،
سيدي، هي متحف مفتوح على الهواء الطلق، كل الجزائر،
والزائر لها يكتشف كنوزا تراثية مادية ولا مادية، ذات قيمة
عالية، تعبر عن تجذر حضارة مجتمعا في أعماق التاريخ.

إن المعالم والآثار المتواجدة بولاية مستغانم، سيدي، هذه
المناطق التي صنف - أي ولاية مستغانم - قطبا سياحيا
بامتياز وشاهدا من شواهد على أصالة وطننا، الذي يعتز
بتاريخه وماضيه، ويتطلع إلى المستقبل ويتفاعل في حزم، في
ظل الافتخار بثقافته وتفاعله أخذا وعطاء مع ثقافات العالم.
وفي هذا السياق واعتبارا للسخاء وتنوع الموروث الثقافي
سواء أكان ماديا أو غير مادي، يعتبر برنامج تطوير السياحة
ببلادنا، السياحة الثقافية، من أهم الفروع السياحية التي
يعتمد عليها لتحسين جاذبية الوجهة السياحية في الجزائر،

سواء تعلق الأمر بالسياحة الساحلية، الداخلية أو السياحة
الاستقبالية.

إننا نشاطركم الرأي، سيدي الكريم، عندما تصرحون
أن السياحة ليست استجماما فحسب، بل هي اكتشاف
لثقافات المحلية والتشبع بالقيم الاجتماعية والثقافية
للأهالي المستقبلة للسياح، خصوصا إذا ما عرفنا أن السائح
اليوم يبحث دوما عن تقاسم تجاري ذي بعد إنساني مع
هؤلاء الأهالي، من خلال التعرف على تقاليدها وحضارتها
وثقافتها في ظل الالتزام باحترامها والإسهام في ترقيتها،
ولكن هذه الاعتبارات وهي منا، كما تفضلتم به سيدي
الكريم، بأن جاذبية الوجهة السياحية مرهونة، إلى حد بعيد،
بمدى قدرتنا على الاستغلال الأكمل والعقلاني لموروثنا
الثقافي، في خدمة تلميع صورة الجزائر، وتنويع عروضها
السياحية، لتدعيم الحركة السياحية، من داخل الوطن
وخارجه، تقوم دائرتنا الوزارية بعدة مبادرات في هذا الاتجاه،
نذكر منها ما يلي:

1 - إدراج المعالم والآثار وإبراز المقومات الحضارية
والثقافية لكل الأقطاب السياحية الوطنية دون استثناء
على مستوى الأقاليم الترقية والترويجية لمختلف اللغات،
مطبوعات، ومنشورات، وأقراص مضغوطة، إلى غير ذلك،
وتوزيعها داخليا وخارجيا.

2 - تعميم استعمال تكنولوجيا الاتصال الحديثة،
مثل البوابة السياحية الجزائرية لنفس الغرض، أي تثمين
الموروث الثقافي واعتباره أحد مكونات المنتج السياحي
الوطني، واستعمال وسائل الشبكة العنكبوتية، والذي
أؤكد بأن هذه الطريقة كانت مصدر إعجاب خبراء المنظمة
العالمية للسياحة خلال زيارتهم الأخيرة للجزائر.

3 - حث - وبإلحاح - المتعاملين وخصوصا منظمي
الأسفار على إدراج المعالم والآثار على مستوى المسالك
والرحلات السياحية، على غرار شركة الخطوط الجوية
الجزائرية وشركة الطاسيلي وذلك باتفاقية مع وزارة النقل
وكذلك باتفاقية مع وزارة الخارجية بضرورة أن القنصليات
تقوم بعملية دعائية لتلك المناطق الأثرية وللجزائر.

4 - قمنا بتنظيم رحلات استكشافية أو نقوم بتنظيم
رحلات استكشافية لصالح وسائل الإعلام الداخلية
والخارجية إلى هذه الفضاءات الثقافية للتعرف عليها
والترويج لها، وذلك ضمن الاتفاقية الأخيرة الممضاة مع

وزارة الاتصال في شهر أكتوبر الماضي.

5 - الإسهام - بمشاركة وزارة الثقافة - في تنظيم ندوات ولقاءات حول موضوع التفاعل بين السياحة والثقافة والموروث الثقافي، وفي نفس السياق نشير بأننا بصدد القيام بمعية وزارة الثقافة والاتصال بتحيين اتفاقية شراكة تربط الطرفين، بهدف إحداث آلية جديدة لدعم السياحة الثقافية ببلادنا.

6 - دعم الحركة الجمعوية التي تنشط في المجال، مثل تنظيم - هذا الشهر من طرف الرابطة الوطنية للفكر والثقافة - لندوة حول السياحة الثقافية وسبل تطويرها بالجزائر، إضافة إلى سياحة المؤتمرات، هذا فيما يخص بعض الأنشطة التي تقوم بها دائرتنا الوزارية لتطوير السياحة الثقافية ببلادنا.

أما عن انشغالكم المتعلق بالحفاظ على الآثار وحمايتها من التلف والضياع، تجدر الإشارة أن كل هذا الموضوع من اختصاص الدائرة الوزارية لوزارة الثقافة، وأن الدولة تخصص إمكانيات مالية ومادية معتبرة، لهذا الغرض بالذات، وفي السياق فقد تم فتح العديد من الورشات عبر كامل التراب الوطني مع اللجوء في بعض الأحيان إلى الخبرات الدولية لترميم وإعادة الروح إلى العديد من المعالم والآثار، كما تم استغلال احتضان الجزائر لعدة مهرجانات، مثل الجزائر عاصمة الثقافة الإسلامية والعربية، وتخصيص ميزانيات كبرى لإعادة الاعتبار لهذه الآثار والمعالم، والمناطق المختلفة للوطن.

سوف تشاطرونني الرأي من دون شك بأنه مهما كانت المجهودات التي تقوم بها السلطات العمومية في هذا الشأن، فإن الحفاظ على تراثنا بصفة عامة يجب أن يكون انشغال المجتمع المدني والجمعيات، مراكز البحوث، والمثقفين، وسائل الإعلام، وحتى المواطن البسيط من خلال التنمية، تنمية حسه المدني في هذه النقطة بالذات وكل ذلك من أجل تظافر الجهود حول قضية نعتبرها وطنية، لأن توريث هذه الكنوز للأجيال القادمة هو مسؤولية الجميع.

وفيما يخص المحافظة على المعالم ذات الطابع السياسي، سيدي، فإن عملية دراسة تخص 80 معلما سياحيا، وهيئة 50 معلما سياحيا، والعملية متواصلة حسب الأولويات والإمكانات المتاحة، وتبقى دائرتنا الوزارية متفتحة على كل المبادرات التي تصب في هذا الاتجاه لتساهم في تحقيق

هذا المسعى.

أشكركم، سيدي، وأشكركم على حسن الإصغاء، وأتمنى أنني قد وفقت نسبيا في الرد على انشغالكم، دمت في رعاية الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية؛ نعود للسيد نور الدين بالأطرش، إذا كان يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس، والشكر موصول لكم أيضا معالي الوزير، على هذه الإجابة، سأنتقل، معالي الوزير، من حيث ما تداول على لسانكم بأن الجزائر متحف للمعالم والآثار التاريخية، فعلا هي متحف بحكم أن الجزائر، هذا البلد الشاسع الواسع الضارب في التاريخ، بمعالمه وآثاره الذي أصبح العالم يراه وجهة مستقبلية، ولكنني حتى لا أكون جاحدا، معالي الوزير، أنا لا أشك في حسن نيتكم بالنهوض بقطاع السياحة، قطاع يعول عليه في تحقيق تنمية خارج المحروقات، ولكن معالي الوزير، إلى هذه اللحظة التي أتحدث فيها عن السياحة والمعالم التاريخية والأثرية، والمناظر الطبيعية الساحرة، هي أماكن بور ومهجورة.

إن ما يحزني في نفسي - معالي الوزير - هو أن بعض المعالم التي سلف وذكرتها من خلال سؤالي الشفوي أصبحت تندثر في صمت، أنا لا أريد مقارنة الجزائر ببعض الدول ولكن يحتم عليّ الأمر أن أقارن، بعض الدول تصطنع آثارا وهمية، وخرافات وقصصا خرافية، جعلت منها قبلة سياحية، والجزائر هذا البلد الذي يزخر بكل هذه الآثار، والمعالم الحقيقية، أصبحت هذه الآثار نائمة ولا نستثمرها وأصبحت تتحلل وتزول بفعل العوامل والآثار الطبيعية، هي أموال نائمة، فعلا الحكومة تعول على تنمية خارج المحروقات، وهذا ما نادى به فخامة رئيس الجمهورية، وتسعى إليه الجزائر جاهدة؛ هذه المعالم أردت فقط من خلال سؤالي أن أقول لكم لا بد من حمايتها، مثل معلم السور، هذا المعلم الذي أصبح يندثر تدريجيا، كان من عهد الموحدين، يعني حصنا منيعا ضد الغارات وضد الحروب، أيضا مزعران، سيدي لخضر بن مخلوف، حي الطبانة، تيجديت، يعني معالم كثيرة، منابع عين تادلس

أدى في الكثير من الأحيان إلى تدمير المصطافين وعزوفهم عن قضاء عطلتهم داخل البلاد.

ويبقى دور الوكالات السياحية والمندوب السياحي خاصة، بعيدا كل البعد عن تطوير السياحة الداخلية، إذ تعمل على تسويق كل ما هو خارجي دون الحث وبعث الدعاية اللازمة للسياحة الداخلية، وعليه:

- ما هي الإجراءات التي اتخذت من طرف وزارتك لتحسين الخدمة العمومية على مستوى الشواطئ استعدادا لمواسم الاصطياف القادمة؟

- وهل تم التفكير في إعادة النظر في قانون السياحة الحالي كسن قانون ينظم ويحدد دور المندوب السياحي خدمة للسياحة التي أضحت بديلا حقيقيا بالنسبة للكثير من الدول، رغم أنه ليس لها إمكانات كالتي تملكها الدولة الجزائرية؟

تقبلوا منا كل الاحترام والتقدير؛ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مليك خذيري؛ الآن الكلمة للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: بسم الله؛ والصلاة والسلام على سيدنا محمد.

سيدي الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم مرة أخرى.

إذن، السيد عضو مجلس الأمة، أنا جد مسرور للإجابة على سؤالكم وأتقدم لكم بالشكر الخالص على هذا السؤال، أنكم منحتنا لنا الفرصة كي نتكلم عن موسم الاصطياف، وهو موضوع جد هام بالنسبة لنا، ويعتبر في طليعة الأولويات بالنسبة لدائرتنا الوزارية.

فعلا - سيدي الكريم - فإن العمل على توفير الشروط اللازمة لتعزيز السوق الداخلية بالصفة التي تمكن من التغطية التدريجية لحاجيات المواطنين من العطل والترفيه هو في قلب اهتمامنا وذلك للأسباب التالية:

1 - في قضاء العطل على مستوى مختلف الأقطاب السياحية الوطنية، خلال المواسم السياحية في ظروف ملائمة ومتطابقة مع خصوصيات الطلب الداخلي وهو حق

وعين بودينار سور، وحتى الآثار الفينيقية في كيزة بسيدي بلعطار، أصبحت الوديان تجرفها أمام أنظارنا ونحن لم نحرك ساكنا، فقط معالي الوزير، أنا أريد من خلال سؤالي على الأقل حمايتها، لأننا نستطيع - كما قلت - أن نبني الفنادق بالمال، ولكن هذه الآثار إذا ما اندثرت لا نستطيع استدراكها؛ أتمنى لكم التوفيق معالي الوزير، فيما أجبتم، وأتمنى - يعني - التدخل السريع من أجل حماية هذه الآثار، ولكم واسع النظر فيما ترونه مناسباً. شكرا على صبركم الجميل.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ السيد الوزير ليس لديه ما يضيف؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد مليك خذيري.

السيد مليك خذيري: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

أصحاب المعالي، السيدة، والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

السادة الحضور،

أسرة الإعلام،

صباح الخير.

سؤالي موجه إلى معالي وزير السياحة والصناعة التقليدية، التالي نصه:

تزرخ الجزائر بمعالم سياحية كبيرة، وكنوز أثرية، ومواقع تاريخية، تعود إلى العصور القديمة المختلفة، ورغم المساعي الكبيرة التي تقدمها الدولة في مجال الاستثمار السياحي، إلا أن السفر إلى بلدان أجنبية عوض قضاء العطلة داخل الوطن، يبقى الخيار الأفضل للمواطن الجزائري؛ وهذا كله راجع إلى أزمة غلاء الأسعار والاستغلال الفاحش. فالبعض يرى أن أسعار الوحدات السكنية والشقق والغرف وكذا أسعار المواد الغذائية على مستوى الشواطئ وغيرها، تفوق الأسعار في الخارج بمراحل، مما أدى إلى هجرة المال إلى الخارج، والعزوف عن السياحة الداخلية والزهد فيها. كذلك، غياب المرافق على مستوى الكثير من الشواطئ، مثل دورات المياه والمرشات وفضاءات التسلية، والاستغلال العشوائي لبعض الأماكن من طرف بعض الشباب سواء في الشواطئ وكذا في أماكن ركن السيارات،

وفي هذا الإطار، فإن دائرتنا الوزارية عضو بارز في هذه اللجنة الوطنية لتحضير موسم الاصطياف، وتشارك في تمثيل برنامج عملها بهذا الشأن.

المستوى الثاني: التدخل في المهام المخولة لها لدعم الحركة السياحية الداخلية بالتنسيق والتعاون مع المتعاملين السياحيين، وفي هذا الشأن بالذات قامت الإدارة بأهم النشاطات التالية:

1 - تمكين الفنادق من استغلال الشواطئ المحاذية لها سعياً لتحقيق الاستغلال الاحترافي لهذه الأخيرة بما يخدم المصطاف.

2 - تكثيف عمليات المعاينة والرقابة للشواطئ قبل وخلال موسم الاصطياف، بهدف التحقق من توفر الشروط لاستغلالها.

3 - التنسيق محلياً مع القطاعات المعنية لتكثيف النشاطات الثقافية والترفيهية لصالح المصطافين.

4 - معاينة ومراقبة هياكل الاستقبال للتأكد من توفر ظروف الإقامة والجودة.

5 - تشجيع ودعم التبادلات ما بين الجنوب والهضاب العليا والمناطق الساحلية لتمكين أكبر عدد من العائلات والشباب ذوي الدخل المحدود من الجنوب لقضاء عطلة على الشاطئ، بالإضافة إلى ما سبق، ينبغي علينا الإشارة إلى مبادرتين جديدتين قامت بهما دائرتنا الوزارية، إذ لاقت هاتان المبادرتان استحساناً واسعاً لدى المواطنين.

تتمثل المبادرة الأولى في تخفيض تكلفة الإقامة بـ 40٪ على مستوى الفنادق والمركبات السياحية التابعة للقطاعين العام والخاص، مما خلق جواً للمنافسة أجبر العديد من المرافق إلى اقتراح تخفيضات في الأسعار.

أما المبادرة الثانية فتتمثل في إبرام اتفاقية شراكة بين مجمع فندقية وسياحة وحمامات معدنية، والفيديرالية الوطنية والاتحاد العام للعمال الجزائريين، مكنت هذه العملية أكثر من 28000 عائلة جزائرية من قضاء عطلة الصيفية بأسعار معقولة جداً، في جو من الراحة والاستجمام على مستوى المركبات والفنادق والمنتجعات السياحية؛ إن هذه العملية أعطت نتائج إيجابية، ونحن بصدد توسيعها على مستوى المناطق الجنوبية، لتمس مختلف الشركاء الاجتماعيين وتعميمها كذلك خلال هذا الموسم إلى السياحة الصحراوية.

مشروع للمواطن.

2 - العمل على إقناع عدد كبير أو عدد أكبر من السياح الجزائريين على قضاء عطلة داخل الوطن ولا يتأتى ذلك إلا في حالة تمكن السوق السياحية، واقتراح عروض ومنتجات وخدمات، في نفس المستوى على الأقل الذي يقترح في الخارج.

3 - إن السياحة الداخلية - سيدي - كما تبرز مختلف التجارب الدولية عامل محرك للاقتصاديات المحلية وخالق للثروة وخصوصاً في استحداث مناصب عمل جديدة؛ وفي هذا السياق بالذات، فإن دائرتنا الوزارية تخصص لموضوع دعم السياحة برنامج عمل خاص، يتمحور حول العمليات التالية:

1 - تصميم وتنفيذ لبرامج ترويجية واسعة النطاق بهدف التعريف بالموهلات السياحية لبلادنا، وعلى مختلف أنواعها.

2 - ترقية الأعياد المحلية والتظاهرات الثقافية المقامة بمختلف مناطق الوطن، كعامل من عوامل الجذب السياحي.

3 - تخصيص برامج عمل خاصة لتأطير وتنظيم المواسم السياحية.

4 - حث المتعاملين ومنظمي الأسفار على اتخاذ مبادرات تصب في دعم الحركة السياحية الداخلية، من خلال اقتراح أسعار معقولة وترقية الجودة.

5 - إبرام علاقات شراكة مع القطاعات ذات الصلة، مثل النقل والثقافة والداخلية، والجماعات المحلية، بهدف تكثيف الجهود من أجل دعم الحركة السياحية الداخلية. أما فيما يخص موسم الاصطياف، سيدي، فإن موضوع انشغالكم الذي يعتبر جانباً هاماً من الطلب الداخلي، اعتباراً للتوافد الداخلي الكبير والواسع للمواطنين على الشواطئ، والمناطق الساحلية، فإن تدخل دائرتنا الوزارية يكون على المستويين التاليين:

المستوى الأول: اعتباراً أن موسم الاصطياف هو نشاط له ارتباط وثيق بالجماعات المحلية، فقد تم استحداث لجنة وطنية لموسم الاصطياف، تحت إشراف معالي وزير الداخلية والتهيئة العمرانية، ومشاركة القطاعات التي لها صلة بالموضوع مثل النقل والتجارة والثقافة والأمن والصحة.. إلى غير ذلك.

بعض الدول، كيف لا وهي تعد واحدة من أكثر الصناعات نمواً، باعتبارها مصدراً للعمالات الصعبة، ومجالاً كبيراً لتشغيل اليد العاملة، وبالتالي زيادة الدخل الوطني، وبالرغم من هذه الأهمية التي يكتسيها هذا القطاع، وبالرغم من المؤهلات التي نملكها، وبالرغم من الجهود المبذولة، فإن الواقع يبين أن تطوير السياحة في بلادنا ما يزال يراوح مكانه.

سيدي الوزير، إن ما يلاحظ في الواقع المعيش، يظهر أن أداء قطاع السياحة في الجزائر ضعيف وغير ذي قيمة للتنمية الاقتصادية في البلاد، من واقع إيرادات هذا القطاع، ومدى مساهمته في تكوين الناتج المحلي، الأمر الذي تنأسف عليه مما تضيقه الجزائر من مصدر دخل يسهم في التنمية المستدامة، رغم ما تملكه من مقومات.

سيدي الوزير، هل تكمن المشكلة في المواطن الجزائري، الذي لا يمتلك الثقافة السياحية، أم في الناشطين في المجال السياحي، أم في الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، التي لم تكن لديها رؤية حقيقية لبعث قطاع السياحة وتطوير الاستثمار فيه، أين يكمن الخلل؟

ربما نعثر على إجابة لكل هذه التساؤلات والأمور الكثيرة، وأمور كثيرة ستغير.

سيدي الوزير، طرحي لهذه التساؤلات لا أقصد من ورائه طرح سؤال شفوي آخر، بل الجواب عليه، وحسب رأيي يمكن من وضع استراتيجية شاملة ومدرسة لتنمية وتطوير السياحة، وذلك بمعرفة المسببات التي تعيق تنمية هذا القطاع، وبالتالي من الضروري إزالتها.

إن الطريق المؤدي إلى تطوير السياحة ما يزال في بدايته، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف المنشود ليس مستحيلاً إذا تكاتف جهود الجميع، ولن يأتي ذلك إلا بإسناد المهمة إلى ذوي الكفاءات والإرادة الجادة لتجسيدها.

سيدي الوزير، وفقكم الله في أعمالكم من أجل تنمية القطاع، الذي يكتسي أهمية بالغة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد مليك خديري؛ أسأل السيد الوزير إن كان يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

أما فيما يخص بعض المؤشرات المتعلقة بموسم الاصطياف 2018، فإن السياحة أو قطاع السياحة تعزز بـ 25 فندقاً جديداً بسعة 4800 سرير، موزعة فقط، أقول على المناطق الساحلية، أضيفت إلى 69000 سرير في فرع السياحة الشاطئية.

كما نشير إلى أن عدد المبيتات، بلغت 580000 مبيت، أما عدد الشواطئ المهيئة المفتوحة للسياحة فقد بلغ 404 شاطئ.

سيدي الفاضل، السيد مليك خديري، أعرف أن سؤالكم تطرق إلى موضوع التحضير إلى موسم الاصطياف المنصرم ولكن فضلنا أن نوافيكم اليوم بمعلومات تتعلق بمجريات الاصطياف لسنة 2018.

أما فيما يتعلق بإعادة النظر في القوانين السياحية، فإنني أعلمكم، سيدي الفاضل، أن القوانين والأنظمة المتعلقة بالنشاطات السياحية والفندقية توجد في مرحلة التحيين بهدف ملاءمتها مع مستجدات عملية تطوير السياحة ببلادنا، وكذلك توجيهات الحكومة لدعم وتعزيز اللامركزية، وعلى سبيل المثال، نشير إلى أن الحكومة وافقت مؤخراً على مرسومين جديدين، يتعلقان بنشاط الإطعام والفندقة، كما سيتم لاحقاً إصدار نصوص تتعلق بنشاطات الوكالات السياحية والأسفار والمرشدين السياحيين على سبيل المثال، نتمنى أن هذه الشروط قد أملت ببعض الانشغال الذي تقدمتم به.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير؛ أعود للسيد مليك خديري إن كان يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد مليك خديري: شكراً سيدي الرئيس، أشكر السيد معالي الوزير، على الشروحات والتوضيحات التي تفضل بها، كما أشكره على كل الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع، الذي يشرف على تسييره، وأثمن ما تقوم به دائرته الوزارية من جهود، قصد تطوير السياحة في البلاد. سيدي الوزير، إن الغرض من طرح هذا السؤال هو التذكير بأهمية السياحة، التي تعول عليها الدولة في تنمية اقتصادها الوطني وتنويعه، بل تعتبر ركيزة لاقتصادات

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقي في القطاع ذاته، والكلمة للسيد عبد القادر بن سالم.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السادة الحضور،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد المالية، التي تحدد تنظيم الغرفتين وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية مع الحكومة، أ طرح على معاليكم، السيد الوزير، السؤال التالي:

ما تزال مواقعنا السياحية، وآثارنا التاريخية، وحتى بعض مدننا ذات الطابع السياحي وخاصة في الجنوب بعيدة عن الإقبال المرغوب فيه من جانب السياح الأجانب تحديدا، نظرا لربط ذلك بمواسم بعينها وللفتور الذي تعيشه مديريات السياحة كنقص الفاعلية والافتقار إلى روح المبادرة والاجتهاد المطلوب في قطاع كهذا.

فهل يمكن الحديث اليوم - السيد الوزير - عن:

- 1 - استمرارية النشاط السياحي بهذه المناطق؟
- 2 - خلق ديناميكية وربط علاقات مع وكالات بالخارج؟
- 3 - فتح استثمار سياحي وتنويع ذلك لخلق فضاء للسياحة يشمل كل الأنواع؟

4 - التفكير والتنسيق مع الخطوط الجوية الجزائرية بربط خط أسبوعي يربط ما بين أكبر المدن السياحية بشمال المغرب العربي نحو بشار أو غرداية أو تيميمون لنقل السياح الأجانب الراغبين في زيارة هذه المناطق؟

تقبلوا - السيد الوزير - فائق التقدير والاحترام، ولكم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية.

السيد الوزير: نعم، شكرا للسيد مليك خذيري، وشكرا للسيد الرئيس، الذي منحني هذه الفرصة.

السيد مليك خذيري، أشكرك على هذا السؤال أولا، ثم أشكرك على هذا التعقيب الذي يعتبر في صلب الموضوع، وأنتم وضعتم أصبعكم على الجرح وعلى تساؤلات أخرى، ربما، سوف تجدون إجابات عليها خلال الإجابة على السؤال القادم أو خلال الاستراتيجية التي وضعها فخامة رئيس الجمهورية، وهي استراتيجية مبنية على قواعد حقيقية، مبنية على أهداف مسطرة، مبنية كذلك على آليات مسطرة، مبنية على أدوات لتنفيذ هذه الاستراتيجية؛ إذن فاستراتيجيتنا في قطاع السياحة، مبنية على مخطط تنمية سياحية مدروس، وفيه إمكانيات، وفيه آليات للتمثيل، ونحن مستعدون لإعطائكم الاستراتيجية المرسومة بالتدقيق وكذلك الأهداف المحققة، والأهداف التي سوف تحقق، وكذلك كون القطاع يعتبر من القطاعات الخالقة للثروة، وهو الآن يخلق الثروة، وسوف يواصل في خلقها حتى أهداف 2030، أهدافنا واضحة، وكل الأشياء التي أنجزت في إطار العشريتين الماضيتين تحت لواء فخامة رئيس الجمهورية، كلها تهدف إلى أننا نضع القاعدة الأساسية لبناء اقتصاد متين، اقتصاد مبنى على ثلاثة قطاعات: الصناعة، الفلاحة والسياحة.

السياحة، أصبحت عدد الأسرة، سيدي - كان 60 ألف سرير - أصبح اليوم 140 ألف سرير، السياحة كان فيه طرقات، اليوم أصبحت طرقاته مطارات، وفيه مطار دولي سوف تنتهي الأشغال به خلال الأشهر القليلة القادمة، فيه مرافق سياحية كبرى تم تحقيقها، وجاء من ولايات الجنوب ومن ولاية أدرار تحديدا حوالي 35 مرفقا سياحيا ذات قيمة عالية، سوف نستقبلها خلال سنتي 2018 - 2019، نفس الشيء بالنسبة لكل ولايات الوطن، فيه إمكانيات كبرى سخرتها الدولة من خلال التسهيلات التي قدمتها، ربما فيه بعض الإشكاليات المتعلقة بالخدمات، أو المتعلقة بالسياحة الاستقبالية، فالاستراتيجية موجودة والوقت موجود حتى نكون حاضرين خلال نهاية الأجل لتنفيذ هذه الاستراتيجية؛ إذن أطمئنكم، سيدي الفاضل، عضو مجلس الأمة، على أن قطاع السياحة مثله، مثل القطاعات المول عليها، سوف يحقق نتائج المرجوة، وسوف نذهب معا لتحقيق ذلك؛ شكرا.

أعدتها الحكومة لعصرنة المنظومة التكوينية، حتى نستطيع تكوين مستخدمين ومسيرين أكفاء، قادرين على تقديم خدمات راقية، وكذا تدعيم دور الرقابة وملاءمة القوانين لهذا الشأن، إضافة إلى ذلك، العملية الواسعة لإعادة تأهيل المرافق الفندقية التابعة للقطاع العام، وتكوين وإعادة التكوين لليد العاملة، وعصرنة منظومة التسيير والتسويق؛ كما تجدر الإشارة إلى أن الجهود التي تقوم بها الوزارة لإدخال تعميم تكنولوجيات الإعلام والرقمنة والاتصال والأعمال على النشاط السياحي وتحسين مردود الإدارة بالصفة التي تسمح بمواكبة تطوير السياحة بالعالم، كما تظهر الإحصائيات الرسمية انتعاش المقصد السياحي ويتبين ذلك جليا خلال زيادة التدفقات السياحية إلى بلادنا سنة بعد سنة.

إن هذه العيّنات من الأنشطة والنتائج المتوخاة منها لا تعني أبدا بأن سياحتنا حققت كل أهدافها، بل إنها ما زالت تعرف عدة نقائص تحد من نجاعتها وفعاليتها ولكن الأهم يمكن في تطوير السياحة بالجزائر، وهو توجه لا رجعة فيه من طرف السلطات العمومية العازمة على المضي قدما بخطى ثابتة وتبصر في إطار الطموح والواقعية اللازمين.

سيدي الكريم؛ إن التركيز على توفير قاعدة صلبة لإقلاع حقيقي لسياحتنا لا يعني أننا أهملنا الجانب التسويقي لتكثيف التدفقات السياحية من داخل وخارج الوطن، بل يعمل القطاع على هذا الاتجاه، وكذلك نقوم على وجه الخصوص بما يلي:

1 - السياحة الاستقبالية: المشاركة في أهم الصالونات المختصة في العالم، هذه المشاركة ليست غاية في حد ذاتها، بل فرصة للتعريف بالمؤهلات السياحية في الوطن، وتمكين المتعاملين من التقرب والاحتكاك بالأسواق وتشجيعهم على إبرام علاقات عمل وشراكة لتسويق الوجهة الجزائرية.

- تنظيم رحلات استكشافية واستطلاعية لصالح وسائل الإعلام الأجنبية، والأقطاب السياحية إلى المناطق الصحراوية على وجه الخصوص للتعريف بها، وقد تم ذلك خلال شهري أكتوبر ونوفمبر الماضيين.

- تنظيم لقاءات عمل بين المتعاملين الجزائريين وشركائهم الأجانب، خصوصا بمناسبة الصالون الدولي للسياحة والأسفار، للتقريب بينهم وترقية المنتج السياحي.

- تنويع الدعائم الترويجية، واستحداث آلية عصرية

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: بسم الله، شكرا سيدي الرئيس، على هذه الفرصة الثالثة التي منحت لي، وهي فرصة كريمة من سيادتكم ومن صديقي السيد عضو مجلس الأمة، عبد القادر بن سالم، وأسئلته كانت مثل كل الأسئلة في صميم اهتمام المجلس بقطاع السياحة، ودليل على أن قطاع السياحة في الجزائر، هو في مرحلة إعادة البناء، أقول، وفي وضع الاستراتيجية، وبصدد تنفيذ المخطط بكل فاعلية.

إذن، وردا على تساؤلكم - سيدي الفاضل - حول قلة إقبال السياح الأجانب أو السياح إلى الجزائر، حسب ما هو مرغوب فيه، أود - سيدي - التوضيح أن الوجهة السياحية الوطنية اليوم هي في مرحلة البناء، أو إعادة البناء، حتى نستطيع في المستقبل أن ترفع على أسس صحيحة - أي السياحة - وسليمة الرهانات المتعلقة بتوفير الشروط لبروز مقصد سياحي جذاب، له من القدرات لإغراء الأسواق العالمية، والإمكانات لسد حاجيات السوق الداخلية من العطل والترفيه، لهذا الغرض تم تسطير برنامج عمل للنهوض بالسياحة الوطنية، هذا الأخير وبعد تشخيصه بموضوعية في ظل تشاور واسع للنقائص والعراقيل التي تحد من نجاعة سياحتنا، حدد الأولويات ووضع الآليات الكفيلة لتمكين قطاع السياحة من تحقيق الأهداف المسطرة لغاية 2030، وقد بدأت بعض البوادر تنبئ بتحسن وضعية قطاع السياحة؛ ونخص بالذكر ما يلي:

1 - التدارك الملفت للانتباه للعزل الذي كانت تعاني منه بصفة حادة، ويكفي للتأكيد بأن طاقة الإيواء اليوم تفوق 130000 سرير، مع وجود أكثر من 110000 سرير قيد الإنجاز، بوتيرة إنجاز تقارب 100 فندق في السنة، من مختلف الأحجام، يجب التنويه بأن هذه الإنجازات ستساهم - لا محالة - في دفع الحركية السياحية، لم تكن ممكنة لولا الدعم والتسهيلات الواسعة التي وفرتها الدولة للمستثمرين، وكذا الاهتمام المتزايد لوسط الأعمال بهذا القطاع الواعد اقتصاديا واجتماعيا.

2 - من النتائج المحققة، تجدر الإشارة إلى تحسن نوعية الخدمات، حتى وإن كانت كل الطلبات لم تُلبَّ على أحسن وجه في هذا المجال بالذات؛ إن هذا التحسن كان نتيجة بروز فئة جديدة من رجال الأعمال والمسيرين الواعين بحتمية ربح معركة النوعية، دون أن ننسى الإمكانات التي

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد عبد القادر بن سالم، هل لديك ما تضيفه؟ الكلمة لك؟

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا للسيد الرئيس، في الحقيقة شكرا للسيد الوزير على إجابتيكم، قطاع كهذا في الحقيقة هو مرشح أن تطرح فيه أسئلة كثيرة، وهذه ظاهرة صحية باعتبار أن هذا القطاع هو الذي سيكون بديلا بطبيعة الحال، فيما يخص الطاقة أو النفط.

بالنسبة للإمكانات التي وفرتها الدولة، هذا لا ينكره إلا جاحد، إنما نحن في حاجة إلى ثقافة سياحية، وقد طرحناها في الندوة الأخيرة بمجلس الأمة الموقر؛ الآليات والاستشراف والاجتهاد والمبادرات، ثم أيضا خلق ثقافة سياحية - كما قلت - واستبعاد الجانب الإداري، سيدي الوزير، الذي يتنافى والقطاع، الجانب الإداري وأيضا يجب اختيار المسيرين لهذا القطاع.

خلاصة القول؛ إن النهوض بالقطاع هو بدء خلق ثقافة سياحية، كما أشرت، وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال إلا بجهود كل القطاعات وكل الوزارات، وليس وزارة السياحة وحدها؛ شكرا سيدي الوزير، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ السيد الوزير ليس لديه ما يضيفه، ويوافق على مضمون ما قلتموه قبل قليل؛ ننتقل إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والكلمة للسيد عزيز بزاز.

السيد عزيز بزاز: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم؛ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، معالي وزير العلاقات مع البرلمان، معالي وزيرة البيئة، زميلاتي، زملائي، أسرة الإعلام، الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. طبقا لأحكام المادة التي تنظم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

لترقية الجزائر، مثل بوابة السياحة الجزائرية التي تم افتتاحها منذ شهرين.

- التواصل والتعامل المستمرين مع قطاع النقل، والشؤون الخارجية، لملاءمة برامج الرحلات مع المواسم السياحية، وتسهيل الحصول على التأشيرات.

2 - السياحة الداخلية: إنه يتم التحكم أكثر فأكثر في تأطير المواسم السياحية الشتوية والصيفية، لتمكين أكبر عدد ممكن من الجزائريين من قضاء عطلة داخل الوطن في ظروف مقبولة.

- حث المتعاملين للتخلي بروح المبادرة والابتكار، باقتراح صيغ ملائمة للعطل والترفيه للمواطنين.

- الترويج للأعياد المحلية والتعريف بها لاستقطاب السياح.

- إقتراح أسعار ملائمة لصالح المواطنين، من طرف الفنادق، المحطات السياحية العمومية.

- تشجيع وترويج منتوجات سياحية جديدة، مثل السياحة الريفية، السياحة الإيكولوجية، التي لها صدى واسع لدى الشباب.

كانت هذه بعض الأمثلة والمجهودات المبذولة لدفع الحركية السياحية ببلادنا، وأكرر أننا واعدون بأن الطريق ما زال طويلا لبلوغ الأهداف المسطرة، ولكن كل المؤشرات تبحت على التفاؤل، لأن تطوير سياحتنا أصبح من جهة حتمية تملئها التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر؛ ومن جهة أخرى لا يعقل أن تبقى الجزائر على هامش تطور السياحة في العالم، بالرغم من المؤهلات والمقومات والجلد السياحي المعتبر الذي تتوفر عليهما.

وأخيرا، واعتبارا للطابع الأفقي الذي يميز النشاط السياحي، فإن قطاع السياحة في حاجة إلى دعم ومرافقة من طرف كل القطاعات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة حتى يتسنى لهذه الأخيرة التعبير عن قدراتها وطاقاتها بالشكل المرغوب؛ تتمنى أن تكون هذه الشروحات قد أملت ببعض الإنشغال، ونبقى - سيدي عضو مجلس الأمة - على استعداد لتقديم توضيحات إضافية إذا استدعى الأمر ذلك، شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسادة أعضاء مجلس الأمة.

يشرفني، سيدي الوزير، أن أوجه إلى سيادتكم المحترمة السؤال الشفوي التالي نصه:

في إطار تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وفي جانبه المتعلق بتطوير قطاع الصحة، استفادت ولاية أم البواقي من مستشفى 240 سريرا بعاصمة الولاية، حيث تم الانتهاء من عملية إعداد الدراسات التقنية المتعلقة بإنجاز المشروع، واختيار الأرضية المخصصة له، إلا أنه لم يتم الانطلاق بعد في أشغال إنجاز هذا المشروع الهام والحيوي بالنسبة لسكان الولاية؟

معالي الوزير، ما هي الإجراءات التي اتخذها قطاعكم الوزاري من أجل تجسيد هذا المشروع الهام والحيوي؟
تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عزيز بزاز؛ الكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:
بسم الله الرحمن الرحيم؛ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا للسيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدة زميلتي الوزيرة،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، أشكركم السيد المحترم، عزيز بزاز، عضو مجلس الأمة الموقر، على سؤالك واهتمامك بموضوع التغطية الصحية على مستوى ولاية أم البواقي.

قبل التطرق إلى الجوانب المتعلقة بالسؤال، أستمحك للتذكير بما تضمنه برنامج ميزانية التجهيز المخصص للولاية في مجال الصحة، والذي أقرته السلطات العمومية في إطار تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، حيث استفادت الولاية في الآونة الأخيرة من مشروع إنجاز وتجهيز مستشفى 240 سريرا بعين مليلة، وتجهيز وإنجاز مستشفى 120 سريرا بعين فكرون، وإنجاز وتجهيز مستشفى 60 سريرا بعين الكرشة، الشروع في إنجاز وتجهيز مدرسة للتكوين شبه الطبي، ومشروع إنجاز وتجهيز مركز لتصفية الدم بعين فكرون، إلى جانب العديد من العمليات

المبرمجة، تتعلق بإنجاز أجنحة للاستعجالات، والعيادات المتعددة الخدمات، وعمليات خاصة بإعادة تأهيل المؤسسة الصحية واقتناء أجهزة طبية وتجهيزات جماعية، كل هذه المشاريع تضاف إلى الحظيرة الحالية للمنشآت الصحية بالولاية، والتي تتكون من 6 مؤسسات عمومية استشفائية، ومؤسسة استشفائية متخصصة في الأم والطفل، و20 عيادة متعددة الخدمات، و134 قاعة علاج، و5 عيادات للتوليد.

بخصوص سؤالكم المتعلق بضرورة تسجيل إنجاز مستشفى 240 سريرا لفائدة مدينة أم البواقي، فتجدر الإشارة إلى أن دائرتي الوزارية، وفي إطار الاستمرار في تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي يهدف إلى تكريس وتجسيد الحق في الصحة لجميع المواطنين، عبر مختلف مناطق الوطن، بصدد إعداد تنظيم صحي جديد، خريطة صحية، يركز على الاحتياجات الصحية للمواطنين؛ فهذا المشروع سيبرمج فور ما تتم الأشغال بالورشات المفتوحة حاليا عبر الولاية، وكان لي الشرف يوم الثلاثاء باطلاعي على تلك المشاريع التي خصت لها الحكومة كل ما تحتاجه من غلاف مالي زائد؛ هناك مناقصة لانطلاق المشروع، وإن شاء الله، مشروع المستشفى لمدينة أم البواقي مبرمج بعد أن ننتهي من الأشغال بهذه المشاريع وانطلاق كل هذه المشاريع، وليكن كذلك في علمكم بأن الوزارة انطلقت في التكفل بالتنظيم والعمل في إطار شبكة صحية متكاملة (Les Réseaux de Soins) تستعمل وتستغل في إطار الإمكانيات البشرية والمادية بصفة عقلانية وأكثر فعالية.

في الأخير، أشكر لكم مرة أخرى اهتمامكم بكل ما يتعلق بالشأن الصحي على مستوى ولاية أم البواقي، وأتقدم بالشكر إلى والي الولاية وإلى كل المواطنين لهذه الولاية الذين استقبلوني بحرارة، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد عزيز بزاز تفضل.

السيد عزيز بزاز: شكرا سيدي الرئيس؛ أولا أشكر معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، على هذا الرد الذي أعطانا أملا لإنجاز هذا المشروع، كما أكون له شاكرا كذلك على زيارته الأخيرة لولاية أم البواقي، حيث وقف على مشاريع قطاع الصحة التي يحتاجها

الانتظار أو نقص النظافة وأحيانا غلق دورات المياه وغيرها من النقص، فالمريض ومرافقه لا يجد خدمات ملائمة في بعض هذه العيادات الخاصة مقابل المبالغ المالية التي يدفعها.

لهذا نتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذا السؤال: معالي الوزير، ما هي الإجراءات المتخذة لمتابعة العيادات الخاصة من ناحية الخدمات المقدمة وظروف استقبال المرضى؟ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحليم لطرش؛ الكلمة الآن للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: شكرا للسيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم، السيدات، والسادة أعضاء مجلس الأمة، زميلاتي، وزملائي أعضاء الحكومة، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر السيد المحترم، عبد الحليم لطرش، عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتعلق بالإجراءات المتخذة لمتابعة نشاطات العيادات الخاصة من ناحية الخدمات المقدمة وظروف استقبال المرضى.

فلإجابة على سؤالكم؛ ينبغي الإشارة بأن استغلال العيادات الخاصة وتنظيمها وسير نشاطها يخضع لشروط وكيفيات حددها قانون الصحة الجديد في قسمه الرابع، المتعلق بالهيكل والمؤسسات الخاصة للصحة، ومن أجل ضمان أمن وراحة المرضى الذين يقصدون هذه العيادات، فيجدر التذكير أن اعتماد هذه العيادات الخاصة لا يتم إلا بعد معاناة ميدانية تقوم بها مصالحنا المختصة للتحقق من مختلف الشروط الصحية والنظافة، التهوية، قاعة الانتظار، دورة المياه، إلخ.. ومطابقته لدفتر الشروط، وفي إطار متابعة نشاطات هذه العيادات ونوعية الخدمات الصحية التي تقدمها للمواطنين، فينبغي الإشارة أيضا إلى أن هذه الأخيرة تخضع بعد اعتمادها لمراقبة وتقييم دوري ضمن برنامج مسطر مسبق أو بصفة فجائية من طرف الأطباء المفتشين المتواجدين على مستوى مديريات الصحة للتأكد

المواطن، وبصفة خاصة، المواطن الذي يأمل أن يعيش بكرامة، وتكون عنده فرصة حتى يستطيع العلاج ويكون له تغطية صحية جيدة، كما أود القول بأن هذه المشاريع، خاصة المشاريع المجعدة، كان الوزير الأول، في تقديم برنامج الحكومة، في رده قال بأن السيد رئيس الجمهورية، أعطى التعليمات لرفع التجميد عن جميع مشاريع قطاع التربية وقطاع الصحة، واستثنى المستشفيات الجامعية، وبالتالي نتفق أن هناك أملا حتى ينجز هذا المشروع، أشكرك معالي الوزير وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عزيز بزاز؛ السيد الوزير هل لديكم ما تضيفونه؟.. السيد الوزير ليس لديه ما يضيفه؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة الآن للسيد عبد الحليم لطرش.

السيد عبد الحليم لطرش: بسم الله الرحمن الرحيم؛ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، وزملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام، السلام عليكم، معالي الوزير،

يعتبر القطاع الخاص شريكا هاما للقطاع العمومي فيما يخص تقديم مختلف الخدمات الصحية للمواطن، هذه الأهمية أخذت تتزايد يوما بعد يوم، خاصة بعد صدور قانون الصحة الجديد.

وفي ظل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والتطور الذي تعرفه يوما بعد يوم، أصبح ومن الضروري فسخ المجال أكثر أمام القطاع الخاص في إطار منظم يحفظ حقوق المريض ويراعي القوانين المنظمة والمسيرة للقطاع.

معالي الوزير، تخضع إجراءات منح اعتماد فتح عيادة خاصة بالأطباء (Les cabinets médicaux)، لشروط عديدة يجب توفرها في المقر المراد استغلاله والخدمات الواجب تقديمها. لكن ما يلاحظ على بعض هذه العيادات عدم مطابقتها للشروط اللازم توفرها في المقر، كعدم وجود التهوية بقاعات

معالي الوزير، شكرا على عناصر الرد؛ يعني في الحقيقة بعدما تفضلتم بتقديم أرقام حول الإحصائيات التي قامت بها مصالح الوزارة بخصوص عمليات المراقبة لسنة 2017، أظن أنني اكتفيت، وأتمنى أن تبقى هذه العملية متواصلة، لأننا لما نرى أن الدولة تدخل أموالا للقطاع العمومي، من أجل تحسين الخدمات للمرضى في هذا القطاع، بالمقابل أن القطاع الخاص، أين المريض يقدم أموالا من أجل العلاج، والأطباء لا يعطون اهتماما كبيرا لتقديم خدمات للمواطن؛ إن شاء الله، أنا اكتفيت بهذه الإجابة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحليم لطرش؛ أظن أن السيد الوزير ليس لديه ما يضيفه على ما قاله حول الموضوع، ننتقل الآن إلى قطاع البيئة والطاقات المتجددة، والكلمة للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين؛ شكرا للسيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.

طبقا لأحكام المواد المنظمة للغرفتين، وعلاقتها مع الحكومة؛ أوجه هذا السؤال إلى معالي وزيرة البيئة والطاقات المتجددة.

لقد أصبحت ظاهرة انتشار النفايات البلاستيكية تشوه المحيط والبيئة، وباتت ظاهرة مشينة يشمئز منها المواطن، ولا يتقبلها كل محب للمحيط، بالنظر إلى تداعياتها الخطيرة على صحة الإنسان وكذا تأثيرها السلبي على البيئة.

معالي الوزيرة، ما هي الإجراءات التي أعدتها دائرتكم الوزارية للقضاء وبصفة جذرية على هذه الظاهرة؟ وما هي التدابير الاستعجالية لتجاوز هذه الظاهرة السلبية التي تؤثر على صحة المواطنين؟

أرجو أن تفضلوا، سيدتي الوزيرة، بقبول فائق التقدير والاحترام؛ والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد؛ الكلمة الآن

من مطابقة الخدمات المقدمة للشروط الواردة في دفتر الأعباء، ناهيك عن أشكال الرقابة الأخرى التي تمارسها المصالح المركزية للوزارة، والأجهزة المؤهلة الأخرى، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛ ففي سنة 2017 مثلا، قام الأطباء المفتشون بـ 5676 عملية تفتيشية على مستوى الصيدليات الخاصة، و 148 في وحدات تصفية الدم، و 77 عملية في مخابر التحاليل، و 1237 في دواوين الأطباء العامين، و 2779 عملية تفتيشية على مستوى دواوين الأطباء الأخصائيين، و 749 عملية ماثلة في دواوين جراحة الأسنان، كل هذه العمليات التفتيشية التي قمنا بها منذ 2017، أنتجت اتخاذ 35 قرارا لغلق نهائي أو مؤقت، و 227 إنذارا، و 1141 إعدارا، و 13 توبيخا.

تجدر الإشارة إلى أن هذه العقوبات تم اتخاذها بالتنسيق مع السلطات المحلية والمجالس الأخلاقية للمهنة وذلك كلما تم التحقق من وجود تجاوزات تمس بحق المريض في الاستفادة من خدمات صحية لائقة، طبقا للممارسات الحسنة، ونحن لا نتوقف عن هذه العملية، إن شاء الله.

وبالموازاة مع ما سبق ذكره، فنحن بصدد القيام حاليا بعمليات تفتيش وتقييم شامل على المستوى الوطني بهدف تحيين البطاقة الوطنية للدواوين الطبية، والعيادات الخاصة، مع إجبار أصحابها الذين استفادوا من اعتماد قبل ظهور النصوص التنظيمية على احترام الإجراءات الجديدة التي أقرتها دفاتر الشروط.

كما أن الوزارة، وفي إطار القانون الجديد، بصدد العمل على دمج هذه الدواوين ضمن الشبكة الوطنية الصحية، لاسيما أن استراتيجيتنا تركز حاليا على الملف الإلكتروني الموحد للمريض، وأن هدفنا هو إنشاء منظومة صحية متكاملة، تعمل في إطار متناسق وهرمي، يطغى عليه طابع الخدمة العمومية بامتياز.

أرجو - السيد المحترم - أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم؛ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد عبد الحليم لطرش، هل لديكم تعقيب؟

السيد عبد الحليم لطرش: شكرا للسيد الرئيس، السيد

السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة.

السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة: بسم الله الرحمن الرحيم؛ والصلاة والسلام على رسو الله؛ شكرا. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، معالي السيد وزير العلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام، وكذلك الحضور، السلام عليكم.

بداية، أشكرك سيدي، عضو مجلس الأمة، محمد الواد، على طرح هذا السؤال المهم جدا بالنسبة لنا - وأنا أرى هذه القارورات كلها فوق هذه المنصات، فأين تذهب؟ نحن نشرب الماء لكن كيف سنتخلص منها؟ - والخاص بالتلوث الناجم عن النفايات البلاستيكية والتي أصبحت هاجسا وفي نفس الوقت دافعا للاستثمار في هذا المجال. إن ظاهرة انتشار النفايات البلاستيكية ظاهرة ذات خطورة بالغة، نظرا لما يترتب عنها من آثار وتشويه للبيئة والمحيط، وكذلك آثار على الصحة، كما تفضلت، حيث ذكر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن نحو 8 ملايين طن من البلاستيك، ترمى سنويا في المحيطات، وتدخل في السلسلة الغذائية، طبعا داخل الأسماك، إلى غير ذلك، وهذا ما يتسبب في تدمير الحياة البحرية وفي دخول هذه المواد في كل ما نستهلكه.

وأقرت الأمم المتحدة، بأن قدرتها على التعامل مع النفايات البلاستيكية قد استنفدت؛ إذن ما العمل؟ ووفقا كذلك للبيانات التي توفرها الرابطة الوطنية لمختصي البلاستيك، فإن الجزائريين يستخدمون أكثر من 5 ملايين كيس، بمقدار 180 كيسا في السنة للفرد، وهو نصف ما يستهلكه بالمقارنة مع الفرد الفرنسي الذي هو 330 كيسا بلاستيكي في السنة.

إن التلوث البلاستيكي يصنف كواحد من أخطر التلوثات وأصعبها، لذلك جاء شعار الأمم المتحدة لليوم العالمي للبيئة في 5 جوان "لنحارب التلوث البلاستيكي"، والذي أحيطه الجزائر عبر تظاهرة جوارية كبرى في كل الأسواق والمساحات، وتم توزيع ما يقارب 10000 قفة، كان الكثير من أعضاء مجلس الأمة، قد تلقوا هذه القفف، وهذا

تفاديا لاستعمال - طبعا - الأكياس البلاستيكية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

انطلاقا من هذا التشخيص، قررت الدولة الجزائرية التكفل بهذا النوع من التلوث من الجذور، حيث سطرت وزارة البيئة والطاقات المتجددة سياسة طموحة أقول، طموحة للتنمية الاقتصادية، تركز على البيئة أولا، وعلى راحة المواطن ثانيا، فوضعت المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، بمشاركة كل القطاعات والمجتمع المدني، وانبثقت منه السياسة الوطنية للتسيير المدمج للنفايات، والتي تبنت في محاورها الأساسية الاقتصاد الأخضر التدويري؛ ومن بين أهم العمليات عندما ذكرتم ماذا، واستعجالا، وما قمنا به.

أولا: تفعيل، أقول، لأنه موجود، تفعيل المرسوم التنفيذي رقم 04 - 210، المؤرخ في 28 جويلية 2004، المحدد لكيفيات ضبط المواصفات التقنية للمغلفات المخصصة للمواد الغذائية المباشرة، أو الأشياء المخصصة للأطفال، مع كل من وزارة الصحة، التجارة والصناعة.

إبرام عقد توافقي، فور تولينا لمنصب الوزارة مع منتجي الأكياس البلاستيكية، بعد الاجتماع بهم، يقضي بضرورة التحلي التدريجي عن تصنيع وإنتاج هذا النوع من الأكياس واستبدالها بالأكياس الإيكولوجية، لأنه ليس من السهل استبدالها، يجب أن يكون هناك تشجيع.

المصادقة على التنظيم التقني الجزائري، بحيث يلزم المصنعين:

أولا: على تصنيع الأكياس البلاستيكية المخصصة لاحتواء مواد غذائية حسب المواصفات المصادق عليها بفرض شهادة المطابقة (Certificat de conformité).

- وضع نظام تتبع يسمح بتحديد مصدر تصنيع الأكياس البلاستيكية المتوفرة في الأسواق، والمخصصة لاحتواء المواد الغذائية؛ يجب أن تتضمن كل البيانات بما فيها المقر الاجتماعي، العنوان، الرقم وتاريخ الإنتاج، شعار الشركة، ويجب أن يكون فيها رمز السلامة كلمة "غذائي"، الذي هو معلم بشركة وكأس، شوكات وكؤوس حتى تكون ليس لها أثر على الصحة.

- تم كذلك إنشاء، وجعلها حيز الخدمة، محطة لغسل وتحويل الأكياس البلاستيكية المستعملة بمركز الردم التقني

للحميز بالجزائر العاصمة، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 250 كلف في الساعة، وهو يشغل الآن.

- إعداد وتوزيع دليل إجراءات مراقبة المطابقة على أملاك الأمن، وكذلك مفتشي البيئة، والتجارة.

- فرض رسوم خاصة - وهذه جديدة في قانون المالية 2019 - على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنعة محليا قيمتها 40 دج، للكيلوغرام.

- بالمناسبة كذلك، الإبقاء على حظر استيراد الأكياس البلاستيكية المستوردة، وهذا قرار جاء من وزارة التجارة.

- عقد اجتماعات مع مسؤولي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم الشباب وتشغيل الشباب، المركز الوطني للسجل التجاري، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، بغية توجيه المستثمرين المستقبلين نحو طرق ترمين هذه النفايات البلاستيكية ورسكلتها، مع مرافقة، طبعا، البنوك في تجسيد هذا النوع من الاستثمار.

- وضع نظام للاسترجاع، جديد ومقنن، ينص بنص تطبيقي بادرت به الوزارة والذي سوف يجبر منتجي المواد البلاستيكية، على دفع رسومات تمكن التكفل بهذه المشكلة البيئية.

- تشجيع إنتاج وصناعة تسويق وترويج استعمال الأكياس الورقية، وتلك التي تستعمل لعدة مرات وطرحها في الأسواق كبديل للأكياس البلاستيكية، خاصة في المساحات الكبرى.

كما نشيد بالمجهودات التي يقوم بها بعض المستثمرين والتجار الذين تبنا استعمال هذه الأكياس النسيجية والأكياس المنتجة تقليديا، كما نشن مجهودات وزارة السياحة والصناعة التقليدية في استحداث جائزة لأحسن منتج تقليدي، طبعا للأكياس والقفف، توجه إلى الحرفيين والصناعيين التقليديين.

- التنسيق الدائم مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ومراسلة كل الولاية بضرورة متابعة منتجي الأكياس البلاستيكية على المستوى المحلي، وتشجيعهم، طبعا، في التحول نحو إنتاج الأكياس البديلة.

- إطلاق حملات توعية وتحسيس عبر كل القنوات.

- تنظيم الجلسات الجهوية والوطنية الخاصة بالاقتصاد الدائري، وأول الجلسات ستكون يوم الثلاثاء المقبل 25

ديسمبر، إن شاء الله، حول الاقتصاد الدائري الأخضر.

السيدات الكريمت، السادة الكرام؛ لن أختتم قبل الرجوع إلى مختلف العمليات التطوعية التي بادرت بها دائرتنا الوزارية، ففي الصائفة، طبعا، كان فيه نزول كبير لكل إدارتنا، من أجل محاربة التلوث البلاستيكي، لأننا نؤمن بأن المسؤولية جماعية لمحاربة هذا المشكل، كما شرعت الوزارة في إطلاق قافلة المدينة الخضراء، والتي جابت عدة ولايات، وستستمر، إن شاء الله، وأشرف عليها شخصيا، وتضم كبار الفنانين والرياضيين، وكذلك الشخصيات المؤثرة في المجتمع قصد إيصال هذه الرسالة، وتسهيلها، وفهمها بالنسبة للمواطنين في الجزائر العميقة، وبالإضافة إلى عملية أعماق البحار، التي كانت مع هيئة الأمم المتحدة ونوادي الغوص، إلى غير ذلك.

في الختام، أجدد لك شكري، سيدي عضو مجلس الأمة، على هذا الاهتمام وهو اهتمامنا جميعا، وسأسعى جاهدة للتكفل بانشغالاتكم، ولم لا، لنتقدم طبعا أكثر. شكرا سيدي، ولأي استفسار ولأي انشغال نحن تحت تصرفكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ السيد محمد الواد؟ الكلمة لك.

السيد محمد الواد: شكرا سيدي الرئيس المحترم، وللسيدة الوزيرة المحترمة.

عندما - إن شاء الله - يمنع استعمال الأكياس البلاستيكية، منعاً باتاً، في المتاجر والأسواق، وفي حياتنا اليومية، عندها نكون قد خطونا خطوة عملاقة في الحفاظ على البيئة والمحيط، وستستعيد - إن شاء الله - بلادنا بلا شك جمالها الطبيعي، جمال طبيعتها الخلابة، لكن وللأسف الشديد ما يزال الطريق شاقا وما زالت العراقيل دون تحقيق هذا المشروع النبيل قائمة.

إن ما نلاحظه، أيتها السيدة المحترمة، وللأسف أن التلوث مس كل الفضاءات، فحتى البحر لم يسلم من البلاستيك؛ وعليه نتمنى أن تقوم دائرتكم الوزارية وبالتنسيق مع دوائر أخرى، بمجهودات إضافية حتى نتغلب على هذه الظاهرة المشينة.

وأخيرا، أتمنى لكم التوفيق في مهامكم النبيلة؛ والسلام

عليكم ورحمة الله تعالى .

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد؛ الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة: شكرا؛ بالنسبة لهذه المشكلة، فإنها تتطلب انخراط الجميع، هذا أولا؛ لا يمكن إنكار الجهود التي بذلت، لأنه بالنسبة للبيئة هو عمل كذلك تراكم، يجب أن نقول بأن كل ما أنجز يبقى دائما تحديا أكبر، وتبقى مشاكل تطرح حسب المتطلبات، وتأتي مشاكل أخرى، حسب استهلاك المواطن، أما بالنسبة للتلوث الذي مس البحار، والذي مس خاصة البحر الأبيض المتوسط، من جهة الجزائر، فقط، أضيف معلومة أننا بسبب التيارات صرنا ضحية للساحل؛ ضحية لوصول العديد من النفايات إلى سواحلنا، وهو هاجس عالمي وليس لدولة واحدة، لأن حماية التنظيمات البيئية هي حمايتها للإنسانية جمعاء، وليست مقتصرة على وطن؛ شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ الشكر موصول لها وللسادة أعضاء الحكومة، الذين شرفوا هيئتنا، وللزملاء الذين ساهموا بطرح أسئلتهم حول قطاعات وزارية مختلفة، وكذلك السيدات والسادة الذين حضروا معنا، شكرا للجميع؛ والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة عند منتصف النهار
والدقيقة الثالثة عشرة**

(1) تدخل كتابي

للسيد ناصر بن نبري، عضو مجلس الأمة

حول مناقشة مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2016

أما بالنسبة للملاحظات المتعلقة بإعادة تقييم المشاريع، والتي استهلكت آلاف الملايير، ودفعت الحكومة لدق ناقوس الخطر للحد من هذه الظاهرة، فإن المطلوب أيضا هو إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية، وسد الثغرات الواردة فيه، خاصة فيما يتعلق بشروط التعاقدات التي تعطي الحق للمقاول أن يعيد النظر في قيمة المشروع، ولا تعطي الحق للجهة المتعاقدة أن تعيد التفاوض في حال هبوط أسعار المواد الأولية أو عدم الالتزام بمدة الإنجاز.

وأخيرا، أختتم بالحديث عن ظاهرة التهرب الضريبي، التي أصبحت تُكبّد الخزينة العمومية آلاف الملايير، دون أن تتمكن الحكومة من التعامل مع هذه الظاهرة بالجدية المطلوبة، ولعل أول خطوة في الاتجاه الصحيح تتمثل في تحديث المنظومة القانونية التي تتعلق بالنظام الضريبي وتبسيطه، وقبل ذلك ضرورة العمل على الحد من انتشار السوق الموازية، التي تُعتبر الحاضنة الأولى للتهرب الضريبي في بلادنا.

هذا ما أردت أن أساهم به في مناقشة هذا النص القانوني المعروض أمامنا اليوم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد وزير المالية،

السلام عليكم ورحمة الله.

تعتبر مناقشة قانون تسوية المالية للسنة المالية 2016، فرصة جديدة لتطبيق آلية الرقابة البعديّة على صرف وتسيير ميزانية الدولة.

وبهذه المناسبة، أريد تسجيل بعض الملاحظات التقنية ذات العلاقة بموضوع النقاش اليوم.

السيد الرئيس،

بداية، إن اعتماد وزارة المالية على قاعدة (- ن2) في طرح قانون تسوية الميزانية، تُفقد المناقشة روحها بعض الشيء، لأننا نجد أنفسنا نناقش ميزانية تم التصرف فيها منذ سنتين، ولهذا أتمنى من الحكومة أن تعمل على اعتماد قاعدة (- ن1) في إعداد قوانين تسوية الميزانية، كما هو الحال في كثير من دول العالم، حتى نعطي مصداقية أكبر للرقابة البعديّة في تسيير وإنفاق ميزانية الدولة.

وبالعودة لموضوع قانون تسوية الميزانية لسنة 2016، المعروض أمامنا اليوم، وخاصة تقرير مجلس المحاسبة وملاحظاته، فإن الإشكال الذي لا يزال مطروحا، ليس في هذا النص القانوني فقط، بل حتى بالنسبة لقوانين تسوية الميزانية للسنوات الماضية، يتعلق بآليات الأخذ بهذه التوصيات ومدى تطبيقها على أرض الواقع.

لأن ملاحظات مجلس المحاسبة، رغم أهميتها، تبقى مجرد حبر على ورق، بدليل أن نفس الأخطاء والهفوات نجدها تتكرر كل سنة من طرف القائمين على تسيير ميزانية الدولة.

ومثال ذلك المناصب المالية الشاغرة التي جاءت في تقرير مجلس المحاسبة لسنة 2016، والتي تجاوزت الـ 300.000 منصب مالي بقيت شاغرة، نفس الرقم تقريبا تم تسجيله سنة 2014، ما يعني أن الجهات المعنية لم تأخذ بملاحظات مجلس المحاسبة وبقيت تكرر نفس الأخطاء.

إضافة لإحصاء المجلس ما قيمته 900 مليار دينار كعمليات وهمية.

ملحق

(2) مشروع القانون المتضمن قانون تسوية الميزانية لسنة 2016

إنّ رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور لاسيما المواد 136 و 138 و 140 و 144 و 179 و 181 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 04، المؤرخ في 01 مارس سنة 1980، والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبي الوطني،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17، المؤرخ في 07 يوليو سنة 1984، والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 21، المؤرخ في 15 غشت سنة 1990، والمتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 95 - 20، المؤرخ في 17 يوليو سنة 1995، والمتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 05 - 07، المؤرخ في 28 أبريل سنة 2005، والمتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 15 - 18، المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

- وبعد استشارة مجلس المحاسبة،

- وبعد رأي مجلس الدولة،

- وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: قدر مبلغ الإيرادات والحواصل والمداخيل

المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة المسجلة إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2016 بخمسة آلاف وستة وعشرين مليارا ومائة وواحد وثلاثين مليونا وثلاثمائة وتسعة آلاف وتسعمائة وتسعة وتسعين دينارا وواحد وستين سنتيما (61،999.309.131.026.5 دج)، وفقا للتوزيع حسب الطبيعة موضوع الجدول «أ» الملحق بهذا القانون.

المادة 2: حددت النتائج النهائية لنفقات الميزانية العامة

للدولة لسنة 2016 بمبلغ ستة آلاف وخمسمائة وثلاثة وأربعين مليارا وأربعمائة وتسعة وثمانين مليونا وثلاثة آلاف وواحد وخمسين دينارا وتسعة سنتيما (09،051.003.489.6543.4 دج).

دج)، حيث يخصص منه:

أربعة آلاف وثلاثمائة وستة وعشرون مليارا وتسعمائة وثمانية ملايين وستمائة واثنان عشر ألفا وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون دينارا وخمسة وستون سنتيما (65،333.612.908.4326 دج)، لنفقات التسيير موزعة حسب الوزارات طبقا للجدول «ب» الملحق بهذا القانون،

ألفان وواحد وثلاثون مليارا ومائتان وسبعة وخمسون مليونا وأربعمائة وأربعة وسبعون ألف دينار (00،474.000.257.031.2 دج)، لنفقات التجهيز (مساهمات نهائية)، موزعة حسب القطاعات طبقا للجدول «ج» الملحق بهذا القانون.

مائة وخمسة وثمانون مليارا وثلاثمائة واثنان وعشرون مليونا وتسعمائة وستة عشر ألفا وسبعمائة وسبعة عشر دينارا وأربعة وأربعون سنتيما (44،717.916.322.185 دج)، للنفقات غير المتوقعة.

المادة 3: بلغ العجز النهائي الخاص بعمليات الميزانية لسنة 2016 والمخصص لمناح ومكشوف الخزينة: ألفا وخمسمائة وسبعة عشر مليارا وثلاثمائة وسبعة وخمسين مليونا وستمائة وثلاثة وتسعين ألفا وواحد وخمسين دينارا وثمانية وأربعين سنتيما (48،051.693.357.1517 دج).

المادة 4: تخصص فوائد الحسابات الخاصة للخزينة المصفاة أو المقفلة المسجلة إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2016 وقدرها: خمسة آلاف ومائة وثمانون مليارا وثمانمائة وخمسة وثلاثون مليونا وثلاثمائة وستة وستون ألفا وثمانمائة وسبعون دينارا وثلاثة وعشرون سنتيما (23،870.366.835.180.5 دج)، لحساب مناخ ومكشوف الخزينة.

المادة 5: تخصص الخسائر الناجمة عن تسيير عمليات دين الدولة المسجلة إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2016 وقدرها: ألف وأربعمائة وأربعة وثمانون مليارا وأربعمائة وثمانية وأربعون مليونا وسبعمائة وخمسون ألفا وثمانمائة وتسعة دنانير

وخمسة وثلاثون سنتيما (35،809.750.448.1484 دج)، لحساب متاح ومكشوف الخزينة.

المادة 6: بلغت التغيرات الصافية المخصصة لمتاح ومكشوف الخزينة للسنة المالية 2016:

ألفين ومائتين وثمانية مليارات وسبعمئة واثنين وثلاثين مليوناً وستمئة وواحد ألف ومائة وثمانية عشر ديناراً وخمسة وعشرين سنتيما (25،118.601.732.208 دج)، فيما يتعلق بالتغير السلبي الصافي لأرصدة الحسابات الخاصة للخزينة،

ألفان واثنان وثمانون مليارات وستمئة وستة عشر مليوناً وسبعمئة وخمسة وثمانون ألفاً وخمسمئة وواحد وخمسون ديناراً وثمانية وثلاثون سنتيما (38،551.785.616.082 دج)، فيما يتعلق بالتغير الإيجابي الصافي لأرصدة حسابات الاقتراض،

مليار وستمئة وستة وتسعون مليوناً وخمسمئة وتسعة وعشرون ألفاً وسبعة وثلاثون ديناراً وثلاثة دنانير وثلاثة وستون سنتيما (63،037.529.696.1 دج)، فيما يتعلق بالتغير الصافي الإيجابي لأرصدة حسابات المساهمة.

المادة 7: يحدد الربح الإجمالي لحساب متاح ومكشوف الخزينة لسنة 2016 بمبلغ ألفين وأربعة وخمسين مليارات وستمئة وتسعة ملايين وستمئة وستة وثلاثين ألفاً وأربعمئة وثمانين ديناراً وستة عشر سنتيما (16،480.636.609.054 دج).

المادة 8: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في:

الموافق:

عبد العزيز بوتفليقة

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016

الجدول «أ»

بالدينار (دج)

الفارق		الانجاز ب. %	الانجازات	تقديرات قانون المالية	إيرادات الدولة
ب. %	بالقيمة				
					1 - الموارد العادية
					1 - 1 الإيرادات الجبائية
4.91	51 997 517 513 ,08	104.91	1 110 217 517 513 ,08	1 058 220 000 000	001 - 201 حاصل الضرائب المباشرة
6.74	6 052 171 257 ,62	106.74	95 782 171 257 ,62	89 730 000 000	002 - 201 حاصل التسجيل والطابع
12.10 -	122 705 620 703 ,46	87.90	891 674 379 296 ,54	1 014 380 000 000	003 - 201 حاصل الرسوم على الأعمال
18.32 -	108 770 489 185 ,04	81.68	485 019 510 814 ,96	593 790 000 000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)
32.24	1 611 771 680 ,53	132.24	6 611 771 680 ,53	5 000 000 000	004 - 201 حاصل الضرائب غير المباشرة
30.19 -	167 645 826 238 ,96	69.81	387 704 173 761 ,04	555 350 000 000	005 - 201 حاصل الجمارك
8.47 -	230 689 986 491 ,19	91.53	2 491 990 013 508 ,81	2 722 680 000 000	المجموع الفرعي (1)
					2 - 1 الإيرادات العادية
48.95	16 154 427 696 ,56	148.95	49 154 427 696 ,56	33 000 000 000	006 - 201 حاصل دخل الأملاك الوطنية
114.25	70 834 412 781 ,41	214.25	132 834 412 781 ,41	62 000 000 000	007 - 201 الحواصل المختلفة للميزانية
-	33 030 492 ,00	-	492 030 33 ,00	-	008 - 201 الإيرادات النظامية
91.60	969 870 021 87 ,97	191.60	182 021 870 969 ,97	95 000 000 000	المجموع الفرعي (2)
					3 - 1 الإيرادات الأخرى
170.86	422 369 425 070 ,83	270.86	669 569 425 070 ,83	247 200 000 000	الإيرادات الأخرى
170.86	422 369 425 070 ,83	270.86	669 569 425 070 ,83	247 200 000 000	المجموع الفرعي (3)
9.09	278 701 309 549 ,61	109.09	3 343 581 309 549 ,61	3 064 880 000 000	مجموع الموارد العادية
					2 - الجباية البترولية
0.00		100	1 682 550 000 000 ,00	1 682 550 000 000	011 - 201 الجباية البترولية
5.87	549 309 701 278 ,61	105.87	5 549 309 131 026 ,61	4 747 430 000 000	المجموع العام للإيرادات، خارج أموال المساهمة
-	450.00	-	450.00	-	أموال المساهمة، الهبات والوصايا
5.87	278 701 309 999 ,61	105.87	5 026 131 309 999 ,61	4 747 430 000 000	المجموع العام للإيرادات

التوزيع حسب الدوائر الوزارية المفتوحة والاستهلاكات المسجلة
بعنوان ميزانية التسيير للسنة المالية 2016

الجدول «ب»

بالدينار (دج)

الوزارة	اعتمادات 2016		استهلاكات 2016	الفوارق بالقيمة	نسبة الاستهلاك
	قانون المالية	المراجعة			
رئاسة الجمهورية	7 904 677 000	8 550 177 000	6 428 131 728 51	2 122 045 271 49	75,18
مصالح الوزير الأول	3 437 925 000	5 084 265 000	4 524 170 898 599	484 366 829 48	90,47
الدفاع الوطني	1 118 297 000 000	1 125 173 000 000	1 120 638 136 322 52	4 534 863 677 17	99,60
الداخلية والجماعات المحلية	426 127 386 000	428 144 386 000	390 878 878 551 95	37 265 507 448 05	91,30
الشؤون الخارجية	30 573 877 000	39 634 877 000	39 294 578 382 61	340 298 617 39	99,14
العدل	73 431 991 000	73 394 191 000	69 510 205 532 28	3 883 985 467 72	94,71
المالية	95 399 378 000	95 399 378 000	78 479 451 622 71	16 919 926 377 29	82,26
الطاقة	44 793 741 000	45 109 701 000	43 760 950 307 75	1 348 750 692 25	97,01
الصناعة والمناجم	5 349 818 000	5 378 035 000	3 619 330 245 30	1 758 704 754 70	67,30
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد	254 253 914 000	254 253 914 000	197 511 437 150 50	56 742 476 849 50	77,68
المجاهدين	248 645 702 000	249 103 335 000	238 470 744 507 93	10 632 590 492 07	95,73
الشؤون الدينية والأوقاف	26 033 177 000	26 033 177 000	24 149 897 519 32	1 883 279 480 68	92,77
التجارة	20 527 754 000	20 527 754 000	14 100 180 552 55	6 427 573 447 45	68,69
النقل	11 218 880 000	11 218 880 000	10 631 248 151 13	587 631 848 87	94,76
الموارد المائية والبيئة	17 616 679 000	17 616 679 000	16 606 455 175 54	1 010 223 824 46	94,27
الأشغال العمومية	19 085 089 000	19 085 089 000	15 988 101 410 45	3 096 987 589 55	83,77
السكن والعمران والمدن	21 302 786 000	21 341 786 000	19 522 528 328 40	1 819 257 671 60	91,48
التربية الوطنية	764 052 396 000	799 261 396 000	747 959 995 580 98	51 301 400 419 02	93,58
التعليم العالي والبحث العلمي	312 145 998 000	312 145 998 000	297 040 626 226 03	15 105 371 773 97	95,16
التكوين والتعليم المهنيين	50 379 263 000	50 379 263 000	32 818 123 404 61	17 561 139 595 39	65,14
العمل والشغل والضمان الاجتماعي	226 484 929 000	226 484 929 000	209 964 439 447 39	16 520 489 552 61	92,71
تهيئة الاقليم والسياحة والصناعة التقليدية	4 117 881 000	4 117 881 000	5 573 132 808 70	1 455 251 808 70	135,34
الثقافة	19 056 672 000	19 056 672 000	14 287 658 352 28	4 769 013 647 72	47,97
التضامن الوطني والأسرة	118 830 888 000	119 031 268 000	108 924 994 216 59	10 106 273 783 41	91,51
العلاقات مع البرلمان	243 408 000	243 408 000	212 537 311 31	30 870 688 69	87,32
الصحة والسكن والاصلاح الاستشفائي	379 407 269 000	379 407 269 000	378 354 868 517 01	1 052 400 482 99	99,72
الشباب والرياضة	37 181 458 000	37 987 811 000	30 757 333 426 57	7 230 477 573 43	80,97
الاتصال	19 369 240 000	24 350 866 000	21 238 363 319 47	3 112 502 680 53	87,22
البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال	3 875 224 000	2 900 224 000	2 512 013 945 26	388 210 054 74	86,61
المجموع الفرعي	4 359 144 400 000	4 420 415 609 000	4 143 834 240 216 48	276 581 368 783 52	93,74
الأعباء المشتركة	448 187 600 000	386 916 391 000	183 074 372 117 17	203 842 018 882 83	47,32
المجموع العام	4 807 332 000 000	4 807 332 000 000	4 326 908 612 333 65	480 423 387 666 35	90,01

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التجهيز لسنة 2016 حسب القطاعات

الجدول «ج»

بالدينار (دج)

القطاعات	الاعتمادات المصادق عليها قانون المالية	الاعتمادات المراجعة قانون المالية	الاعتمادات المعبئة لسنة 2016	فوارق الاعتمادات الموحدة المعبئة	
				بالقيمة	ب. %
الصناعة	7 373 410 000.00	7 373 410 000.00	1 172 559 000.00	6 200 851 000.00	84.10
الفلاحة والري	271 432 500 000.00	271 432 500 000.00	130 221 908 000.00	141 210 592 000.00	52.02
دعم الخدمات المنتجة	36 223 667 000.00	39 064 167 000.00	13 822 745 000.00	25 241 422 000.00	64.62
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	685 704 445 000.00	685 744 000.00 445	373 191 000.00 935	314 510 552 000.00	45.74
التربية والتكوين	159 757 147 000.00	160 757 147 000.00	48 573 495 000.00	112 183 652 000.00	69.78
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	113 120 472 000.00	157 120 472 000.00	49 666 666 000.00	107 453 806 000.00	68.39
دعم الحصول على السكن	469 781 674 000.00	469 781 674 000.00	326 224 315 000.00	143 557 359 000.00	30.56
مواضيع مختلفة	600 000 000 000.00	600 000 000 000.00	597 459 069 000.00	2 540 931 000.00	0.42
المخططات البلدية للتنمية	60 000 000 000.00	60 000 000 000.00	36 008 812 000.00	23 991 188 000.00	39.99
المجموع الفرعي للاستثمار	2 403 393 315 000.00	2 453 273 815 000.00	1 576 341 504 000.00	876 932 311 000.00	35.75
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات الحسابات التخصيص الخاصة وتخفيض نسبة الفوائد)	542 949 928 000.00	544 449 928 000.00	454 915 970 000.00	89 533 958 000.00	16.44
البرامج التكميلية لفائدة الولايات	-	-	-	-	-
احتياطي لنفقات غير متوقعة	230 505 000 000.00	179 124 500 000.00	-	179 124 500 000.00	100.00
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	773 454 928 000.00	723 574 428 000.00	454 915 970 000.00	268 658 458 000.00	37.13
مجموع ميزانية التجهيز	3 176 848 243 000.00	3 176 848 243 000.00	2 031 257 474 000.00	1 145 590 769 000.00	36.06

(3) أسئلة كتابية

1 - السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات طبقاً لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام،

بعد إقدام الحكومة وبأمر من فخامة رئيس الجمهورية على رفع التجميد عن مشاريع قطاع الصحة وكان هذا نهاية سنة 2017 أثناء المصادقة على قانون المالية لسنة 2018، وفي إطار المخطط الصحي الهادف إلى ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمخطط الوطني لهيئة الإقليم والتوزيع المتناسق والعادل والعقلاني للموارد البشرية والمادية على أساس الاحتياجات الصحية بالنظر إلى التطور الديموغرافي والأنماط الوبائية وتبعاً لزيارة معالي الوزير الأول يوم 18 / 12 / 2013 آنذاك لولاية الجلفة، والتي من خلالها منح للولاية العديد من البرامج التنموية، ضمن البرنامج التكميلي لسنة 2013، ومنها ما أنجز ومنها ما طالته عملية التجميد في شهر جوان 2014، وخلال تلك الزيارة منح دراسة إنجاز مستشفى بسعة 240 سريراً لبلدية عين وسارة، من أجل توسيع التغطية الصحية والتكفل الأحسن بالمرضى، كما منح في نفس الوقت دراسة إنجاز مركز مكافحة السرطان لولاية الجلفة من أجل التكفل بالمصابين بهذا الداء والتخفيف من معاناتهم خلال تنقلهم للعلاج إلى ولايات أخرى وما ينجر عنها من تكاليف باهظة، للعلم أنها تسجل يوميا حالات الإصابة بهذا المرض وفي تزايد مستمر، وفي الوقت نفسه تسجل فيه وفيات نتيجة هذا الداء.

وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغالات سكان بلدية عين وسارة وسكان ولاية الجلفة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

- ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بالانشغالات سكان بلدية عين وسارة وسكان ولاية الجلفة؟ وهل هناك إمكانية لتسجيل المشروعين، مستشفى 240 سريراً بعين وسارة ومركز مكافحة السرطان بولاية الجلفة؟
تقبلوا مني فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر في 25 أكتوبر 2018

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم المذكور في المرجع أعلاه، والمتعلق بمشروع إنجاز مستشفى 240 سريراً بعين وسارة ومركز مكافحة السرطان بالجلفة، يشرفني أن أوافكم فيما يلي محتوى جوابنا.

قبل الإجابة على سؤالكم، أرى أنه من المهم تقديم لمحة عن المرافق الاستشفائية المتوفرة بالولاية.

تضم ولاية الجلفة، ست (06) مؤسسات استشفائية عامة، موزعة بطريقة متوازنة على مختلف أنحاء الولاية، ففي الشمال، يوجد مؤسستين بعين وسارة وبحاسي بحبح، في الوسط مؤسستين بالجلفة، في الوسط الغربي مؤسسة بالإدرسية وفي الجنوب مؤسسة بمسعد.

هذا، وسيتم تدعيم الناحية الوسطى الشرقية من الولاية بمستشفى عام بسعة 60 سريراً بدائرة دار الشيوخ، والذي سيتم تسليمه خلال السداسي الأول من السنة المقبلة، فلقد بلغت نسبة الأشغال بهذا المشروع 75٪.

أما عن المؤسسات الاستشفائية المتخصصة، فالولاية تتوفر على مؤسسة متخصصة للتكفل بالأم والطفل بالإضافة إلى مؤسسة متخصصة في طب العيون والتي تعد أحد أهم الأقطاب على المستوى الوطني.

بالنسبة لمشروع إنجاز مستشفى 240 سريراً بعين وسارة ومركز مكافحة السرطان بسعة 120 سريراً بالجلفة، والذين مسهما التجميد في إطار ترشيد النفقات العمومية، فتجد

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم السيد - عضو مجلس الأمة - المحترم بطرح سؤال كتابي تطلبون من خلاله تصنيف بعض المناطق من ولاية خنشلة، خاصة الجنوبية منها، ضمن المناطق الصحراوية، لتمكينها من الاستفادة من المزايا المخصصة لمناطق الجنوب.

في البداية، تهدف الحكومة في مخطط عملها إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين إطار معيشة المواطنين، من خلال تعزيز التنمية في البلاد، في إطار رؤية استراتيجية متكاملة، من شأنها أن توفق بين شغل المناطق عبر التراب الوطني مهما كانت طبيعة التضاريس التي تزخر بها وذلك بشكل ملائم والسهر على الانتشار المتوازن للنشاطات المنتجة، والعمل على إنشاء أقطاب متكاملة للتنمية في كافة ربوع الوطن.

في هذا السياق، يجدر التنويه بالقفزة النوعية والمشاريع الهيكلية التي استفادت منها ولاية خنشلة على غرار كافة ربوع الوطن، في ظل البرامج الاستثمارية الكبرى، التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية، في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع الفلاحة محل سؤالكم الذي خصصت له الولاية في إطار الصندوق الوطني للتنمية الريفية مبلغا إجماليا مقدرا بـ: 2.4 مليار دج منه 1.891.308.287.00 دج مخصص للمنطقة الجنوبية، الأمر الذي مكن من تحقيق الانجازات التالية:

- حفر وتجهيز 850 بئرا عميقة،
- إنجاز 52 حوضا مائيا،
- إقتناء 7560 آلة لعتاد الرش،
- إنجاز 66 كلم من الكهرباء الريفية،
- فتح 20 كلم من المسالك (العملية في طور الإنجاز)،
- دعم الفلاحين بالأسمدة والعتاد الفلاحي والطاقة،
- كما تم تسوية العديد من الملفات المتعلقة بالعقار الفلاحي، من خلال تسليم 2010 قرار امتياز على مساحة تقدر بـ 62.495 هكتارا في إطار الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح، كما تم إنشاء 74 محيطا فلاحيا بمساحة إجمالية تقدر بـ 85.300 هكتار، في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 108، المؤرخ في 23 فيفري 2011، المتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات.

الإشارة إلى أنه في إطار دراسة الخريطة الصحية للولاية ووفقا لأحكام قانون الصحة الجديد، يتم النظر في كافة المشاريع المجمدة للتكفل بالمشاريع ذات الأولوية.

وفي هذا الصدد، تم تسجيل خلال هذه السنة مشروعين للتكفل الطبي بمرضى السرطان بعنوان «دراسة وإنجاز وحدة للعلاج بالأشعة» و «إقتناء مسرعين خطيين» برخصة برنامج تقدر على التوالي بمليار وثلاث مئة وخمسة عشر مليون دينار جزائري (1315000000 دج) وسبع مئة وثلاثين مليون دينار جزائري (730.000000 دج).

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم، وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 29 ديسمبر 2018

مختار حسبلاوي

وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

2 - السيد عبد الوهاب بن زعيم

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتوجه إلى معاليكم بالسؤال الكتابي التالي: إن ولاية خنشلة المعروفة بأنها منطقة فلاحية والتي يسكنها حوالي 600 ألف نسمة تعاني العزلة وخاصة المنطقة الجنوبية للولاية وهي منطقة صحراوية 100 / 100، سؤالي: حول إمكانية جدولة المنطقة الجنوبية للولاية ضمن الجنوب الكبير.

إن هذه الجدولة - سيدي الوزير - تمكن الفلاحين من النشاط أكثر وإعمار الصحراء وتوفير اليد العاملة. تقبلوا مني، سيدي الوزير، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 28 أكتوبر 2018

عبد الوهاب بن زعيم

عضو مجلس الأمة

وفي السياق ذاته، استفاد قطاع الموارد المائية منذ سنة 2012 من مبلغ 26.492 مليار دج منها 10.59 مليار دج لفائدة المناطق الجنوبية، مما سمح بإنجاز:

- 133 بئرا عميقا و 12 في طور الإنجاز،
- دراسة لشبكات السقي الفلاحي على مساحة 18000 هكتار،
- النموذج الرياضي للمياه الجوفية (الدراسة قيد الإنجاز).

أما بخصوص قطاع الأشغال العمومية، استفادت الولاية من مبلغ إجمالي يقدر بـ: 9.6 مليار دج، في إطار البرنامج التكميلي وصندوق الهضاب العليا، خصص منه 5.315 مليار دج للمنطقة الجنوبية الأمر الذي سمح بـ:

- تدعيم الطرق الولائية على مسافة 132 كلم،
- تدعيم الطرق البلدية على مسافة 22.7 كلم،
- إنجاز طرق غير مصنفة على مسافة 38.5 كلم،
- إنجاز 50 كلم من المسالك الفلاحية،
- إنجاز 05 منشآت فنية منها منشأة واحدة في طور الإنجاز.

فيما يخص قطاع الطاقة، استفادت هذه الولاية من مبلغ قدره 4.497 مليار دج من الصندوق الوطني لتنمية مناطق الجنوب، خصص منها 1.282 مليار دج لفائدة المنطقة الجنوبية للولاية، بحيث تم إنجاز الهياكل التالية:

- إيصال شبكات الطاقة الكهربائية ذات التوتر العالي على مسافة 460 كلم و 100 كلم في طور الإنجاز:
- ربط 16 محيطا فلاحيا بالطاقة الكهربائية،
- إنجاز 90 مولدا كهربائيا،
- إنجاز 04 محطات لتوزيع الموارد البترولية،
- إنجاز محطة توليد الكهرباء وهو مشروع مهيكّل ذو بعد وطني.

أما فيما يخص قطاع التجهيزات العمومية، فقد استفادت هذه المنطقة من مبلغ 620 مليون دج موجه للمرافق التالية:

- مقر لفرقة الدرك الوطني،
- مقر لفصيلة الحماية والتدخل للدرك الوطني،
- عيادة متعددة الخدمات،
- سوق الجملة والتخزين، للخضر والفواكه.

من جهة أخرى، ساهم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، بتمويل مجموعة من البرامج لفائدة

ولاية خنشلة بهدف تنمية وتطوير المناطق الواجب ترقية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، فبعنوان سنة 2016، استفادت هذه الولاية من خلال تدخلات هذا الصندوق من غلاف مالي موجه لتهيئة تجزئة القطع الأرضية المنشأة بمبلغ يقدر بـ 800 مليون دج من أجل التكفل بأشغال فتح المسالك نحو التجزئات المنشأة وإنجاز الطرق والربط بالمياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير.

كما استفادت الولاية بعنوان سنة 2018، من برنامج إجمالي للتجهيز يقدر بـ 3.24 مليار دج، موجه للتكفل بالعمليات التالية:

- الربط بمختلف الشبكات:
- ربط الأحياء والتجزئات الاجتماعية على مستوى 19 بلدية بشبكة الغاز الطبيعي.
- برنامج التوزيع العمومي للغاز (بلدية عين الطويلة وششار وخيران).
- ربط الأحياء والتجزئات الاجتماعية بشبكة الكهرباء (بلديتي الحامة بوحمامة).

- تدعيم برنامج الكهرباء الريفية عبر الولاية.

- إيصال الكهرباء الفلاحية للآبار الارتوازية على مسافة 100 كلم عبر الولاية.

تجدر الإشارة إلى أن ولاية خنشلة وبفضل مختلف برامج التنمية التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية، حققت قفزة تنموية معتبرة، وهو ما تبينه المؤشرات التالية:

- نسبة الربط بالشبكة الكهربائية: 97٪،
- نسبة الربط بشبكة الغاز: 80٪،
- نسبة الربط بشبكة التطهير: 98.20٪،
- نسبة التزويد بالمياه الصالحة للشرب: 96٪،
- نسبة التغطية الصحية: 100٪،
- نسبة التمدرس: 98.71٪،
- نسبة كثافة الطرقات: 0.24 كلم / كلم²،
- الإنتاج الفلاحي خلال السنة الجارية: الحبوب: 650.000 قنطار، الخضروات: 400.000 قنطار، الأعلاف: 500.000 قنطار، الزيتون: 21.000 قنطار، التمور: 39.000 قنطار.

ختاما، يطيب لي أن أؤكد لكم، السيد الفاضل، أن مصالحنا الوزارية تعمل دون هوادة على تجسيد مسار التنمية الذي رسمه فخامة السيد رئيس الجمهورية، عبر كل ربوع

القضاء على البيروقراطية والمحابة في توفير النقل الصحي لفائدة المرضى المقيمين؟
تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 31 أكتوبر 2018

عبد الحليم لطرش
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم المذكور في المرجع أعلاه والمتعلق بخدمة النقل الصحي لفائدة المرضى المقيمين، يشرفني أن أوافيكم فيما يلي بمحتوى جوابنا.

إن النقل الصحي للمريض المقيم بأي مؤسسة استشفائية نحو مؤسسات أخرى بالولاية أو خارجها لا يتم إلا في حالة ما إذا كانت المؤسسة المقيم بها المريض عاجزة عن تقديم العلاج الضروري له لأسباب معينة كعدم توفر التجهيزات اللازمة أو غياب مختصين ذوي كفاءة في ميدان معين من الطب.

ونظرا للانحرافات التي لوحظت عند تطبيق التعليمات رقم 3 المؤرخة في 18 أبريل 1998، المتعلقة بتحويل المرضى بين المؤسسات الاستشفائية كالتهرب من المسؤولية بتحويل المريض رغم توفر الوسائل البشرية والمادية أو لأسباب أخرى غير مؤسسة وغير مصرح بها، جاءت التعليمات الوزارية رقم 7 المؤرخة في 03 سبتمبر 2006، المحددة لشروط تحويل المرضى، لتضع مجموعة من البروتوكولات الطبية والإدارية لضمان سلامة المريض، كضرورة الحصول على الموافقة الطبية من المؤسسة الاستشفائية المستقبلية قبل إجراء التحويل.

ولتحسين عملية النقل الطبي عن طريق الاستعمال الأنجع للإمكانية المادية والبشرية التي يوفرها القطاع، حدد قانون الصحة الجديد أهداف الخريطة الصحية ومخطط التنظيم الصحي، الأمر الذي سيسمح بتحديد شروط ربط مؤسسات الصحة بالشبكة من أجل تحقيق التلبية القصوى للعلاج في كل نقطة من التراب الوطني، مع ضبط الوسائل الواجب تعبئتها على المستوى الوطني والجهوي لتفعيل وتكامل عروض العلاج وكذا التعاون، لاسيما بين مؤسسات وهياكل الصحة.

الوطن، لاسيما تلك التي تستدعي جهدا إضافيا لدفع حركة التنمية بها مثل منطقة الجنوب والهضاب العليا. تلکم، هي أهم عناصر الرد المخصصة للإجابة على سؤالكم.

تقبلوا، السيد الفاضل، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 16 ديسمبر 2018

نور الدين بدوي
وزير الداخلية والجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية

3 - السيد عبد الحليم لطرش
عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1434 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

السيد الوزير،

تخصص الدولة سنويا ميزانية كبيرة لفائدة التحويلات الاجتماعية لصالح المواطن الجزائري، خاصة ما تعلق بالجانب الصحي، هذا ما يعكس الجهود المبذولة من طرف القطاع عبر مختلف المؤسسات الصحية العمومية لخدمة المريض.

ومن بين هذه الخدمات، ضمان نقل المرضى المقيمين، من مستشفى إلى آخر وهذا بعد توفر الشروط الطبية والإدارية المطلوبة لذلك.

السيد الوزير،

إن من حق المريض المقيم بالمستشفى الاستفادة من خدمة النقل الصحي، لكن هناك بعض المؤسسات الصحية، ترفض نقل المريض تحت تبريرات مختلفة.

لهذا نتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذا السؤال التالي نصه:

- ما هي الإجراءات المتخذة لإعادة تنظيم العملية قصد

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم السيد عضو مجلس الأمة - المحترم - بطرح سؤالكم الكتابي المتعلق بالإجراءات المتخذة من أجل وضع حد لظاهرة تهريب العملة الصعبة عبر المطارات والمعايير الحدودية، فردا على ذلك يشرفني أن أوافيكم بعناصر الرد التالية:

في البداية، تجدر الإشارة بأن بلادنا تعاني، وعلى غرار باقي دول العالم، من ظاهرة تهريب العملة الصعبة من وإلى الخارج وما لذلك من تداعيات وانعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى جهود الدولة من أجل المحافظة على عائدتها من العملة الصعبة.

وبغية مواجهة هذه الوضعية، تقوم مصالحنا الوزارية المختصة في إطار المهام المخولة لها قانونا في مجال مراقبة وتأمين المواقع الحدودية، باتخاذ كل الإجراءات اللازمة من أجل محاربة هذا النوع من التهريب الذي يعد حسب القانون مخالفة جمركية، من خلال الإجراءات التي تباشرها مصالح الشرطة الحدودية، فبالفعل سجلت مصالح الأمن العديد من المخالفات المرتبطة بعدم الالتزام بواجب التصريح بالعمل، التصريح الكاذب وعدم الالتزام بالإجراءات المنصوص عليها قانونا بما في ذلك العقوبات المقررة في الأمر رقم 96 - 22، المؤرخ في 09 جويلية 1996، المتعلق بقمع مخالفة التنظيم الخاص بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر والذي عرف عدة تعديلات تماشيا مع التطورات الحاصلة في مجال تهريب العملة، كان آخرها القانون الصادر سنة 2010 تحت رقم 10 - 09، المؤرخ في 27 أكتوبر 2010.

يجدر التنويه بأن التكفل بملف مكافحة تهريب العملة الصعبة من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، يستدعي، اتخاذ عدة تدابير من قبل مصالح الأمن، لاسيما فيما يخص:

- المراقبة الصارمة لوثائق السفر وإستهداف المسافرين المتوجهين إلى بعض الوجهات المعروفة بتحويل العملة إليها،
- تحصيل المعلومات العملياتية،

- الاستغلال الفعلي للتجهيزات التقنية للكشف كالكسكايير وكاشف المعادن،

- التفتيش الدقيق المادي للأمتعة والجسدي للأشخاص.
فضلا عن ذلك، أحيطكم علما بأنه في إطار تدعيم

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم، وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 29 ديسمبر 2018

مختار حسبلاوي

وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

4 - السيد عبد المجيد بوزربية

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

عرفت في المدة الأخيرة ظاهرة تهريب مبالغ معتبرة من العملة الصعبة «الدوفيز» عبر المطارات والمعايير الحدودية إلى وجهات أجنبية مختلفة، نزيفا ملفتا تورط فيه جزائريون ورعايا أجنبية، وسواء صنف ذلك في نطاق العمل المعزول أو الارتباط بشبكات إجرامية معادية أو محاولات تهريب ممنهج لثروات بارونات الغش والنهب والفساد، فنتائجه ضرب وإضعاف للقدرات الاقتصادية لبلدنا.

السؤال المطروح:

ما هي الإجراءات المتخذة لوضع حد لهذه الظاهرة المدمرة للاقتصاد الوطني، خاصة في هذا الظرف الحساس المتمثل في التمويل الاستثنائي وما تقوم به الدولة من مجهودات جبارة لإنعاش التصدير خارج المحروقات ورفع عائدات الدخل من العملة الصعبة؟

الجزائر، في 5 نوفمبر 2018

عبد المجيد بوزربية

عضو مجلس الأمة

ولاية بشار يعانون من عدم الاستقرار بمساكنهم الوظيفية التابعة للمؤسسة التي يشتغلون بها بسبب بقاء الطاقم المحال على التقاعد بهذه المساكن على الرغم من الأحكام القضائية، إلا أن عدم تحرك المدير المسؤول عن القطاع قصد التعجيل بإخلاء هذه المساكن وتسليمها لأصحابها قد أضر بالعملية التربوية كثيرا، لعدم وصول مدير المؤسسة في الوقت المناسب، وإبقائه بعيدا عن المراقبة المستمرة، فما هي الإجراءات العملية والردعية التي يمكن لوزارتكم تنسيقا مع جهات أخرى، وتحرك مدير التربية قصد حل هذا المشكل العويص؟

تقبلوا السيدة الوزيرة فائق الاحترام.

الجزائر، في 6 نوفمبر 2018

عبد القادر بن سالم
عضو مجلس الأمة

جواب السيدة الوزيرة:

لقد تفضلتم، بموجب سؤال كتابي، حول إلينا عن طريق وزارة العلاقات مع البرلمان، بطرح انشغال يتعلق بإخلاء المساكن الوظيفية بالمؤسسات التربوية بولاية بشار وتسليمها لأصحابها. ونحن إذ نشكركم على اهتمامكم بقضايا التربية، يشرفنا أن نوافيكم بأن وزارة التربية الوطنية، عن طريق إدارتها المركزية ومصالحها غير المركزية، لديها كل المعطيات والإحصائيات الدقيقة عن الوضعية السائدة بخصوص السكنات الإلزامية للمؤسسات التربوية، وسيتم قريبا وضع النظام المعلوماتي للقطاع حيز التنفيذ لتسيير هذا الملف بكل دقة، لاسيما فيما يخص ضبط وتسيير وضعية شاغليها بصفة قانونية طبقا للقواعد القانونية والتنظيمية والإدارية سارية المفعول.

أما عن وضعية هذه السكنات في ولاية بشار تحديدا، فمصالح الوزارة على المستوى المحلي متحركة في الملف وتتابع عن كثب الوضعية، التي تتمثل فيما يلي:

في الطور المتوسط والثانوي: الإجراءات المتخذة تختلف حسب الحالة:

- الموظفون المحالون على التقاعد:

أ- فيما يخص الموظفين الذين التزموا بإخلاء السكنات:

- حالتين وفي المعنيين بالالتزام بإخلاء السكنات وتم

التنسيق الفعلي في مجال المراقبة على مستوى المراكز الحدودية، تم بتاريخ 20 ديسمبر 2009، إمضاء بروتوكول تعاون بين مصالحنا المختصة الممثلة بالمديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة للجمارك التابعة لوزارة المالية، بهدف تحديد كفاءات ووضع تشكيلات للمراقبة المختلطة على مستوى التفتيش والفرز، وذلك لإرساء ثقافة أمنية حقيقية ودعم تعاون أمثل ما بين هاتين المصالحتين عند قيامها بالنشاطات العملية، خاصة في مجال تبادل المعلومات بالموازاة مع المستوى التقييمي للتهديد والوقاية من المخاطر، ليس فقط جريمة تهريب العملة الصعبة ولكن محاربة كل أشكال الجرائم العابرة للحدود، كالمخدرات والمخدرات والأسلحة والسيارات.

وفي الختام، أؤكد لكم - السيد الفاضل - بأن التشكيلة الشرطية الموضوعة على مستوى المراكز الحدودية تحوز على أحدث التجهيزات التقنية، خاصة تلك الخاصة بالكشف على الأوراق البنكية والمعادن النفيسة، كما تخضع بانتظام لدورات تكوينية مستمرة لتمكينهم من التكيف مع التحديات الجديدة التي تعرفها هذه الجريمة الاقتصادية. وإذ أرجو أن تكون الإجابة المقدمة قد أحاطت بالسؤال الذي تفضلتم بطرحه، تقبلوا السيد الفاضل، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 2 جانفي 2019

نور الدين بدوي
وزير الداخلية والجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية

5 - السيد عبد القادر بن سالم
عضو مجلس الأمة

إلى السيدة وزيرة التربية الوطنية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 12 - 16، المؤرخ في 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، إسمحو لي معالي الوزيرة أن أطرح عليكم السؤال الشفوي الآتي:

السيدة الوزيرة، لا يزال مدراء المؤسسات التربوية بمقر

أنكم من الذين يهتمون بالدفع بالسياحة والنهوض بها وخرجتكم الميدانية ونشاطكم الوزاري المتعدد لدليل على ذلك رغم قصر مدتكم على رأس القطاع، والسياحة - معالي الوزير - أنواع فقد تكون شاطئية، جبلية، حموية، غابية... إلخ، وأن أذواق الناس ورعايتهم تختلف ولكل نوع له خصوصياته ورواده وهناك مناطق سياحية وحموية بامتياز، سأذكر مثالين فقط هما منطقة عين السور بعين الدفلى والونشريس بتيسمسيلت.

معالي الوزير،
لقد حبا الله بلدية عين التركي (دائرة حمام ريغة ولاية عين الدفلى) بمنظر طبيعية خلابة ومواقع سياحية خلابة خاصة منطقة عين النسر.

هذه المنطقة الجبلية التي تطل على الشريط الساحلي لتيبازة، وتحيط بها سلسلة من جبال مليانة.
لقد كانت عين النسر منطقة سياحية بامتياز كان فيها نزل وملاعب جوارية، المياه العذبة المتدفقة، الأشجار المثمرة كالكرز (حب الملوك) وكان الفريق الوطني لسنة 1982 يجري بها تربيته وتحضيراته وكان السياح خاصة الألمان يحضرون لاصطياد الطيور النادرة.

معالي الوزير،
كما أن منطقة الونشريس لها من المناظر الطبيعية الرائعة وزادتها الجبال وأشجار الأرز والمحطات الحموية جمالا، فهي منطقة تبهر الناظرين وتسر الزائرين (منطقة بوقايد، حمام سيدي سليمان) والأكد أنكم تعرفون المنطقة جيدا لأنكم كنتم واليا لتيسمسيلت.

وسؤالي معالي الوزير،
ماهي الإجراءات التي اتخذتها وزارتك لخلق أقطاب سياحية بهاتين المنطقتين لتطوير وتشجيع السياحة الجبلية ولم لا تكون هذه المناطق مراكز لتدريب وتحضير الفرق الرياضية وحتى الفريق الوطني وبلا شك أن خلق هكذا مناطق سيدعم النشاط السياحي ويخلق مناصب شغل للشباب ويعزز مداخليل الخزينة العمومية والخزينة البلدية؟

الجزائر، في 24 نوفمبر 2018

عمر بورزق
عضو مجلس الأمة

إخلاء السكن فعلا،
- حالتين تم تمديد الالتزام بالإخلاء إلى غاية نهاية السنة بعد مراعاة ظروف المعنيين الخاصة،
- حالة واحدة تم توجيه الإعذار الأول من أجل إخلاء السكن لعدم امتثال المعني بالالتزام.

ب - فيما يخص الموظفين الذين صدرت ضدهم أحكام قضائية: تم إحصاء ست حالات لموظفين متقاعدين صدرت ضدهم أحكام قضائية بالإخلاء، ونحن بصدد تنفيذ الأحكام وفق الآجال القانونية.

الموظفون المتوفون: عدد الحالات ستة، حيث تم مراسلة مصالح الولاية من أجل التكفل بعائلات الموظفين في إطار الإجراءات القانونية المعمول بها، ومن ثم إخلاء المساكن الوظيفية.

في الطور الابتدائي: تم إحصاء الحالات خلال هذه السنة وإعداد القائمة الخاصة بها، وتم توجيه الإجراءات الإدارية إلى الجهات المختصة (الجماعات المحلية) وإشعار السيد الوالي بهذه الوضعيات.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 26 ديسمبر 2018

نورية بن غبريت
وزيرة التربية الوطنية

6 - السيد عمر بورزق

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

معالي الوزير،

لقد جعلت الحكومة السياحة من أولوياتها الإستراتيجية لتكون إلى جانب الفلاحة بديلا عن المحروقات، وأعرف

جواب السيد الوزير:

يبدو واضحا من خلال طرح انشغالكم الوجيه، الاهتمام الذي تولونه - سيدي الكريم - لقطاع السياحة كقطاع محوري في مسار النهضة الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها الحكومة.

لهذا الغرض، أود بداية أن أشكركم على هذا الاهتمام المشجع والمعبّر عن تطلعكم الوافي بموضوع السياحة الوطنية. إن ولايتي عين الدفلى وتيسمسيلت، تعتبران قطبين سياحيين بامتياز إذا ما أخذنا في الحسبان المؤهلات ومقومات الجذب السياحي المميزة التي تخران بها، دون أن ننسى الموقع الجغرافي الاستراتيجي لهما والمسهل كثيرا للحركة السياحية.

إن المواقع السياحية التي ذكرتموها بالولايتين ما هي إلا عينات عن الكنوز الطبيعية والتراثية المتوفرة بهاتين الولايتين، فإذا ما تم استغلالها على أسس صحيحة وب عقلانية فإنها قادرة أن تصبح قبلة للسواح خصوصا من داخل الوطن.

فعلا إن كل من ولاية عين الدفلى وولاية تيسمسيلت توفران العديد من الفضاءات السياحية الواسعة النطاق، وعلى وجه الخصوص في مجالات السياحة الريفية والسياحة الحموية والسياحة الإيكولوجية.

كما تتوفران على مقومات ثقافية وتراثية معترف بها ومن شأنها تثمين هذين القطبين المميزين.

من هذا المنطلق وسعيا لمساعدة الولايتين على تطوير السياحة بهما، قامت دائرتنا الوزارية بأهم النشاطات التالية:

1- ولاية عين الدفلى:

- تحديد منطقتين للتوسع السياحي بكل من حمام ريغة وسد سيدي غريب، مع العلم أنه تم استكمال الدراسة بهاتين المنطقتين.

- وجود 12 مشروعا سياحيا في حيز الإنجاز بسعة تقدر بـ 1000 سرير تضاف إلى 1280 سريرا المستغلة حاليا.

- إدراج الولايتين كقطبين نموذجيين في إطار مخطط لتطوير السياحة الريفية.

- حث صناع الأسفار على برمجة الولايتين ضمن المسالك السياحية.

- إستفادة الولاية من مخطط لتطوير السياحة خاص بها.

2- ولاية تيسمسيلت:

- إعداد مخطط للتنمية السياحية خاص بالولاية.

- تحديد 05 مناطق للتوسع السياحي في مرحلة التصنيف.

- وجود 13 مشروعا سياحيا قيد الإنجاز بسعة تقدر بـ 1200 سرير تضاف إلى 400 سرير المستغلة حاليا.

- إستكمال دراسات خصت 03 مواقع سياحية وهي ثنية الحد، سيدي سلمان وبوقايد والتي هي مواقع خاصة بالسياحة المناخية والسياحة الحموية.

- حث مصممي الأسفار على برمجة المنطقة على مستوى المسالك السياحية.

بالإضافة إلى ما سبق، تجدر الإشارة أن السياحة الريفية والحموية والإيكولوجية هي عبارة عن فروع سياحية واعدة في بلادنا، مما يعطي الفرصة لهاتين الولايتين للبروز على الساحة السياحية الوطنية مستقبلا.

غير أنه ومهما كانت مجهودات السلطات العمومية لدعم السياحة بمختلف الأقطاب السياحية، فيجب على الفاعلين السياحيين والحركة الجمعوية أن يلعبوا الدور المنوط بهم لدفع الحركة السياحية المحلية، من خلال اتخاذ مبادرات ترمي إلى تثمين القدرات السياحية وخلق تنشيط مستمر لجلب السواح.

وتبقى بطبيعة الحال دائرتنا الوزارية على أتم الاستعداد لتشجيع كل المبادرات التي تصب في نفس المنوال.

أما فيما يخص إنجاز مركبات رياضية، تجدر الإشارة بأن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة من طرف الوزارة المعنية بالنشاط الرياضي.

أخيرا أتمنى - سيدي الكريم - أن إجابتنا كانت وافية وملمة بالموضوع.

تقبلوا منا عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 5 جانفي 2019

عبد القادر بن مسعود

وزير السياحة والصناعة التقليدية

7 - السيد عمر بورزق

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الطاقة

طبقاً لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016م، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

السيد الوزير المحترم، ونحن على مشارف السنة الجديدة 2019، نتأسف على النسبة التي بلغت 54٪ في التزود بالغاز الطبيعي على مستوى ولاية عين الدفلى مقارنة بباقي الولايات، خاصة ونحن نعتبر أن ولاية عين الدفلى فلاحية بامتياز، وتعود بالنفع على الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

حيث نجد أن هناك بعض بلديات الولاية ونذكر على سبيل المثال: واد الشرف، بئر بوش، بلعاص، الحسنية، الماين.

ومنه وعليه نطلب منكم - معالي الوزير - تخصيص مبلغ مالي من أجل ربط هذه البلديات بالغاز الطبيعي ورفع الغبن عن مواطنيها.

الجزائر، في 25 نوفمبر 2018

عمر بورزق

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي، المتعلق بتزويد كل من بلديات واد الشرف، بئر بوش، بلعاص، الحسنية والماين، بولاية عين الدفلى، بالغاز الطبيعي، يسعدني أن أخبركم بأن ولاية عين الدفلى استفادت كباقي ولايات الوطن من البرامج المختلفة للتوزيع العمومي للغاز الطبيعي، وقد سمحت هذه البرامج بتوصيل الغاز الطبيعي إلى 27 بلدية من أصل 36 بلدية، والأشغال جارية بالنسبة لـ 03 بلديات، وقد قفزت نسبة إدخال الغاز من 15٪ في سنة 1999 إلى 48٪، في سنة 2016، وإلى حوالي 60٪ حالياً. بالنسبة للست (06) بلديات المتبقية، ومنها بلديات

الجزائر، في 31 ديسمبر 2018

مصطفى قيطوني

وزير الطاقة

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 14 جمادى الأولى 1440
الموافق 20 جانفي 2019

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587